الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم: علوم الإنسانية

النظام السياسي والإداري في ليبيا

(1969-2011م)

مذكرة مكملة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطلبة :
طارق قويدري
عبد العزيز رزيق
محمد مهدي خوضر

إشراف الأستاذ :
د . أحمد بالعجال

لجنة المناقشة

الاستاذ	الرتبة	الصفة	المؤسسة الأصلية
معاذ عمراني	أستاذ محاضر-أ	رئيسا	جامعة الشهيد حمة لخضر. الوادي
أحمد بالعجال	أستاذ محاضر-أ	مشرف ومقرر	جامعة الشهيد حمة لخضر. الوادي
بريك ليمام	أستاذ محاضر-أ	مناقشا	جامعة الشهيد حمة لخضر. الوادي

السنة الجامعية:2022/2021م

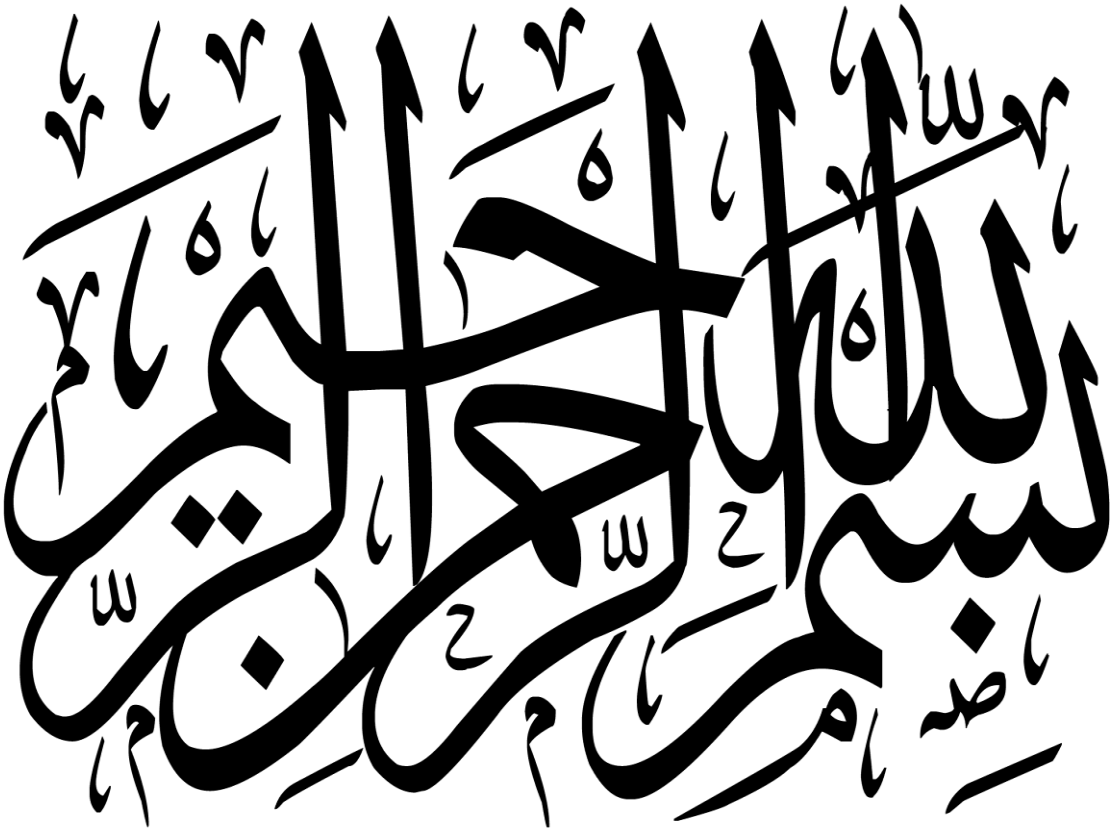
بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾

[الآية: 1 سورة العلق]

شكر وعرفان

*كن عالما . . .فإن لم تستطع فكن متعلما، فإن لم تستطع فأحب العلماء، فإن لم تستطع فلا تبغضهم

* بعد رحلة بحث وجهد واجتهاد تكللت بإنجاز هذه الرسالة، نحمده ونشكره على إلباسنا هندام الجد والمثابرة لإتمام هذا العمل، وأثرت لنا طريق للعلم والمعرفة ونسألك أن يكون في ميزان حسناتنا .

كما لا يسعنا إلا أن نخص باسم أستاذنا الفاضل الدكتور أحمد بلعجال، الذي ضحى بجهده ووقته الثمين، رغم كثرة مهامه، وثقل رسالته التعليمية. . .من أجلنا . . .إلى من قدم لنا كل التسهيلات، وأعطانا كل ما نحتاج، وأجزل العطاء . . . . .إلى من شجعنا على الدوام بنصائحه المثمرة وبصبره الجميل. . .إلى من لا ينتظر من كل أفضاله وخدماته سوى دعاء صافي نابع من القلب.

والشكر بتواصل معاني المودة والصدق والمحبة والتقدير، جعل الله في ميزان حسناتكم، وحفظكم ورعاكم وأدام عليكم نعمة الصالحة والعافية، حفظ أبناءكم، ووفقهم لما فيه الخير والصلاح، وأخص الدين قدموا لي نصيحة أو شاور علي فكرة، فأنا مدين لهم بفضلهم علي ، وأسال الله العلي القدير أن يتقبل من الجميع عملهم الصالح.

الإهداء

إلى أبي الغالي الذي لم يبخل علي يوما بشيء،

وإلى أمي الغالية التي زودتني بالحنان والمحبة

أقول لهما : أنتما وهبتماني الحياة والأمل والنشأة على شغف الإطلاع والمعرفة

إلى روح جدي الطاهرة الذي كان سندا لي في الحياة

إلى كل عائلة قويدري .

طارق

الإهداء

أهدي هدا العمل المتواضع إلى ابي العزيز، وإلى أمي الغالية ، وإلى اخواني واخوتي حفظهم الله، وإلى .

وإلى العائلة الكريمة .

عبد العزيز

الإهداء

إلى أبي الغالي الذي لم يبخل علي يوما بشيء

وإلى أمي الغالية التي زودتني بالحنان والمحبة وإلى روح جدي رحمه الله وإلى

جدتي أطال الله في عمرها

إلى كل عائلة الكريمة

محمد مهدي

مقدمة

بعد جهود مضنية حصلت ليبيا على استقلالها يوم 24 ديسمبر 1951م، وقد مرت ليبيا بتجربة الملكية المقيدة وفترة الجماهيرية في عهد العقيد معمر القذافي في النظام الثوري، غير أن النظام الملكي واجه صعوبات في إدارة شؤون البلاد الإدارية والسياسية مما أدى في نهاية المطاف إلى انقلاب قام به العقيد معمر القذافي ورفاقه مستغلين ضعف النظام الملكي وعدم قدرته على تسير شؤون البلاد العامة.

وأثناء التطبيق قد تبين وجود ثغرات دستورية أو تعارض بين سلطة الاتحاد وسلطة الولايات وحدثت عدة اشكاليات وتجاوزات لوحظ على اثرها وجوب انشاء محكمة دستورية عليا للبت في الأمور والسلطات المتنازع عليها.

حيث تولت الحكم في بعض القضايا الخلافية المتعلقة بتفسير مواد الدستور الليبي، وقد وجدت المحكمة أحيانا بعض التجاوزات من قبل الملك في اصدار بعض المراسيم والقرارات الملكية واصبحت حدود الولايات في بعض الأوقات وكأنها منفذ بين الدول، وتجاوز حكام الولايات أوامر الحكومة الاتحادية في بعض المسائل، وبعد اكتشاف النفط كثرة الشكاوى بين شركات البترول وتداخلت الصلاحيات، حيث أدت الشركات " بما تملك من نفوذ عن طريق دولها". دورا مهما في الغاء النظام الاتحادي إلى جانب المماطلة والشكوى من قبل رؤساء الحكومات الليبية المتعافية من عدم طاعة الولايات والتزامها ببنود الدستور الاتحادي، مما حدى ببعضهم للتهديد بالاستقالة.

وانتهى النظام الاتحادي عام 1963م، وتم إلغاؤه حيث تنازلت الحكومة الاتحادية مع السلطات الإقليمية على مستوى التشريعي والمستوى التنفيذي، وكانت المصالح الغربية أهم العوامل التي أثرت على النظام الاتحادي.

وتبعا لذلك دخلت ليبيا طور سياسي جديد إلى أن قام "معمر القذافي" ورفاقه في سبتمبر سنة 1969م، بانقلاب الذي ألغى النظام الملكي وحول البلاد إلى نظام جمهوري ووضع نظاما سياسيا إداريا جديدا للبلاد، وفي عام 1977م، تم إعلان سلطة الشعب وتغيير النظام السياسي من الجمهورية إلى الجماهيرية وكذا تغير النظام الإداري في ليبيا، مما ترتب عليه نتائج مهمة كان لها أثرها على الحياة والمجتمع الليبي.

دوافع اختيار الموضوع:

وهناك مجموعة من الأسباب ذاتية وموضوعية التي دفعتنا للبحث في هذا الموضوع تتمثل في:

- اهتمامنا بالبحث في تاريخ الأقطار المغاربية.

- الأحداث الأليمة التي تعيشها ليبيا جعلتنا نبحث في تاريخ ليبيا المعاصر محاولة منا أن نجد تفسيرا لواقعها من منطلقات تاريخية.

- محاولة الكشف عن الحقائق التي يصبوا إليها العقيد معمر القذافي في كتابه الأخضر من خلال النظرية العالمية الثالثة في الحكم الراشد لبناء دولة أساسها العدل والمساواة.

- الأهمية البالغة لهذا الموضوع كونه يختص بفترة مهمة من تاريخ ليبيا المعاصر، وتاريخ النظم الادارة والسياسة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في انه يغطي جانب مهم من تاريخ ليبيا المعاصر الإداري والسياسي ، والذي يشكل محطة مفصلية في رسم معالم الدولة الليبية المعاصرة، حيث يقدم لنا معلومات مهمة تساهم في فهم أوضاع الدولة الليبية في وقتنا الحاضر، بالإضافة إلى الإحاطة التي تعطيها هاته الدراسة في تاريخ النظم السياسية العالمية.

إشكالية الموضوع:

تتمحور إشكالية الموضوع:

- ماهي أهم التطورات السياسية والإدارية التي عرفتها ليبيا في ظل حكم العقيد معمر القذافي، من: (1969 - 2011م)؟

الأسئلة الفرعية:

- من هو العقيد معمر القذافي؟

- ماهي حيثيات؟ وأسباب؟ وظروف؟ ونتائج انقلاب الفاتح من سبتمبر 1969م؟
- ماهية النظم السياسية العالمية (الماركسية والليبيرالية)؟ وماهي أهم سلبياتها واجابياتها؟
- ماهي مواقف وأسس النظرية العالمية الثالثة في ظل الأنظمة العالمية؟
- فما هي مكونات النظام الإداري؟ وماهي أهم وظائفه ومميزاته؟

الدراسات السابقة:

يعتبر الموضوع الذي تطرقنا إليه بخصوص النظام السياسي والإداري، والذي يخص الشأن الليبي من الدراسات التي تحدثت عنها المصادر والمراجع بشكل عام محل دراسات مختلفة الجوانب والمتعددة الأطراف والجزئيات محل اختلاف بين الباحثين والنقاد.

منهج البحث:

وللإجابة عن الإشكاليات المطروحة وللتوصل إلى الحقائق التاريخية تطلب منا الأمر تقديم المعطيات التاريخية وتحليل الوقائع ومناقشتها، وعليها اعتمدنا على المنهج التاريخي بالإضافة إلى المنهج الوصفي في تقصي التطورات والأحداث التاريخية لليبيا بداية من الفاتح من سبتمبر 1969م، والانتقال من نظام ملكي إلى جمهوري مرورا إلى سنة 1977م، أين انتقل إلى نظام جماهيري، وصولا إلى سنة 2011م. بالإضافة إلى المنهج التحليلي النقدي في دراسة النظم السياسية العالمية وإبراز سلبياتها وإيجابياتها.

وصف هيكل الموضوع :

وللإجابة عن اشكالية البحث المطروحة، وبالاعتماد عن المصادر والمراجع المتوفرة لدينا استطعنا أن نقسم موضوعنا الى خطة تتكون من مقدمة وثلاثة فصول وأنهيناه بخاتمة وزودناه بقائمة الملاحق.

أما الفصل الأول فهو بعنوان: انقلاب الفاتح والذي يندرج ضمنه أربعة مباحث، المبحث الأول بعنوان حيثيات الانقلاب من تحضيرات ومجريات وقوعه واهم قادته وشعراته

والمبحث الثاني تطرقنا لأسباب الانقلاب تاريخيا، سياسيا، اجتماعيا واقتصاديا والثالث: ظروف وقوع الانقلاب داخليا وإقليميا ودوليا والمبحث الرابع توصلنا إلى نتائج الانقلاب داخليا وخارجيا

أما الفصل الثاني بعنوان تطور النظام السياسي في ليبيا، يندرج ضمنه ثلاث مباحث المبحث الأول بعنوان النظم السياسية العالمية أي النظام الليبرالي الحر والماركسي، وسلبيات النظامين والمبحث الثاني بعنوان النظرية العالمية الثالثة تكلمنا على مفهومها وأسسها والمبحث الثالث بعنوان مواقف النظرية العالمية الثالثة من الديمقراطية والدساتير والأحزاب والحريات العامة والحرية الصحفية.

أما الفصل الثالث بعنوان تطور النظام الإداري في ليبيا، ويحتوي على ثلاث مباحث المبحث الأول بعنوان المؤتمرات الشعبية تحدثنا عن مفهومها وطبيعتها وتكوينها، والمبحث الثاني بعنوان اللجان الشعبية تحدثنا عن مفهومها وطبيعتها وتكوينها.

أما المبحث الثالث بعنوان مؤتمر الشعب العام تحدثنا عن مفهومه وتكوينه واختصاصاته وطبيعة المؤتمر.

مصادر البحث ومراجعه:

لقد توفرت لدينا مادة علمية كثيرة ومتنوعة تمثلت في: مصادر ومراجع ودوريات ووثائق؛ من أهم المصادر والمراجع المعتمدة في هذا البحث نذكر منها: معمر القذافي بعنوان الكتاب الأخضر، هنري الحبيب بعنوان ليبيا بين الماضي والحاضر، دي كاندول بعنوان الملك إدريس عاهل ليبيا حياته وعصره، احمد عبد الحميد خالدي أسس التنظيم السياسي في النظرية العلمية الثالثة، عبد السلام علي المزغوي بعنوان مفهوم الإدارة الشعبية وعلاقتها بالسلطة الشعبية واطروحة دكتوراه لسليمان صالح الغويل، بعنوان حق الأفراد في المشاركة في الشؤون العامة، وأطروحة دكتوراه لصديق الشيباني، بعنوان تطور الفكر السياسي والدستوري في ليبيا.

صعوبات البحث:

ولقد واجهتنا بعض الصعوبات من بينها:

– قلة المصادر والمراجع التي تحدثت عن هذا الموضوع بالخصوص، وصعوبة الوصول إليها، وضيق الوقت المتاح لإنجاز هذه الرسالة، بالإضافة إلى صعوبة التنسيق بيننا وهذا نظرا لبعد المسافة الفاصلة بين المدن التي نقطن فيها، والحالة الوبائية التي شهدتها البلاد من تفشي وباء كوفيد–19.

الفصل الأول

انقلاب الفاتح

المبحث الأول: مجريات الانقلاب الفاتح من سبتمبر 1969م.

المبحث الثاني: أسباب الانقلاب ودوافعه.

المبحث الثالث: ظروف وقوع الانقلاب داخليا وخارجيا.

المبحث الرابع: نتائج الانقلاب على الصعيد الداخلي والخارجي.

المبحث الأول: مجريات الانقلاب الفاتح من سبتمبر 1969م

أولا- التحضير للانقلاب:

منذ بداية الستينيات تولدت في الجيش الليبي منظمة الضباط الوحدويين الأحرار. وكان "الضباط الأحرار" المصريون و"جبهة التحرير الوطني الجزائرية" مصدر الهام بالنسبة لأعضائها، وفي بادئ الأمر كان ميدان نشاطهم مقصورا على القوات البرية، ثم أخذوا يوسعون نشاطهم بالتدريج في القوات العسكرية الجوية ثم البحرية، كما أخذوا يقيمون الاتصالات مع العناصر الوطنية في الوسط المدني وخاصة مع الشبيبة الطلابية، وقد دخل بعض الطلاب دون تردد في الكليات العسكرية وفي الخدمة العسكرية من أجل العمل بنشاط في صفوف الضباط الأحرار. وفي سنة 1964 شُكلت اللجنة المركزية لمنظمة الضباط الأحرار، وكانت تضم العسكريين فقط[1].

تواصلت اجتماعات اللجنة المركزية لتشكيل الضباط الوحدويين الأحرار في 09 أوت و24 من ديسمبر و07 من أكتوبر بالإضافة إلى يومي عيد الفطر والأضحى، أي أن المناسبات الدينية والوطنية كانت مواعيد ثابتة للاجتماعات، وذلك للابتعاد قدر الإمكان عن الاستخبارات ورجال الأمن، وكانت تلك الاجتماعات تُعقد خارج المدن مما يعني تحمل مشقة السفر من أجل الالتقاء في منطقة وسط بالنسبة للجميع مما اضطر أغلب أعضاء الحركة لشراء السيارات؛ وهذا يعني دخول التنظيم مرحلة العمل الموسّع الذي يستلزم إمكانيات مادية للرحلة والتنقل وحل بعض المشاكل التي قد تعتري مسيرة العمل[2].

لم تنته أحداث سنة 1967 عند محاولة استثمار المواقف من اللجنة المركزية للضباط الوحدويين بل كانت بالانتقال إلى مرحلة أخرى في تأكيد المواقف الثورية والقومية للتنظيم

---

[1] نيكولا إيلتشين بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى 1969، تر، عماد حاتم، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط 2، بيروت،2001، ص 393.

[2] عمر رمضان حموده، التيار القومي في ليبيا وأثره في الحركة الوطنية 1943.1969، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، د.ر.ط، القاهرة، د.ت.ط، ص 194.

تمثّلت في ظهور أول منشور طُبع ووزّع بتاريخ 05 جوان سنة 1967 يتضمن تأييد خط سير حركة الضباط الوحدويين الأحرار وسلامة مبادئها.

وقد كتب المنشور السابق الملازم معمر القذافي على ورقة حرير، وأخرج منه عدة نسخ ثم قام بتسليمه للضباط الذين أتوا إليه وإلى معسكر "قاريونس"* ليقوموا بدورهم بإيصاله للآخرين[1].

وفي مارس 1969 كانت الاستعدادات للاستيلاء على السلطة من قبل اللجنة المركزية لمنظمة الضباط الوحدويين الأحرار قد انتهت بوضع مخطط دقيق للعمل مع تقدير بمساعدة المصفحات والدبابات، لكن سرعان ما وصلت المعلومات إلى مسامع السلطات الليبية فقامت بتخزينها ولتفريق صفوف الضباط الأحرار أتخذ قرار بإيفاد مجموعة تتكون من 45 ضابطا للدراسة في الخارج وكان على المجموعة الأولى من هؤلاء الضباط أن تغادر في الأول من سبتمبر 1969، أما الثانية وفي عدادها معمر القذافي فكان عليها أن تسافر بعد ذلك بوقت قصير[2].

أيقن القذافي أن الاجتماعات قد أصبحت خطرا على الحركة فأصدر أوامره للجميع بإنهاء مرحلة الاجتماعات، واستخدام الاتصالات بدلا عنها، وحُدد يوم 31اغسطس 1996 يوماً لقيام الانقلاب نظرا لعدة اعتبارات أهمها: أن 40 أو أكثر من الضباط كانوا يسعون للسفر إلى بريطانيا في دورة إضافة إلى تسرب الخوف والشعور بعدم الجدية لدى بعض الضباط؛ مما يعني مباشرة الإسراع في مهمتهم وهو ما حدث فقد ذكر مؤسس التنظيم أنه حُدد يوم الاثنين 01 سبتمبر 1969، وذهب بنفسه إلى طرابلس لإبلاغ أعضاء الحركة بالموعد النهائي[3].

* قاريونس، حي يقع في المدخل الغربي لمدينة بنغازي ثاني كبرى المدن الليبية

[1] عمر رمضان حموده ، المرجع السابق، ص 198.

[2] نيكولاي ايليتيش بروشين، المرجع السابق، ص 548.

[3] عمر رمضان حموده ، المرجع السابق، ص 202.

ولما أصبح الانتظار أمرا لا يمكن احتماله أُعدت خطة تنفيذ على الأسس الآتية:

1 . أن يكون الملك خارج ليبيا حتى لا يتسبب وجوده في إثارة الاضطرابات الأمر الذي قد يؤدي إلى وقوع أحداث دامية.

2 . التأكد من أن جميع الوزراء موجودون في مكان واحد حتى يتسنى اعتقالهم.

3 . التأكد من وجود كبار ضباط الجيش في طرابلس للسيطرة على تحركاتهم في الساعات الأولى حتى يتفرغ الانقلابيون لأهدافهم واتخاذ الاحتياطات اللازمة لضمان سير شؤون الدولة.

4 . العمل على تجريد قوات الأمن من سلاحها والاستيلاء على مراكزها لشل نشاط هذه القوات، وهذا العمل ينطوي على جرأة كبيرة وإعداد محكم بالنظر إلى ضخامة استعداد هذه القوات وعدد أفرادها.

5 . ولمواجهة أحد المعوقات الهامة "القواعد الأجنبية" تقرر أن تتحرك بعض قوات الجيش لتدخل هذه القواعد لمراقبة كل ما يجري بداخلها[1].

ثانيا- مجريات وقوع الانقلاب:

وفي الموعد المتفق عليه أصدر الضباط الأحرار الأوامر إلى وحداتهم التي كانت مرابطة على بعد مئة كيلومتر إلى طرابلس، والوحدات المرابطة في المناطق الأخرى في ليبيا فتحركت قوات طرابلس وحاصرت القصر الملكي والقيادة العامة للقوات المسلحة ومحطة الإذاعة دون مقاومة، وفي نفس الوقت تحركت إحدى وحدات الجيش إلى مركز "قوات الأمن" الرئيسية في البيضاء، وهي المقر الرسمي للحكومة واستطاعوا الاستيلاء عليه كما تحركت قوات أخرى من الجيش للاستيلاء على معسكر قوات الأمن "قرنادة"[*] ، وهي القوة

[1] عباس رشدى العمارى، الثورة الليبية جذورها وحاضرها، مطبعة أكاديمية ناصر العليا العسكرية، ط1، د م ط، د ت ط، ص ص 195 . 196.

[*] قرنادة، هي قرية بشمال شرق ليبيا في الجبل الأخضر، جنوب مدينة شحات في ليبيا بحوالى 12 كيلو وتعتبر قرية صغيرة ومن أشهر ما يوجد بها مركز تدريب لضباط الصف وسجن قرنادة. الخجخاج، "نمو المدن الصغيرة في ليبيا"، دار الساقية للنشر، بنغازي-2008، ص 122.

المدخرة لمواجهة وإحباط أي ثورة متوقعة. والملاحظ أن عنصر المفاجأة كان أهم أسباب استسلام عناصر الأمن بالإضافة إلى انضمام عناصر وطنية من هذه القوات إلى تنظيم الضباط الأحرار[1].

وهكذا حدث الانقلاب على الحكم الملكي في الأول من شهر أيلول من عام 1969 على يد اللجنة المركزية للضباط الوحدويين الذين سريعا ما سيطروا على الوضع مستغلين تواجد الملك محمد إدريس السنوسي[**] خارج البلاد في رحلة لتلقي العلاج في تركيا معلنين سقوط الملكية وقيام الجمهورية العربية الليبية محددين أهدافاً لحركتهم في بيانهم الأول على الشكل التالي:

1- تصفية كل المجالس التشريعية لنظام الحكم السابق وسحب كافة صلاحياتها.

2- اعتبار مجلس الثورة (12 عضوا من الضباط الأحرار) الهيئة الوحيدة ذات الصلاحيات لتسيير شؤون الجمهورية العربية الليبية.

3- العزم على بناء ليبيا اشتراكية تقدمية تناضل ضد الاحتلال.

4- الاهتمام الكبير بالاتحاد مع بلدان النامية وبذل الجهود للقضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

خلاصة القول أنه قبل غروب شمس أول سبتمبر تمكن القذافي رفقت الضباط الوحدويين من السيطرة على البلاد من أدناها إلى أقصاها بما في ذلك القواعد الأجنبية، وقد

[1] عباس رشدى العمارى، الثورة الليبية جذورها وحاضرها، مطبعة أكاديمية ناصر العليا العسكرية، ط1، د م ط، د ت ط، ص 198.

[**] محمد إدريس السنوسي، ملك ليبيا سابقاً و حفيد محمد علي السنوسي الكبير. ولد في برقة وتلقى تعليماً دينياً وتولى زعامة السنوسية عام 1915م اثر اعتداء ايطاليا على برقة اعترف به أميراً عام 1920م، وغادر ليبيا إلى مصر في إعقاب تولي موسوليني السلطة في ايطاليا ووقوع أكثر من مقاطعات ليبيا تحت حكم ايطاليا ساهم في مجهود الحلفاء الحربي أثناء الحرب العالمية الثانية واعترفت به بريطانيا أميراً على برقة عام 1949م أعلن تنصيبه ملكاً على ليبيا بعد انتهاء وصاية الأمم المتحدة و إعلان ليبيا مستقلة عام 1951م . أنشأ حكومة دستورية عام 1963م وانتهج سياسة خارجية موالية للاستعمار واستخدمت القواعد الأمريكية في ليبيا للعدوان على مصر. ساد الفساد في عهده بعد تدفق النفط في الستينات. أطاحت به وبحكمه ثورة الفاتح من سبتمبر 1969م بقيادة معمر القذافي . عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية. المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ج1، ط1، لبنان، بيروت، د ت، ص115.

تم القبض على جميع العناصر المعوقة دون أن تراق قطرة من الدماء، ودون أن يواجهوا مقاومة الأمر الذي جعل كبار خبراء الحكومة الأمريكية يشهدون بأن عملية استيلاء الجيش على السلطة في ليبيا قد نفذت بمهارة بالغة في المدن الرئيسية الثلاثة: بنغازي، البيضاء، طرابلس[1].

ثالثا- قادة الانقلاب:

بلغ عدة قادة الانقلاب 12 عضوا يمثلون في مجملهم حركة الضباط الوحدويين الأحرار وهم:

1- معمر القذافي:

هو معمر محمد عبد السلام أبو منيار القذافي والشهير بالرجل الأخضر من، قبيلة القذاذفة ولد في قرية "جهنم" بإحدى مناطق مدينة سرت* عام 1942م والابن الوحيد لعائلة بدوية تفلح الأرض وتمتهن رعي المواشي والإبل في منطقة صحراء سرت، التحق بمقاعد الدارسة سنة 1956م أكمل دارسته بالكلية الحربية في بنغازي في سنة 1963وتخرج منها عام 1965[2]. وفي هذه الفترة وبالتحديد عام1964م كون مجموعة الضباط الوحدويين الأحرار وبعد هذه العام تم إرسال الزعيم الليبي إلى بريطانيا حيث تخرج من الكلية العسكرية وكان الأول من سبتمبر 1960م، هو نقطة محورية في تاريخ ليبيا في تاريخ معمر القذافي السياسية، حيث وصل الملازم الأول معمر القذافي إلى الحكم في المملكة الليبية المتحدة عبر انقلاب عسكري هو كان أول ما فعله، بعد طرد الملك إدريس أن أعطى نفسه رتبة عقيد وشغل منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة وزميله في الانقلاب عبد السلام جلود رتبة

[1] عباس الرشدى العمارى، المصدر السابق، ص199.

* سرت، مدينة ليبية تقع في الشمال على الساحل بين أكبر مدينتين في البلاد طرابلس وبنغازي، زرت الوقع يوم 2022/04/11 على الساعة2 www.aljazeera.net ،1.

[2] كريمة حشاشنية، ليبيا في ظل حكم الملك تدريس السنوسي 1951.1969م، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم تاريخ، 2018.2019، ص 61.

رائد وغير اسم البلاد ليصبح الجمهورية العربية الليبية كما أطلق على نفسه لقب قائد الثورة وشغل منصب رئيس قيادة الثورة عام 1977م؛[1] حيث ليبيا أول جماهيرية في العالم.

2 – الرائد عبد السلام جلود:

ولد عبد السلام جلود في 15 ديسمبر 1944 ينتمي إلى قبيلة المقارحة عسكري ليبي "رائد ركن " اعتبر الرجل الثاني في ليبيا بعد العقيد معمر القذافي حيث تولى العديد من المهام في الفترة من 1969 وحتى 1992 أثناء أحداث 17 فبراير. وفي 19 أغسطس أعلن انشقاقه عن النظام حيث ظهر في الزنتان ثم سافر إلى الدوحة.

3 – النقيب مصطفى الخروبي:

ولد النقيب مصطفى الخروبي سنة 1939، وهو عضو مجلس قيادة الثورة الليبية رافق معمر القذافي بعد أن تعرف عليه في الكلية العسكرية في بنغازي وقد شارك في تأسيس حركة الضباط الوحدويين الأحرار التي تأسست في مدينة سبها عام 1961، وكان من ضمن الضباط الذين قاموا بالسيطرة على مبنى الإذاعة في بنغازي وقد كان برتبة ملازم عند نجاح انقلاب الفاتح من سبتمبر تمت ترقيته إلى رتبة نقيب وأصبح عضوا في مجلس قيادة الثورة، وكان يعرف بمحبته لأعضاء مجلس قيادة الثورة ثم تمت ترقيته إلى رتبة لواء ثم إلى رتبة فريق.

4– الرائد الخويلدي محمد الحميدي:

الرائد الخويلدي من مواليد 1943، وهو عسكري ليبي واحد من المقربين من معمر القذافي، شغل منصب وزير الداخلية بعد انقلاب الفاتح من سبتمبر 1969 والتحق بتنظيم الضباط الوحدويين بقيادة معمر القذافي.

كلف بداية حياته العسكرية بالعمل في إحدى الكتائب الملكية، المتمركزة بمدينة درنة ثم نقل إلى مدينة سبها وعين مساعد آمر " كتيبة إدريس الأول"، والتي نقلت بعد ذلك إلى مدينة

[1] هنري الحبيب، ليبيا بين الماضي و الحاضر، ترشاكر إبراهيم، المنشاة الشعبية للنشر و التوزيع و الإعلان و المطابع ، ط1، د م ط،1981، ص127.

ترهونة لتتمركز هناك حتى ليلة الأول من سبتمبر 1969، وهي الليلة التي قام فيها بالسيطرة على مبنى الإذاعة في طرابلس[1].

5 – أبو بكر جابر يونس:

أبو بكر جابر يونس من مواليد 1940 تولي " أمانة اللجنة العامة المؤقتة للدفاع " في ليبيا حيث شغل هذا المنصب منذ عام 1970 حتى 2011 ينتمي قبيلة مجابرة بوسط ليبيا درس تعليمه الابتدائي في جالو ثم انتقل إلى الابيار، ودرس الإعدادي بدرنة ليحصل على الشهادة الإعدادية، التحق بعد ذلك بالتعليم الثانوي دون أن يتمه، إذ التحق بالكلية الحربية ليصبح من أصدقاء الطالب معمر القذافي.

بعد تخرجه من الكلية الحربية عين ملازماً ثانياً في قسم الصيانة في معسكر الهضبة الخضراء، وأوفد في دورة تدريبية إلى انجلترا عام 1968، وفي العام التالي ارتقى إلى رتبة نقيب ثم شارك في انقلاب الفاتح من سبتمبر لتتم ترقيته في يناير 1970 إلى رتبة مقدم ثم عين رئيسا لقيادة الأركان، وفي عام 1976 رقي من جديد إلى رتبة عقيد، وأسندت إليه القيادة العامة للقوات المسلحة الليبية، وفي بداية الثمانينيات رقي إلى رتبة عميد ثم إلى لواء ثم إلى فريق[2].

6 . الرائد عمر عبد الله المحيشي:

ولد الرائد عمر النصف الأول من أربعينات القرن العشرين بمصراته حيث عاش وأتم كل المراحل الدراسية حتى المرحلة الثانوية وكان برتبة رائد، وهو احد الضباط الوحدويين الأحرار وكان من بين أعضاء مجلس قيادة الثورة الليبية.

---

[1] اكتشف قائمة مجلس قيادة الثورة الليبية، موقع بوابة إفريقيا الإخبارية ليبيا، نشر يوم الجمعة 29 ذو الحجة 1440هـ 30ـــ08ـــ2019م، وتم الاطلاع عليه يوم السبت 07 ماي 2022 على الساعة 22،12 صباحا، الرابط،https://www.afrigatenews.net/a/229194//

[2] اكتشف قائمة مجلس قيادة الثورة الليبية، موقع بوابة إفريقيا الإخبارية ليبيا، نشر يوم الجمعة 29 ذو الحجة 1440هـ 30ـــ08ـــ2019م، وتم الاطلاع عليه يوم السبت 07 ماي 2022 على الساعة 22،12 صباحاً، الرابط،https://www.afrigatenews.net/a/229194//

التحق بالكلية العسكرية في أكتوبر 1963 الدفعة السابعة، وتخرج منها في 1965 برتبة ملازم ثاني، وهي نفس دفعة القذافي وانضم إلى تنظيم الوحدويين الأحرار. وفي بداية سنة 1968 انتدب للعمل بالكتيبة السادسة مشاة بمعسكر الزاوية وشارك في الفاتح من سبتمبر 1969 في عملية الإطاحة بالنظام الملكي، ثم أصبح عضوا في مجلس قيادة الثورة الذي ترأسه معمر القذافي[1].

إما باقي الأعضاء المشاركين في انقلاب الفاتح من سبتمبر 1969 فهم على التوالي:

أ . الرائد محمد نجم.

ب . الرائد عوض علي حمزة.

ج . النقيب محمد أبو بكرالمقريف.

د . الرائد مختار عبد الله القروي.

هـ . النقيب عبد المنعم الطاهري الهوني.

و . الرائد بشير الصغير هوادي[2].

رابعا – مبادئ وشعارات الانقلاب .

من أهم المبادئ والشعارات التي نادى بها انقلاب الفاتح من سبتمبر 1969 هي:

1- الحرية: وهي حاجة إنسانية منذ فجر التاريخ وعن الحرية قال الخليفة عمر بن الخطاب؛ "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرار" فالحرية هي أحد الأهداف الإنسانية لانقلاب الفاتح التي تؤمن بحرية الوطن والمواطن في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فالفرد يتحرر من القمع والمهانة والظلم والجهل والعبودية بل ومن

[1] مجلس قيادة الثورة الليبية، موقع العريق موسوعة العريق، د ت ن، تم الاطلاع يوم السبت 07 ماي 2022على الساعة 14،56صباحاً، الرابط، http.net/m/D9areq// .

[2] اكتشف قائمة مجلس قيادة الثورة الليبية، موقع بوابة إفريقيا الإخبارية ليبيا، نشر يوم الجمعة 29 ذو الحجة 1440هـ 30-08-2019م، وتم الاطلاع عليه يوم السبت 07 ماي 2022 على الساعة 12،22 صباحا، الرابط،https،//www.afrigatenews.net/a/229194

سيطرة الفقر والتخلف، ومن كابوس الظلم والاستعباد هذه هي الحرية اللازمة لتحرير المواطن العربي من وضع لا يطاق، فالحرية التي لا تتجزأ هي الحق الطبيعي لكل فرد.

لقد ناضل الشعب الليبي أكثر من ثلاثين عاما في سبيل التحرر من الطليان، وما قدمه هذا الشعب على درب التضحيات، ولن ينسى هذا الجيل من قاتلوا في سبيل الحرية من الاباء والأجداد والفاتح من سبتمبر حسب تعبيرهم آخر معركة يخوضها الشعب الليبي من اجل حريته واستقلاله وسيادته وعروبته.

2- الاشتراكية: الاشتراكية طبقا لمبادئ انقلاب الفاتح من سبتمبر تعني المشاركة الجماعية في الإنتاج، والعدالة في التوزيع وإنها لا تعني توزيع الفقر بين الناس بل تعطي نصيبا من الرخاء لكل مواطن، كما أن الاشتراكية في إطارها الليبي العربي المسلم تنبع من معتقداته وما شهد تاريخه العظيم من أحداث أنها تجربة فريدة، إذ لا تدعو إلى الصراع بين الطبقات بل إلى إذابة الفوارق نسبيا.

3- الوحدة: يقصد عادة بالوحدة الوطنية والوحدة العربية فيما يتعلق بالوحدة الوطنية لم تعد هناك مشكلة إذ ولت فترة ما بين (1951 . 1963) التي حول الليبيون خلالها الإبقاء على ثلاث كيانات سياسية داخل دولة واحدة، فالوحدة الوطنية هي الخطوة الأولى في سبيل الوحدة العربية وللحفاظ على الوحدة الوطنية قام الانقلاب بحل الأحزاب السياسية التي تضعف هذه الوحدة[1].

وساد الاعتقاد بان ليبيا دولة واحدة وأنها كيان واحد لا يتجزأ وعندما رفع شعار الوحدة كمبدأ ثالث له لم يكن قادة الثورة يركزون على الوحدة الوطنية التي كانت قائمة فعلا بل كان اهتمامهم منصبا على الوحدة العربية الشاملة التي هي الهدف السامي الذي عمل عليه انقلاب الفاتح من سبتمبر 1969[2].

[1] هنري الحبيب، ليبيا بين الماضي و الحاضر، ترشاكر إبراهيم، المنشاة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع ، ط1، د م ط،1981، ص128.

[2] هنري الحبيب، المصدر السابق، ص128.

المبحث الثاني: أسباب الانقلاب ودوافعه

أولا- أسباب تاريخية:

هناك عدة عوامل وأسباب أدت إلى حدوث انقلاب الفاتح من سبتمبر 1969 من أهمها ما جاء على لسان القذافي في حوار أجرته معه الإذاعة المرئية العربية يوم 1969/10/14م ذكر فيه الأسباب التي أدت إلى قيام "الثورة" حسب تعبيره حيث قال "الأسباب الحقيقية ليست سطحية و ليست سهلة، فهي عريقة وذات جذور في التاريخ، أي أسباب تاريخية لسردها يمكن الرجوع إلى مئات السنين إلى الوراء. فليبيا بصورة خاصة والمنطقة العربية بصورة عامة توالت عليها قرون طويلة من الظلم والقهر والاستعباد من جراء الاستعمار الأجنبي والتخلف الاجتماعي نتيجة الحكم الرجعي والأقلية التي فرضت عليها فرض، مما جعل الإنسان العربي في أخر الصفوف في القرن العشرين".

ويضيف "عوامل الثورة هي عوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية كلها عواما تاريخية بالرغم من أن هناك أسباب أتت حديثا فعجلت بقيام الثورة إنما هي الحقيقة ليست أسباب الثورة إنما هي خطوة دفعت بالثورة خطوات على الدرب بسرعة، فمن مثل هذه الإحداث الطارئة التي عجلت بخطى الثورة النكسة المريرة التي ألمت بالأمة العربية في حزيران 1967 وحريق المسجد الأقصى الذي هز الأمة العربية "[1].

ثانيا- أسباب /اجتماعية/ اقتصادية:

تتمثل الأسباب اجتماعية واقتصادية حسب القذافي في "حياة المجتمع الليبي قبل الثورة تشبه إلى حد ما حياة المجتمع في مصر قبل ثورة يوليو 1952 فالمعروف إن المجتمع الليبي كانت تحكمه الوساطة والمحسوبية والرشوة وكانت سيطرة الأجنبي على كل مواطن وكان الاستعمار الفكري والاستعمار الثقافي كان الرجل الأجنبي هو كل شي ... ".[2]

[1] رياض سليمان عواد، ثورة الفاتح و التجربة الجماهيرية، شعبة التثقيف والتعبئة الإعلام، ط1، طرابلس، 1992، ص 14.

[2] ميريلا بيانكو، القذافي رسول الصحراء، تر دار الشورى، ط1، بيروت، 1974، ص 113.

ويضيف القذافي قائلاً "حتى كتابته هي الكتابة التي لابد منها وحتى البطاقة الشخصية لابد من نسخة بالعربي ونسخه بالإفرنجي، طبعا هذا كله إذلال وامتهان لكرامتنا وهذا استعمار ثقافي واستعمار فكري وحالة التخلف البشع هي السِمَة الواضحة كذلك الفرد في ليبيا لم يصل إلى الحد الأدنى من حياة الإنسان التي يجب أن يحياها، فالناس تعيش في الأكواخ وتعيش في الخيام بالرغم من الثروات الهائلة والزيت الخام الذي يتدفق على أوروبا"[1].

ثالثا- أسباب سياسية:

ومن أسباب هذا الانقلاب حسب رئيس وزراء ليبيا مصطفى أحمد بن حليم إلى أن الملك إدريس وأعضاء الوزارة الملكية قد أخطأوا عندما أهملوا تقوية المؤسسات الدستورية المتعددة، وتنمية المنظمات الجماهيرية كالأحزاب والنقابات المستقلة وكذلك أخطأوا لأنهم لم يعملوا بعزم قوي على نشر الوعي القومي العام بين طبقات الشعب ولم يجذبوهم ولم يشجعوهم على التعاون والتجاوب مع المؤسسات الدستورية، وحسبه أنهم لو قاموا بذلك لما وجد الانقلابيون مبررا لانقلابهم، ولما تجاوبت بعض طبقات الشعب مع حركة الانقلابيين.

وقد يقول قائلٌ أن المؤسسات الدستورية والتنظيمات الجماهيرية في ليبيا في ذلك الوقت لم تكن لتتمكن من الوقوف أمام دروع الانقلابيين مهما كانت قوة تلك المؤسسات والتنظيمات[2].

يضاف إلى ذلك انه لم يكن لليبيا خبرة فالحكم، وهي أحدث الدول العربية استقلالا في ذلك الوقت وأفقرها، مما جعلها غير قادرة على أن تختزل التاريخ وتحقق تطورا كبيرا أو تنمية قوية في تلك المؤسسات الدستورية، والمنظمات الجماهيرية، بدرجة تجعلها تقاوم الحركات الانقلابية العسكرية[3] .

---

[1] ميريلا بيانكو، القذافي رسول الصحراء. تر دار الشورى، ط1، بيروت، 1974، ص 113.

[2] مصطفى أحمد بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ السياسي، مذكرات رئيس وزراء ليبيا الأسبق، د ن، د ر ط، د م ط، د ت ط، ص540.

[3] مصطفى أحمد بن حليم، المصدر نفسه، ص541.

ويقول مصطفى احمد بن حليم أيضاً "ومهما يكن من أمر فإننا في النظام الملكي اكتفينا بنظام برلماني بطئ التقدم قليل التطور، لم يكن قد بلغ سن الرشد بعد الثماني عشرة سنة من الاستقلال ولا أبرئ نفسي من نصيبي في دلك التقصير".

ولقد وقع انقلاب الفاتح من سبتمبر 1969م الذي قام به مجموعة من الضباط الشباب ذوي الرتب الصغيرة بقيادة معمر القذافي، الذي أعلن قيام الجمهورية العربية الليبية واستطاع أن يخلص بلاده من القوات الأجنبية في عام 1970م.[1]

[1] مصطفى احمد بن حليم، المصدر السابق، ص541.

المبحث الثالث: ظروف وقوع الانقلاب (داخليا وخارجيا):

أولا- الظروف الداخلية:

تميز الوضع في ليبيا خلال السنوات القلائل الأخيرة من عهد الملك إدريس بظاهرة التقلب السياسي والتأرجح الحكومي المتزايد نتيجة فقدان السيطرة الحازمة من ناحية وللضغوط الخارجية من ناحية أخرى، فالملك شخصيا تقدم في السن وتعب من مواجهة المشكلات المعقدة الناجمة عن الثراء الطائل الذي جد على البلاد فجأة إثر اكتشاف البترول، فالغموض الذي اكتنف مستقبل الحكم في البلاد كان عاملاً أسهم في عدم الاستقرار السياسي، ومن العوامل المربكة الأخرى كثرة تغير الحكومات بحيث أصبح رؤساء الوزارات يتعاقبون على الحكم واحداً تلو الأخر بسرعة مذهلة حتى أن الوزارة تبدلت ما لا يقل عن خمس مرات الخمس الأخيرة وحدها[1].

وهذا بداية سنة 1965م رأى الملك إدريس أن يتخلى عن الملك وأن يقدم استقالته، إلى من هو أحق منه وأقدر على حمل الأمانة والقيام بالواجب المطلوب، ولذلك لم يتردد الملك إدريس في عهد حكومة السيد "محمود المنتصر الثانية" في تقديم استقالته.

وكان اتخاذ هذا القرار من طرف الملك إدريس خشية من التقصير في القيام بما عليه من الواجبات والمسؤوليات، حيث ترك للبرلمان الليبي مسؤولية اتخاذ ما يراه مناسبا من نظام للحكم لصالح البلاد، ولكنه عندما اتجه إلى مدينة طبرق*، حيث يقيم الملك الجماهير الفقيرة من مختلف أطراف البلاد، حيث كان في مقدمتهم الكثير من كبار قادة البلاد، بما في ذلك قادة المعارضة وأحاط الآلاف منهم بالقصر عدة أيام يطالبون بإلحاح الملك بالعدول عن استقالته وإبقائه ملكا للبلاد[2].

---

[1] دي كاندول، الملك إدريس عاهل ليبيا حياته و عصره، د ن، د ر ط، لندن، 1988 ، ص ص 548 . 549.

* طبرق ،تقع مدينة طبرق في ساحل الليبي مطلة على البحر الأبيض المتوسط ، و تبعد عن العاصمة الليبية مدينة طرابلس ما يقدر مسافته ب 1500 كيلومتر. المصدر https،//mawdoo3/com/.

[2] محمد علي الصلابي، تاريخ الحركة السنوسية في إفريقيا، دار المعرفة، ط3 ، لبنان، 2009، ص597.

لذلك لم يكن بوسع الملك سوى الرجوع عن هذه الاستقالة موضحا أن استقالته هذه كان قد تحدث بشأنها من قبل مع بعض رؤساء الحكومة الليبية الذين كان من بينهم مصطفى بن حليم والسيد محمد بن عثمان الصيد*، وما كان تقديمه لهذه الاستقالة إلا لسببين وهما؛ تقدم في السن، وخشية من أن يقصر في القيام بما عليه من مسؤوليات.

أما عن استقالة الملك إدريس الثانية والأخيرة فهي تلك المؤرخة في 04 أوت 1969م، وجهها أثناء رحلة استشفائية إلى تركيا ثم اليونان إلى كل من رئيس وأعضاء مجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب، ورئيس الوزراء ورئيس مجلس الشيوخ عبد الحميد العبار**، ورئيس مجلس النواب مفتاح عريقيب، عندما جاء إلى تركيا في ذلك الوقت للاجتماع بالملك بناءا على طلبه.

وفي هذه الاستقالة أكد الملك أنه قد تقدم بالعمر حتى وهن العظم منه وبلغ من العمر عتياً ولهذا فهو قد قرر التخلي عن العرش للأمير ولي العهد الحسن الرضا السنوسي مشترطا موافقة البرلمان، وطالب في هذه الاستقالة الشعب الليبي بذلك ومن ثم عليه بحلف اليمين واعتلاء العرش بتقوى الله ومخافته[1].

ثانيا . الظروف الإقليمية.

إن حرب حزيران 1967م، هي امتداد لسلسة الحروب العربية الإسرائيلية التي بدأت في 15ماي 1948م بعد الإعلان عن قيام دولة إسرائيل، وانتهى الانتداب البريطاني على فلسطين، ودخلت الجيوش العربية الحرب مع إسرائيل بهدف حماية الفلسطينيين وحماية

* محمد بن عثمان الصيد، واد في 17 أكتوبر 1984 بقرية متصرفية منطقة من شاطئ بإقليم فزان، تقلد عدة مناصب وزارية منذ استقلال ليبيا تولت حكومته بدء تعديل الدستور ليبيا ذات إدارة واحدة مركزية بعد أن كانت اتحاد يضم ثلاث ولايات تتمتع بالحكم الذاتي، حيث عدلت حكومته قوانين الثروات الطبيعية و خاصة النفط.

** عبد الحميد عبار، من مواليد 1894م مجاهد ليبي سابق لمجلس النواب الليبي في العهد الملكي هو من بيت سديدي في قبيلة العواقير، بدأ الجهاد منذ الغزو الايطالي لليبيا و لم يترك السلام يده إلا بعد شنق عمر المختار بأربعة شهور، هو من أغنياء برقة و أجودهم، وزاره احمد الشريف السنوسي و معه مائة مجاهد فاستضافهم ستين ليلة.

[1] محمد علي الصلابي، المرجع السابق، ص ص 597 . 598.

بلادهم، وقد نتج عن هذه الحرب ترسخ الكيان الصهيوني في المنطقة ثم تجدد الصراع سنة 1965م من خلال العدوان الذي شنته إسرائيل وحلفاؤها البريطانيون والفرنسيون على مصر بعد تأميم جمال عبد الناصر قناة السويس سنة 1956م، وقد استطاعت مصر أن تحقق انتصارا سياسيا على أطراف العدوان، وذلك بعد تدخل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية[1].

لقد حدثت نكست سنة 1967م نتيجة عدة أسباب كان من أبرزها:

أـ الاستفراد بالقرار: حيث كان النظام في عهد عبد الناصر قائما على زعامته الفردية المطلقة وعلى التنظيم السياسي الواحد بهيئة التحرير ثم الاتحاد القومي وانتهى بالاتحاد الاشتراكي، وقد طغت في عهده السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية مما أدى إلى إضعافها، كما أن الفصل بين السلطات الثلاثة كان منعدما من ناحية العملية واحتكر النظام السياسي للسلطة وقف بالمرصاد لحرية التعبير ومحاولات المشاركة في اتخاذ القرارات وقد اتاح ذلك لعبد الناصر اتخاذ قرارات فردية كانت سبباً في هزيمة حرب 1967م.[2]

ب- إبعاد الكفاءات من الجيش: كان لضعف الجيش المصري دوراً في الهزيمة العربية، وقد جاء هذا الضعف بسبب قيام القيادات العسكرية بإبعاد الكثير من كبار ضباط الجيش والكفاءات العسكرية الذين اختيروا ليشغلوا مناصب مدنية بعيدة كل البعد عن تخصصاتهم، فأصبح بعضهم يدير مؤسسات اجتماعية وإسلامية أو صناعية أو يشغل وظائف دبلوماسية[3]، وأصبح عادياً أن تراهم رؤساء للإدارة في مؤسسات الأحذية والمطاحن والأغذية

[1] بوخشبة علي و عبادي محمد، الحروب العربية الإسرائيلية " حرب حزيران 1967م أنموذجاً"، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، قسم تاريخ، 2014.2015، ص 53.

[2] عاطف السيد، عبد الناصر و أزمة الديمقراطية " سطوة الزعامة و جنون السلطة "، فلمنج للطباعة، الإسكندرية، 2002، ص 216.

[3] أحمد شلبي، مصر في حربين 1967 و 1973، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1973م، ص 123.

وغيرها من المؤسسات مما يسبب حرمان الجيش من كفاءات ممتازة، ومن القادة الذين تم إبعادهم عن الجيش على سبيل المثال: اللواء بدوي، اللواء يوسف عفيفي، أحمد الزمر، عادل عباس[1]، وغيرهم من الكفاءات العسكرية.

ج- دور الإعلاميين في الهزيمة: كان للإعلاميين دوراً كبيراً في الهزيمة العربية في حرب 5 حزيران، وذلك من خلال كتاباتهم المضللة للشعب المصري و هذا بشهادة العدو قبل الصديق، حيث نجد الباحث الإسرائيلي المتخصص في شؤون الشرق الأوسط "يوحاي سليع" يحمل محمد حسنيين هيكل رئيس التحرير لجريدة الأهرام المصرية آنذاك، مسؤولية هزيمة العرب في الحرب الأخيرة، وذلك من خلال ما مارسه بكتاباته من تضليل للشعب المصري، سوى على صعيد التهوين بإسرائيل وجيشها أو التهويل بمصر وجيشها، فالأولى من خلال تأسيسه لفكرة أن إبادة إسرائيل ليست ممكنة وحسب، بل وليست صعبة أيضاً على ضوء حساب القوة الإجمالية للعرب من حيث السكان و الأسلحة مقارنة بإسرائيل، أما الثانية وهي التهويل بمصر وجيشها فكان يتحدث عن قوة و عظمة الجيش المصري و الخبرة التي إكتسبها في حرب اليمن، رغم علمه بمعاناة الجيش المصري في اليمن، وإلى جانب هيكل يرى الباحث الإسرائيلي أن مذيع إذاعة صوت العرب آنذاك أحمد سعيد سبباً في الهزيمة؛ ومن خلال هذا يمكن القول أن دور الإعلاميين في الهزيمة تمثل في تحميسهم للشعب من أجل الحرب وكذلك سترهم لعيوب النظام ومعاناة الجيش المصري، واستصغارهم لإسرائيل.

د- المشاركة المصرية في حرب اليمن وتأثيراتها على الجيش: وعن دور هذه المشاركة في هزيمة حرب 1967م، نجد المشير أحمد إسماعيل الذي كان قائداً لجبهة سيناء أثناء حرب اليمن يحمل المسؤولية في ضعف الجبهة قائلاً:

[1] أحمد شلبي، المرجع السابق، ص 124.

"إن فرقته الثانية مشاة هي التي كانت مسؤولة عن تأمين سيناء، لكن سحبت منها اليمن بعض القوات التي كانت مدربة تدريباً عالياً"، ويضيف المشير بقوله:

"فضعفت بذلك الجبهة التي كان يتولاها في سيناء"، وبالتالي ضعف هذه الجبهة كان من أسباب الهزيمة[1].

د- تعدد مستويات القيادة على القوات المسلحة: ونشير هنا بالخصوص على مستوى القيادة العليا و القيادة العامة للقوات البرية والبحرية والجوية، حيث أدى هذا التعدد في مركز القيادة على المستوى الواحد الحد من فعالية مركز والقيادة و السيطرة واستنزاف الإمكانيات دون مبرر، حيث كانت السيطرة على القوات المسلحة من خلال القيادة العليا ورئاسة الأركان والوزارة الحربية.

هـ- ضعف المخابرات العربية في جلب المعلومات: حيث افتقدت القوات المسلحة العربية إلى معلومات دقيقة عن القوات الإسرائيلية وحجم وتوزيعها وبيان القوات العامة والقوات الاحتياط، وعدد ونوعية الطائرات والمدرعات، إذ لم تتمكن من تحديد صورة واضحة عنها، خاصة أساليب قتالها وأهدافها المحتملة، وعاد كل ذلك بأثره السلبي وقد اعترفت إدارة المخابرات الحربية بتقديراتها الخاطئة في تقرير صدر عنها في 27جويلية 1967م، حيث أنها أكدت أن إسرائيل لن تقوم بهجوم شامل خشية الصلابة العربية والحشد والتنسيق العربي[2].

و. نقص التنسيق والتخطيط بين الدول العربية المشاركة في الحرب: حيث أعطى غياب التنسيق بين هذه الدول الفرصة لإسرائيل لضربها الواحدة تلوى الأخرى
دون أن تتيح الفرصة لأي منها تقديم العون أو تخفيف الضغط على الأخرى[3].

[1] أحمد شلبي، المرجع السابق. ص ص 128 . 129.

[2] عاطف السيد، المرجع السابق. ص ص 217 . 219.

[3] أحمد شلبي، المرجع السابق. ص 129.

ثالثا – الظروف الدولية.

ومع حلول أوائل الستينيات بدأ الوضع الدولي كالتالي حيث تغيرت الرئاسة والقيادة في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ففي سنة 1963م تم اغتيال جون كينيدي* وخلفه في رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية ليندون جونسون[1] الى جانب هذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية غارقة في المستنقع الفيتنامي، اما الاتحاد السوفيتي فقد عرف في اكتوبر 1964م تغير في القيادة بعد سقوط خورتشوف الذي تميز بالمغامرة؛ حيث تألفت القيادة الجديدة من ليوند بريجينيف ونيكولاي فيكتوروفيتش وألكسي كوسيغين.[2]**

وفي هده المرحلة بدأت الحرب الباردة تدخل طوراً جديداً ومهماً من أطوارها التاريخية ، تميزت بحدوث انفراج سياسي نسبيا في العلاقات المتبادلة للقوتين العظميين من جهة، و في علاقات شطري القارة الأوروبية بعضهما ببعض من جهة أخرى، وقد اقترن بهذا الانفراج بروز محاور جديدة للحركة في السياسة الدولية، وهي المحاور التي عاقت ظروف الحرب الباردة في السابق دون استخدامها بطريقة تستطيع أن تدعم من المصالح المشتركة للدول، وتضيق من فجوة عدم الثقة بينها وتساعدها على تنفيذ السياسات والتدابير الضرورية لصيانة السلم الدولي.[3]

---

* جون كينيدي، هو الرئيس الخامس والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية، و ابن جوزيف كينيدي سفير أمريكا لدى بريطانيا 1937 . 1940م واحد من اكبر أثرياء أمريكا، تخرج من جامعة هارفارد في البحرية الأمريكية، تولى رئاسة الولية المتحدة الأمريكية وعمره ثلاث وأربعين سنة وكان بذلك أصغر رئيس أمريكي سناً. للمزيد ينظر، عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج5، ص358.

[1] أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 1978م، ص167.

** ألكسي كوسيغين، زعيم سياسي ورجل دواة سوفيتي، ولد في سان بطرسبرغ من أسرة عمالية التحق بالجيش الأحمر و عمره لم يتجاوز الخامس عشر، انتخب في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي سنة 1940 ثم عضواً في المكتب السياسي ورقى إلى منصب رئيس مفوضي الشعب وترأس حكومة الاتحاد السوفيتي من عام 1964م إلى غاية 1980م. للمزيد ينظر، عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، ج5 ، ص234.

[2] أحمد سليم البرصان، إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران / يونيو 1967، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، ط1، ج4 ، 2000 ، ص ص 28 . 29.

[3] انهيار الاتحاد السوفيتي، موقع موسوعة المقاتل، تم الاطلاع يوم 2022/03/25 على الساعة 27،22 مساء، الرابط، http،//www moqatel com /openshare/Behoth/saisai21

المبحث الرابع: نتائج الانقلاب (على الصعيد الداخلي والخارجي)

عرفت هذه المرحلة عدة تطورات من خلال النتائج المترتبة عن الانقلاب الذي قام به العقيد القذافي حيث اختلفت نتائج هذه المرحلة على المستوى الداخلي والخارجي تمثلت في:

أولا – على المستوى الداخلي:

قام القذافي بإلغاء الدستور الليبي ليعلن إعلانا دستوريا ألغاه لاحقا لتظل البلاد بلا دستور ينظمها طوال فترة حكمه كما قام بشل الحياة السياسية التي كانت قائمة بما فيها الأحزاب والمنظمات وجمعيات الصحافة الحرة، كما أنشئ فكراً خاصاً به سماه النظرية العالمية الثالثة وهو مبني على فكرة سلطة الشعب، وأن الشعب صاحب السلطة هي طريقة لخلق الجدل داخل المجتمعات الصغيرة الليبية حتى لا تنظر إلى السياسة الخارجية، كما حاول القذافي العمل على الوحدة العربية وباءت كل محاولاته الاندماجية بالفشل في دمج ليبيا مع مصر– تونس، بالإضافة إلى ذلك قام القذافي في نظامه هذا باستحداث تاريخ خاص بدولته يخالف ما تعارف عليه المسلمون منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) حيث رأى القذافي أن يؤرخ بدأ من وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ليس من الهجرة النبوية[1].

من أهم إنجازات ثورة الفاتح من سبتمبر أيضا على المستويين الوطني والقومي ما يلي:

- طرد القوات الأجنبية من ليبيا، ففي 28 مارس 1970م تم إجلاء القوات البريطانية من ليبيا، وفي 11 يونيو 1970م تم إجلاء الأمريكيين.
- وفي 17 اكتوبر 1970م تم طرد بقايا الاستعمار الايطالي من ليبيا.[2]

[1] كريمة حشاشنية وحمادي راضية، ليبيا في ظل حكم إدريس السنوسي 1951-1969م. مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة 8ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم التاريخ، 2018-2019م، ص67.

[2] أحمد إسماعيل راشد، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث و المعاصر ليبيا، تونس، المغرب، موريتانيا، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2000، ص69.

– إنهاء الحكم الملكي في ليبيا، و كذلك تحرير الاقتصاد الليبي من السيطرة الأجنبية الذي كان يتمتع به المستشارون الأجانب داخل الإدارات والمصالح الهامة في ليبيا.[1]

– تشكل المجلس الأعلى لقيادة الثورة بتاريخ الفاتح سبتمبر 1969، وبعد حوالي أسبوع فقط تشكلت أول حكومة بعد الثورة برئاسة الدكتور محمود المغربي وعضوية الرائد عبد السلام جلود والعقيد معمر القذافي الذي تأكد أنه رئيس مجلس قيادة الثورة و صاحب السلطة الفعلية في النظام الجديد.[2]

ثانيا – على المستوى الخارجي:

أما على الصعيد الدولي فقد تدخل القذافي في الشؤون الداخلية لعدة دول حيث ساند ثورة "المسلمين" في تشاد ضد حكم الأقلية المسيحية التي أقامها الفرنسيون بزعامة فرنسوا تومبالباي، وساند المسلمين في جنوب الفلبين مساندة قوية، وكانت طرابلس مقرا للمفاوضات التي دارت بين الحكومة الفلبينية والمسلمين عام 1976م التي انتهت بإعطاء ولايات الجنوب حكما ذاتيا، ساند الديكتاتور عيدي أمين في أوغندا وأيد باكستان في نزاعها ضد الهند سنة 1971م، كما كان رافضا لاستقلال بنغلاديش.

كما عمل القذافي على توثيق علاقاته بالاتحاد السوفيتي في عام 1974م بعد زيارة عبد السلام جلود الرجل الثاني في النظام الليبي ل"موسكو" وتوقيعه اتفاقيات صداقة وتسليح[3].

[1] عباس الرشدى العمارى، الثورة الليبية جذورها و حاضرها، مطبعة أكاديمية ناصر العليا العسكرية ، ط1 ، د م ن، د ت ن،ص 214.

[2] محمود شاكر، ليبية. دار لبنان لطباعة و النشر، بيروت، 1972، ص 87.

[3] كريمة حشاشنية وحمادي راضية، ليبيا في ظل حكم إدريس السنوسي 1951-1969م. مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة 8ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم التاريخ، 2018-2019م، ص68.

إما على الصعيد الإقليمي العربي فلقد أدى تدعيم القوة الاشتراكية العربية التي تأثرت تأثرا ملموسا اثر نكسة يوليو 1967م.

– تحطيم جدار العزلة الذي فرضته القوة الاستعمارية ومن ورائها الأنظمة الرجعية العربية "الملكيات" بين المشرق والمغرب العربي وتسرب المد الاشتراكي إلى شمال إفريقيا ودخول هذه المنطقة في دائرة الصراع العربي الإسرائيلي.

– زيادة الدعم والتأييد المطلق للعمل الفدائي الفلسطيني ودعمه ماديا وسياسيا وهذا يعطيه وزنا اكبر من الناحية العسكرية والسياسية كما يزيد من طاقته على القيام بدوره في قضية التحرير.

– زيادة الضغط على أنظمة الحكم الملكية في المنطقة العربية الموالية للغرب من اجل اتخاذ موقف أكثر صرامة نحو الغرب في حالة اتخاذه موقفاً عدائياً بالنسبة للقضايا العربية وبما أن هذه الدول وجد فيها الغرب مصدراً هاماً للطاقة (نفط و الغاز) وبالتالي فان أي تغيير جذري في موقفها سيكون له تأثيرات بعيدة الأثر في جميع أنحاء العالم.[1]

[1] عباس الرشدى العمارى، المصدر السابق، ص ص 281 . 282.

خلاصة الفصل:

لقد تمكن العقيد معمر القذافي ورفاقه "الضباط الأحرار" من القيام بحركتهم الانقلابية التي غيرت نظام الحكم في ليبيا من نظام ملكي إلى نظام جمهوري، مستغلين جملة من حالة الضعف التي كانت تمر بها مؤسسات الدولة الليبية، نتيجة الفساد الذي أستفحل فيها خاصة بعد اكتشاف النفط و الاختلاف في توزيع عائدة هاته الثروة الثمينة، وهذا خلال فترة حكم الملك ادرسي السنوسي، ى الأوضاع التي كان يعيشها العالم العربي إثر نكست 1967م، وصراع الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، الذي فرض على ليبيا أن تحدد موقفها اتجاه هذا الصراع الدولي، ولقد تعددت أسباب هذا الانقلاب، فهنالك أسباب تاريخية وسياسية واقتصادية وثقافية وكلها عجلت بقيام الانقلاب، الذي وقع في ظروف تميزت بالتقلبات السياسية سواء على مستوى الداخل الليبي أو حتى على المحيط العربي بل والعالمي.

ولقد تمكن الانقلاب من تحقيق الأهداف والنتائج على المستوى الداخلي، ومنها السيطرة على مقاليد الحكم في ليبيا، مستغلين تواجد الملك خارج البلاد وعلى المستوى الخارجي، دخول ليبيا إلى فلك الاشتراكيات العربية المناهضة للغرب الرأسمالي الإمبريالي، وإدخال المنطقة المغاربية في الصراع العربي الإسرائيلي

بالإضافة إلى انضمام ليبيا إلى حركة عدم الانحياز، ومساندتها لحركات التحرر.

الفصل الثاني

النظم السياسية العالمية والنظرية العالمية الثالثة

تمهيد

المبحث الأول: النظم السياسية العالمية

المبحث الثاني: النظرية العالمية الثالثة

المبحث الثالث: مواقف النظرية العالمية الثالثة

خلاصة الفصل

تمهيد:

يطلق التنظيم السياسي على الدولة من حيث نظام الحكم بها، حتى أن الدولة تعرف بأنها نوع من التنظيم السياسي الاجتماعي الذي يحيط بجماعة بشرية ما، وينظم علاقاتها في إطار أهداف مستقبلية.

ويعد التنظيم السياسي ظاهرة اجتماعية أولية في كل مجتمع إنساني، فالارتباط بين حياة جماعية إنسانية ما وبين التنظيم مهما كانت بساطة قواعد ذلك التنظيم، إن في كل جماعة إنسانية يقوم فرع من التنظيم السياسي بقدر ما ينظم التصرفات والروابط التي تكون بين الأفراد فيما بينهم أو في مواجهة الحاكم فردا كان هذا الحاكم أم جماعة.

ومن ثم أخذ الإنسان يفكر في ذلك التنظيم فأوصله تفكيره إلى إدراك وجود تنظيمات مختلفة وبالتالي بدأ يحاول تفسيرها و توجيهها والتحكم في تنظيمها.

وفي القرنين17 والثامن 18م تقريبا وصل التفكير السياسي للمجتمعات الإنسانية إلى الاقتناع بأن السلطة ملك الجماعة السياسية وتمارس لصالحها وهو ما تعلنه كل الأنظمة السياسية الديمقراطية – وفي عالمنا المعاصر لم يعد التفرقة للتفرقة بين التفكير السياسي والمذهب السياسي المتبع به، وحيث أن دراستنا حول النظم السياسية العالمية والنظرية العالمية الثالثة التي انطلقت في الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية.

لذا سنحصر دراستنا في نظرية التنظيم السياسي التقليدية أولا والماركسية ثانيا وفي النظرية العالمية الثالثة أخيرا.

المبحث الأول: النظم السياسية العالمية

أولا- النظام الليبرالي الحر:

1- النظرية التقليدية: هي مجموعة القيم والأفكار التي تبلورت في القرنين 18 و19م، وتدور حول الفرد والسلطة وترمي إلى تحرير الفرد من السلطة المطلقة وقيودها التي كانت تكبله، فهي كانت ردت فعل ضد تحكم السلطة المطلقة في حرية وإرادة الأفراد المحكومين مع الإيمان بإمكانية تحقيق الرخاء العام، ومن ثم ورد تعريف من الكتابة الاشتراكية "جان ميرش" النظرية التقليدية "البرجوازية" بأنها تعني على الصعيد السياسي، مناصرة حرية الرأي وعلى الصيد الاقتصادي المناداة بحرية العرض والطلب[1] .

وتعكس نشأة النظرية التقليدية تأثير الظروف العامة التي كانت سائدة في أوربا عقب عصر النهضة، حيث كان ضد الطابع الديني الذي أتسمت به السلطة السياسية آنذاك والقرون الماضية، وتأثير الملوك على حريات المحكومين، ومنه أتجه الفكر السياسي نحو المناداة بتنظيم جديد يكون أكثر استجابة لمتطلبات الحرية المفقودة آنذاك، وهذا فضلا عن تقدم الشعوب وتطور ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، مما جعل فلاسفة الفكر السياسي يطالبون بتوفير قدر أكبر من الحرية

الاقتصادية والسياسية للطبقات الجديدة، هذا وقد أسفر على ظهور تيار فكري سياسي واقتصادي جديد، كان مصدرا للنظرية التقليدية في التنظيم السياسي، والحقيقة أن النظرية التقليدية ناتجة عن واقع اجتماعي و اقتصادي وسياسي وصراع فكري ومادي مما أفرز في خاتمته النظرية التقليدية في التنظيم السياسي، فهي تنتسب إلى تيار فكري قام على الإيمان بالفرد وبقدرته، بما حباه الله من نعمة العقل، وهو ما أعطاه التفكير العقلاني في مواجهة الطبيعة وتسخيرها لخدمة أهدافه، والاستعانة عن النظام ذي الطابع الديني ويخلص الفرد من سطوة السلطة الحاكمة.

فارتفعت شعارات الحرية والمساواة القانونية فلم يعد الاعتقاد في الاستناد إلى السلطة على أساس الديني القائم بل أضحى الاعتقاد لإرادة الشعب، وذلك كان الأساس لنظرية العقد الاجتماعي.

---

[1] أحمد عبد الحميد خالدي، أسس التنظيم السياسي في النظرية العالمية الثالثة، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ط3، طرابلس، 1983، ص ص82.81.

وقد أقترن الاتجاه العقلاني بمصالح الطبقة البرجوازية التي استغلت التيار الفكري لصالحها في سبيل الوصول إلى السلطة ومشاركة طبقة الأشراف ورجال الدين في ممارساتها كي تحافظ على مكاسبها التي حققتها في المجال الاقتصادي. وسعت إلى التحالف مع الجماهير الكادحة للضغط على خصومها (الأشراف ورجال الدين) كي يشاركوها في ممارسة السلطة.

ولهذا الغرض رفعت شعار الديمقراطية السياسية القائمة على المساواة القانونية لجميع المواطنين وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي والحريات السياسية وفي مقدمتها حق الانتخاب، ويمكن اعتبار كتابات "جون لوك " و"نبتام" في بريطانيا، و" كانستان" و "جاك روسو" و"منتيسكو" في فرنسا تكوين النظرية التقليدية وقد كان طبيعيا أن تكون مبادئ تلك النظرية متفقة مع مصالح البرجوازية راحت تعمل من أجل الوصول إلى السلطة والمشاركة في الحكم.

وتبلورت تلك المطالب السياسية والاقتصادية لتكون الأسس النظرية التقليدية ويمكن تقسيمها إلى:

أ- الأسس العامة للنظرية التقليدية:

يعد المذهب الفردي الرأسمالي كما أسلفنا الذكر، مصدر النظرية التقليدية فمنه استمدت أسسها السياسية والاقتصادية[1]:

- **الأساس السياسي:** كان من نتائج الاتجاه العقلاني لمفكري وفلاسفة القرن السابع عشر والثامن عشر برغم من اختلاف غاياتهم خاصة فيما إستندو إليه من افتراض وجود قانون طبيعي وأسسوا عليه نظرية العقد الاجتماعي، وأن ذلك الاتجاه أدى إلى تغييرات هامة في الاعتقاد أصل السلطة وتأسيسها، حيث تغلب الاتجاه الميتافيزيقي في التفكير على الاتجاه اللاهوتي، وأثمرت تلك الأبحاث على تأصيل السلطة وتأسيسها على حرية الفرد وبالتالي حرية المجموع، وهو ما سمي "بمبدأ سيادة الشعب" واعتبار الحكام عمالا لدى صاحب السيادة بموجب اختياره لهم.

[1] أحمد عبد الحميد خالدي، المرجع السابق، ص87.

وقد كان نتاج جماع أفكار الفلاسفة القرنين 17م و 18 م في الحرية والمساواة الطبيعيتين بين الأفراد تكوين وانتشار المذهب الفردي الرأسمالي ضد السلطان الديني والزمني للأشراف ورجال الكنيسة[1].

وقام هذا المذهب عن الإيمان المطلق بحرية الفرد والثقة في قدرته على صنع حياته وتطويرها على نحو يحقق له خيره وسعادته وينتهي المذهب الفردي إلى مفهوم خاص في النطاق السياسي عن السلطة وأهدافها ووظائفها ووسائل ممارستها، وهو المفهوم الذي أساسه فكرة الحقوق والحريات الفردية في النظرية التقليدية وعلى الجملة يقوم المفهوم على ركيزتين أساسيتين هما:

الحرية: في النظرية التقليدية، تعني لكل فرد حرية التصرف دون قيد بحيث لا يتجاوز في ممارسة حريته النطاق الذي يمس حرية الغير، وفق ما تسمح به القوانين من أجل تحقيق مصالحه الشخصية.

المساواة: تقرر النظرية التقليدية والمذهب الفردي بعامة، استناداً إلى المساواة الطبيعية بين الأفراد بحكم قانون الطبيعة فهم يتساوون أمام القانون الوضعي، وفي النظرية التقليدية للديمقراطية هي مساواة سياسية "قانونية" وليست واقعية فهي تقوم على مساواة الأفراد في الحريات الأساسية باعتبارها وسيلة التعبير عن ممارسة السيادة، رغم وجود بعض الاختلافات لكن لا قيمة لها من وجهة نظر القانون فالكل سواسية أمام القانون، ويكتسب المفهومين استجابة لمتطلبات القوى المسيطرة وحاجات ذلك العصر، خاصة وأن الطبقة البرجوازية جمعت بين يدها القوة الاقتصادية للمطالبة بحريتها السياسية والاشتراك في الحكم ومساواتها بطبقة الأشراف ورجال الكنيسة والامتيازات، وهذا ما يعني أن المؤسسات السياسية لا تقوم إلا على المبادئ الأساسية التالية : السيادة الشعبية التي تمارسها المجالس النيابية المنتخبة واستقلال القضاء وتقرير الحريات السياسية للأفراد حرية التجمع في شكل الأحزاب.

الجانب الاقتصادي: يعني اعتماده النظام الرأسمالي في الإنتاج القائم على الملكية الخاصة لوسائل وأدوات الإنتاج، وهكذا فقد قام المذهب الفردي "التقليدي" ومن ثما النظرية البرجوازية في الديمقراطية على اعتبار أن الإنسان هو الحقيقة الأولى التي سبقت قيام الجماعة السياسية، وترى وظيفة الدولة هي تحقيق مصالح الأفراد بضمان أمنه والإقرار له بالحريات

[1] أحمد عبد الحميد خالدي، المرجع السابق، ص ص 87.88.

السياسية وترك الحرية له في ممارسة نشاطه الاقتصادي، أي أن تكتفي بالإقرار بالحرية الفردية السياسية والاقتصادية والحريات السياسية للجماعة أي السيادة الشعبية وأن تكون الهيئة الحاكمة من اختيار الشعب وهذا ما أقرته النظرية الاقتصادية الحرة والتي تمسكت بها البرجوازية[1].

ب – الخصائص العامة للديمقراطية البرجوازية:

منذ الثورتين الأمريكية والفرنسية في الربع الأخير من القرن 18م، أشاعت في تطبيق المذهب الديمقراطي، وأخذت الديمقراطية طريقها إلى التطبيق العملي كنظام سياسي يقوم على أسس المذهب الفردي الرأسمالي وفق مفاهيم النظرية التقليدية في الديمقراطية، التي قدمت أسسه السياسية بمفهومها للسيادة المسندة للأمة، ذلك الكائن المعنوي المجرد، وفصلها عن الحكام الذين يمارسون اختصاصاتها والإقرار للأفراد بالحقوق والحريات المدنية والسياسية الفردية العامة.

وقد أجملها الفقيه "Burgess" تلك الخصائص بقوله، "أي تقوم على الإقرار بالتالي: الحرية الفردية، المساواة أمام القضاء، ضمان الملكية الخاصة، حرية الرأي، حرية التعبير، حرية الاعتقاد".

وقد انتشرت الديمقراطية بالمفهوم الفردي الرأسمالي حيث أصبحت أسلوب الحكم الذي أتبعته الأنظمة السياسية في معظم الدول الأوربية وأمريكا الشمالية وغيرها بالخصائص التالية:

– الديمقراطية في النظرية التقليدي هي عبارة على مذهب سياسي يقوم على المساواة في الحريات السياسية لا المساواة في الحريات الاقتصادية للجميع بما فيها الطبقات الفقيرة من عمال وفلاحين.

– تقوم الديمقراطية في النظرية التقليدية على احترام حقوق الأفراد وحريتهم، وترى أن لا وجود للديمقراطية، إذا لم يكن للشعب أو نوابه حق مراقبة الحكام ومحاسبته.

– تقوم الديمقراطية في النظرية على قاعدة المساواة في الحقوق السياسية وأهمها: حق الإنتخاب وهذه نتيجة طبيعية للقاعدة.

[1] أحمد عبد الحميد خالدي، المرجع السابق، ص ص90،95.

– الديمقراطية في النظرية التقليدية تقوم على الإقرار للأفراد بالحقوق والحريات والاشتراك في إدارة الشؤون العامة بصفتهم أفرد بغض النظر عن الطوائف الاجتماعية أو الفكرية أو الاقتصادية التي ينتمون إليها.

– نظرية الديمقراطية التقليدية تقوم على الإيمان بوجود قانون طبيعي، وبموجبه يتمتع الفرد بحقوق طبيعية يتعين على السلطة العليا في التنظيم السياسي لأي الدولة حمايتها وضمان أمنها[1].

ج – الأساليب السياسية للديمقراطية التقليدية :

يتمثل الأسلوب الرئيسي في الديمقراطية التقليدية، هو ممارسة حق الانتخاب ومع الوعي المنتشر والثقافة العامة السائدة لدى العديد من الشعوب، وزيادة أدراكم لحقوقهم وحرياتهم جعل الأفراد لا يكتفون بالدور المحدود الذي يمارسونه في النظام النيابي وممارسة حق الانتخاب في أوقات مساعدة وهذا ما اعتبرته، أسلوب فاشل في تحقيق الديمقراطية، لذلك أدخل الكثير من الفلاسفة النظرية التقليدية على الأسلوب النيابي، البحث على عناصر جديدة مثل الاستغناء الشعبي والاعتراض الشعبي، والاقتراح الشعبي، والحق في الاقتراع على حل البرلمان أو عزل رئيس الجمهورية المنتخب.

وهذا ما نستنتجه أن النظرية التقليدية للديمقراطية، كانت شاملة لتكريس مبدأ السيادة الشعبية لجميع المواطنين وعدم جعلها حكرا على الطبقات البرجوازية الانفرادية لخدمة مصالحها وفق ما تحتاجه وكل ما تريد وهذا ناتج من خلال الوعي الكبير لدى الأفراد في صيانة حقوقهم وضمانة حرياتهم[2] .

ثانيا– أسس التنظيم السياسي في النظرية الماركسية:

لقد طرحت النظرية الماركسية أسس جديدة سياسية واقتصادية واجتماعية، ترتكز على النظرة الجماعية للتنظيم السياسي، لا النظرة الفردية كما في النظرية التقليدية، وهذا ما نتج عن الاتجاهات التي برزت في القرن 19م والتي نادت بتحسين الأوضاع السيئة والسلبية للعمال، في المنشآت الصناعية والتخفيف عنهم، ورفع الظلم المسلط عليهم، وكان الفكر الاشتراكي يرمي إلى تحقيق العدل والمساواة نتيجة ما أحدثته الثورة الصناعية في القرن

[1] أحمد عبد الحميد خالدي، المرجع السابق، ص ص 107،112.

[2] المرجع نفسه، ص 139.

19م، وما خلفته من أثار ومشاكل، فكانت النظرية الماركسية كحل بديل لتطبيق الديمقراطية، وتتمثل في إقامة ديمقراطية ديكتاتورية البرولتياريا، تمهيدا لإقامة الديمقراطية الشيوعية التي تتكفل للإفراد العاملين القدرة الفعلية على المشاركة في ممارسة السلطة مباشرة أو عن طريق ممارسة حرياتها السياسية في إطار المساواة الفعلية التي يحققها بنزع الملكية الخاصة وتحويلها إلى ملكية عامة، مع العدالة في التوزيع ومراعاة مقدار حاجة كل فرد وعمله.

وترى النظرية الماركسية أن المساواة فيها ذات مضمون اقتصادي مادي إلى جانب سياسي ولا وجود لمصالح فردية وتنظر الفرد من خلال الجماعة ككل ونرى كل شئ متعلق بالجماعة ونشرت أفكار الاشتراكية في العصور السابقة على ظهور ماركس ومذهبه الفلسفي ورجال الفكر السياسي يجمعون على التمييز بين مرحلتين مر بها الفكر الاشتراكي.

المرحلة الاولى: تطلق على الأفكار الاشتراكية التي أطلعت فيها اسم الاشتراكية الخيالية وكانت تتحدث على الظلم الاجتماعي لبعض فئات الشعب لكنها لم تتناول دراسة وتحليل الظروف الحياة السياسية للجماعة لمعرفة أسس تطورها ولرفع الظلم الاجتماعي وقد نادي بها بعض دعاة الإصلاح أمثال " روبرت أوين " " سان يمون " " فوريه " وغيرهم.

المرحلة الثانية: الاشتراكية العلمية وهي التي بدأت من القرن 19 كرد فعل للمساواة التي صاحب التطبيق مبادئ المذهب الفردي كأساس لتطبيق الديمقراطية في الأنظمة الغربية التقليدية وبخاصة في المجال الاقتصادي وبروز طبقة عمالية ضحية استبداد واستغلال رؤوس الأموال ورجال الإعمال، ومنه برزت النظرية الماركسية التي وضع قواعدها العامة " ماركس وزميله، إنجليز" وأن التخلص من تلك المساوي يكمن في العمل على تحقيق التوازن الاجتماعي[1].

1-مصادر النظرية الماركسية:

تقوم النظرية الماركسية على فلسفة ماركس الاشتراكية بصورة رئيسية من خلال ما توصل إليه مؤسس الماركسية من دراسة للجوانب الإنسانية وتحليل عواملها وإخضاعها للقانون العام، فهي تعد نظرية شامل في الجانب السياسي تضع أهداف محددة للنظام الذي تقترحه، وفي جانبها الاقتصادي تقوم على الملكية العامة لأدوات الإنتاج المادية وفي

[1] أحمد عبد الحميد خالدي، المرجع السابق، ص ص 153،148.

جانبها الاجتماعي تتصور مجتمع تنتقي فيه " المجتمع الشيوعي " كما تتضمن مقاييس للحكم على أسس الغايات المدروسة .

وتطورت الماركسية في أربعينيات القرن 19م، مما حدث ظلم وعبودية و تكونت الطبقة دنيا في المجتمع التي تسبح في الفقر والبطالة والجهل والمرض وما نتج عنها من بروز ظاهرة لصراع بين تلك الطبقة المعدومة وبين الطبقة البرجوازية الغنية، وأرجح ماركس إلى أن الاستغلال الاقتصادي هو السبب الرئيس للظلم الواقع على الأغلبية الذي تتكون منه الطبقات الفقيرة، والحل هو السيطرة الاجتماعية على أدوات الظلم "**وسائل الإنتاج المادية**". والقضاء على الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج والاستعانة عنها بالملكية الاجتماعية وإقامة البناء السياسي استنادا إلى ذات الأسس المادية الجدلية وهو ما يخلق صراع الطبقة العاملة على السلطة والتي تمثل الأغلبية للقضاء على الاستغلال الإنساني واستمدت النظرية الماركسية إلى البعد الفكري الإنساني ويمكن أن نجمل تلك المصادر في ثلاثة رئيسية:

أ – الفلسفة الألمانية: للفلسفة الألمانية والمذهب الهجلي بخاصة كبير الأثر في فكر ماركس وزميله إنجلز، والأخذ بمبدأ أو قاعدة "المادية الجدلية" والإضافة إلى المجتمع والتاريخ الإنساني لمعرفة القوانين التي تحكم تطوره.

ب – المدارس الإنجليزية: يعتبر ماركس وزميله أنجلز الابن الطبيعي للمدارس الفكرية الإنجليزية، وترى أن الفلسفة الطبيعية هي الفلسفة الحقيقية الوحيدة، وتأثير النظام الاقتصادي وإنعكاساته على العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وارتباط القوى المنتجة به.

ج – المدارس الاشتراكية الفرنسية: تميزت بالحيوية خاصة حركة التصنيع وتأثيرها على الحركة الفكرية وهذا ما أحدث تقدم في التطور الاجتماعي صاحبة تقدم في الأفكار الاشتراكية وتأثير الثورة الفرنسية 1789م، وما أحدثته من انقلاب على البرجوازية وإيمانها بالملكية المشتركة والمناداة بالمساواة الاقتصادية والقانونية وجميع الحقوق وإلغاء الفوارق بين الطبقات[1].

[1] أحمد عبد الحميد خالدي، المرجع السابق ، ص ص 155، 173 .

2 – خصائص النظرية الماركسية:

أ – الماركسية نظرية مادية جدلية: هي رؤية العالم بطبيعته مادي والتغيرات الحوادث المختلفة هي صورة للمادة أثناء حركتها مثلما يقول إنجلز: "إن العالم المادي الذي تدركه حواسنا والذي ننتمي إليه نحن أنفسنا هو الواقع الوحيد"، حيث ترى الماركسية المادة أو الطبيعية هي الحقيقة الأولى السابقة للفكر والوجدان وإضافة للنظرية السابقة طابع الجدلية وهذا ما يعطي لكل حركة اجتماعية والظروف المرتبطة بها، كما يصرح ماركس:" إن العلاقات الاجتماعية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالقوى المنتجة".

ب – الماركسية تقوم على نظرية الصراع: حيث ترى أن التطور البشري ناتج عن تطور الصراع بين المتناقضات، والتغير في المجتمع يأخذ طابع الصراع بين الطبقات هي صورة العلاقات المتضاربة بين فئات العمل وسببه التطور في النظام الإنتاجي.

ج – الماركسية ذات قاعدة اقتصادية: يقول ماركس:"...في الإنتاج الاجتماعي الذي يزاوله الناس ..... محدودة من الوعي الاجتماعي "

هـ – الماركسية مذهب اجتماعي: ترد هذه النظرية أن الصراع بين الأقلية الرأسمالية المستغلة، وبين الأغلبية العمالية المستغلة، ستكون لصالح الأغلبية فتنتقل السلطة إلى الأغلبية البيروليتارية*.

و – وحدة التنظيم الحزبي: ترى في التنظيم السياسي للنظرية الماركسية، أنه في المرحلة الإنتقالية إلى المجتمع الشيوعي، على الحزب الشيوعي القيام بالدور الطلائعي لإعداد الطبقة العاملة "البيروليتارية" لإستلام السلطة على أساس المشاركة الحرة للمنتجين لمباشرة السلطة[1].

3 – الأسس العامة للديمقراطية الماركسية:

أ – الأساس السياسي ونظرية الدولة: تقوم نظرية الدولة في الديمقراطية الماركسية على إلتزامها بصفة عامة، وترى أن تلك الأنظمة في الدولة ضرورة زائلة، تعكس حالة القوى الاجتماعية في زمن معين وتستمد وجودها من الصراع الطبقي وزوال الدولة مرهون بزوال

* هو مصطلح ظهر في القرن التاسع عشر ضمن كتاب البيان حزب الشيوعي لكارل ماركس وفريدريك انجز يشير فيه إلى الطبقة التي ستتولد بعد التحول اقتصاد العالم من اقتصاد تنافسي إلى إقتصاد احتكاري أي الطبقة التي لا تملك وسائل إنتاج وتعيش بمجهودها العضلي. اوكبيديا، https،ar.m.wikipedia.org//

[1] أحمد عبد الحميد خالدي، المرجع السابق، ص ص191،180.

الصراع وأن الاستغلال يولد الصراع بين الطبقات المجتمع، وترى أيضا نظرية الدولة أن الرأسمالية تجسيد سياسي لسلطة الطبقة السائدة البرجوازية في حين الديمقراطية الماركسية ترى أن تكون دولة دكتاتورية البروليتاريا كمرحلة انتقالية من الرأسمالية إلى الشيوعية.

ب . الأساس الاقتصادي للديمقراطية الماركسية: تشكل فلسفة "ماركس" وأتباعه الأساس النظري للديمقراطية الماركسية والتي تقوم على الاعتقاد أن القاعدة المادية الاقتصادية في شكل صيغ قانونية وسياسية وفلسفية وما انتهجته روسيا في سياستها الاقتصادية كانت خاضعة لاعتبارات سياسية أكثر تعبيرا عن القوانين التي رسمها ماركس، وما جاء في الدستور السوفيتي 1936م المادة الرابعة، فإن " الأساس الاقتصادي لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية...، على استغلال الإنسان للإنسان".

ومنه نستنتج أنه يوجد نوعين من الملكية: الأولى الملكية الاجتماعية الاشتراكية والأخرى الملكية الفردية، ونرى أن فكرة الأساس الاقتصادي للديمقراطية الاشتراكية الماركسية يشكل أهم الضمانات لتحقيق الديمقراطية الأصلية والحقيقة للعاملين وتزول مظاهر الاستغلال وتتجسد مظاهر الحرية والرفاهية والمساواة[1].

ثالثاً- سلبيات النظامين الليبرالي الحر والماركسي.

تمثلت سلبيات الديمقراطية في النظريتين العالميتين: الأولى النظرية التقليدية و الثانية الماركسية في جوهر الحرية ومجالات تطبيق الديمقراطية كنظام للحكم في المعسكرين الغربي والشرقي، ونجد ما جاء به الفيلسوف "هارولد لاسكي" يقر بأزمة الحرية في الديمقراطية الحديثة فيقول: "كل من يعتبر الحرية أساس الحياة المتمدنة يمكن أن يرى الأخطار التي تتهددها وهي جزء من أزمة عالمية".

ونظرا لارتباط الحرية بالديمقراطية كما ذكرنا سابقا، فقد تأثر مفهوم الديمقراطية بالمضامين المختلفة التي أعطت للحرية في مختلف الأزمنة، وذلك سواء في مرحلة الديمقراطية البدائية في اليونان القديم أو في مرحلة ديمقراطية الطبقة البرجوازية أو في مرحلة ديمقراطية الطبقة البروليتارية، وأخيراً يمكن تصنيفها إلى ثلاث رئيسية:

1 . المضمون السلبي للحرية: ويقوم هذا المضمون على فهم الحرية بأنها رابطة بين الإرادة والقدرة وهو المفهوم الذي تبنته النظرية التقليدية في الديمقراطية ومذهبها الفردي، وتصور

[1] أحمد عبد الحميد خالدي، المرجع السابق، ص ص 198.203.

تحقيق الحرية بمجرد انعدام القيود، وأن الحرية عبارة عن قدرة الفرد على عمل ما يريده، وهذا نتيجة مساواته قانونيا مع بقية الأفراد في حق الآخرين في استعمال قدراتهم في ممارسة حرياتهم، ومنه كان المضمون السلبي للحرية وبالتالي الديمقراطية في التنظيمات السياسية الرأسمالية الغربية أن الذي لديه القدرة المادية ووسائل الإنتاج أكثر للقدرة يكون أكثر حرية في ممارسة إرادته، وبالتالي فإن اختلاف القدرات لدى الأفراد يؤدي إلى عدم تساويهم في تلك الحرية.

وهكذا فمفهوم الحرية التقليدية المتمثل في انعدام القيود مع ربط الإرادة بالقدرة، أصبح قاصرا على أن يواجه ضغط الحياة الاجتماعية في الدولة الحديثة وأدى إلى عدم تساوي الأفراد في القدرات الاقتصادية التي لابد منها لممارسة الحريات، وهذا ما أدى إلى عدم تساويهم فعليا في الحرية، مع اعتبار أن القدرة الاقتصادية ليست هي الحرية إلا أنها شرط أساسيا.

وبتطبيق القاعدة السابقة على الديمقراطية الغربية، نجد أن المساواة في الحرية التي تقررها النصوص في الديمقراطيات الرأسمالية لا تحقق الحرية، إذ أنها ليست سوى مساواة في المظهر فقط في ظل تفاوت القدرات، ووجود أقلية تملك كل شيء وأغلبية لا تملك شيء[1].

وعليه فإن المساواة السياسية أمام القانون تفيد دائما من يملكون القدرة الاقتصادية فقط، وبالرغم من التطور الذي حققه الفكر الديمقراطي والنظرية التقليدية وبخاصة في مجال تأسيس السلطة ذات السيادة و مصدرها الشعب، فظهرت مشكلة عدم تطابق، النصوص التي تقرر المساواة القانونية بين الأفراد مع الواقع، وبالتالي أدت إلى فشل الحل النيابي لتطبيق الديمقراطية، ويرجع السبب إلى تعاظم نمو الرأسمالية وبلوغها أقصى ذروتها والانطلاق في طريق استعمار الشعوب من أجل الاستيلاء على مواردها وخيراتها، وأقامت التنظيمات السياسية التي تتفق مع مصالح الرأسمالية المسيطرة اقتصاديا وسياسيا، فالطبقات التي تمتلك وسائل الإنتاج والثروات بقيت مسيطرة على السلطة بمؤسساتها ونظمها الفوقية وامتلاكها القوة الاقتصادية مكنتها من استمرار حيازتها للسلطة ووضع النظم القانونية التي تناسب مصالحها على الرغم من رفعها للشعارات الديمقراطية .

[1] أحمد عبد الحميد خالدي، المرجع السابق ، ص ص 226.231.

2 . المضمون الإيجابي للحرية: ربط هذا المضمون الحرية بالمساواة، وقد انبثق عنه إدراك القائلين به وهذا ناتج عن عدم المساواة الفعلية بين الأفراد ويرجع سببه إلى عدم المساواة في القدرات الاقتصادية، وقد كشف هذا المضمون للحرية عن تناقض المساواة القانونية في الحرية نظريا، وحالة الخضوع، وكبت الحرية التي تعم الأغلبية في الواقع العملي على الرغم أن هذا المضمون الذي تبنته الأنظمة الماركسية على نظيرتها الأنظمة الرأسمالية.

فهذا المضمون للمساواة في الحرية لم يتسع نطاقه ليشمل كل أفراد الشعب القادرين على ممارسة حقوقهم وحرياتهم، بل اقتصر على أبناء الطبقة البروليتارية، أي "طبقة واحدة إذا كانت أوسع نطاق من الطبقة البرجوازية، وهذا فضلا على أن الأنظمة التي تبنت هذا المضمون، أباحت تقييد الحرية وأحيانا إهدارها في المرحلة الانتقالية، وهي مرحلة دولة ديكتاتورية البروليتاريا، أملا في الوصول إلى مرحلة المجتمع الشيوعي، حيث الحرية الكاملة بالتحرر من ضغط الحاجة، وهذا ما يظهر أزمة الحرية في الديمقراطية الماركسية وإن اختلفت في صورتها وحجمها عن الديمقراطيات الرأسمالية التقليدية .

إن النظام الرأسمالي الذي ينادي بالديمقراطية وفي نفس الوقت تتحكم فيه البرجوازية لا يمكن أن يؤدي إلى سعادة الإنسان أو لحريته وفي ظل الأزمة الخانقة التي تعاني منها هاته الأنظمة وقيامها على نهب ثروات شعوب العالم الثالث واستعمارها واستثمارها، وقد نادت هذه الأنظمة بحرية رأس المال وحرية البطالة والفقر ويسعى هذا النظام إلى خدمة مصلحة القلة على حساب عامة الشعب، بينما رأت الماركسية بأن الصراع طبقي بين العامل المنتج من جهة وبين رأس المال المستغل من جهة أخرى، أي صراع بين طبقات حاكمة وطبقات محكومة، إذ أن رأس المال والثروة إحدى أدوات السلطة في إستمراريتها[1].

3 . المضمون الثالث: هو الذي تبنته النظرية العالمية الثالثة، لتحديد نطاق الشعب هو السيد فقد ربطة بين الحرية والمساواة من جهة وبين المساواة القانونية والفعلية لجميع أفراد الشعب، وليس من بين إفراد طبقة البروليتاريا كما في الديمقراطية الماركسية[2].

نستنتج مما سبق أن الأنظمة الحاضرة التي تسود العالم، كانت وليدة تطور تاريخي طويل، ووليدة بحث شاق، ولم تكن أسبابه الدراسات الفلسفية أو الرؤى السياسية فقط، إنما

[1] أحمد عبد الحميد خالدي، المرجع السابق، ص ص 235،236.

[2] المرجع نفسه، ص ص 215،237.

وليدة توق الإنسان إلى الحرية والعدالة والمساواة، وهذا التوق ما دفع الإنسان في كافة زوايا المعمورة إلى التمرد أو الثورة للتفتيش عن الانعتاق، وكان السؤال دائما ماهو الحل؟ ومن استقراء التاريخ نجد أن النظم الحالية كانت وليدة ثورات شعبية على عهود البؤس، وقد جاءت على أنقاض تنازع حول السلطة، سلطة الكنيسة أو سلطة الملك أو طبقة متحكمة، أو تنازع بين طبقات حاكمة، كما كان الحال في أوربا الوسطى، وما بلغه النظام التمثيلي من ازدهار انتشار إلا أنه بعد الحرب العالمية الأولى، سبب للشعب خيبة أمل، وهذا ما وجدنا أن الثورات والانقلابات مازالت تتوالى وتستمر للبحث عن الأفضل وحل يستجيب لمطالب الديمقراطية، هكذا فإن الأنظمة القائمة والمعروفة مع تفهمها الكامل للديمقراطية ومتطلباتها سواء من خلال الطبقات أو الأحزاب المتعددة أو الحزب الواحد والمناداة بالديمقراطية من ابتداعها واختلافها هي وعلى مقاسها، ديمقراطية السلطات أو الأحزاب الحاكمة، فإن تعمل باسمها لسد الطريق على الديمقراطية الحقيقية وتشويهها ولأن التاريخ دائما يسير نحو الأفضل، والاقتراحات الشعبية التي بدأت تأخذ بها بعض الدول، ويمكن القول أن الشعوب سائرة لا محال في استرداد سلطتها وبروز عهد جديد هو عهد الجماهير، وهذا ناتج عن الوعي الجماهيري في كل مكان رغم وجود السلطات القمعية والتمرد والثورات المشتعلة والمطالب الإصلاحية بدأت هاته الدول المتحكمة سلطانها بالشعوب تعطي التنازلات، وهذا ما يؤكد أن عصر سلطة الشعب آت لا محال وعهد الديمقراطية الحقيقية[1].

[1] عبد الفتاح شحادة، الديمقراطية بين النظرية العالمية الثالثة والمفاهيم المعاصرة، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ط1، بنغازي، 1986، ص ص 113،115.

المبحث الثاني: النظرية العالمية الثالثة

تمهيد:

لقد طرحت في الكتاب الأخضر نظرية جماهيرية سميت "النظرية العالمية الثالثة" ترد على كافة التساؤلات التي تدور حول المشاكل التي عرفتها المجتمعات البشرية ويعيشها الأفراد، بعد أن عجزت النظريتين السابقتين "الماركسية والرأسمالية" في تقديم حلا نهائيا للمشكلات الإنسانية، هذا لأن الرأسمالية ارتكزت أساسا على نهب ثروات الشعوب لصالح شعوب أخرى، وانعدام تحقيق العدالة والمساواة وتضحية شعب كامل أو قارة لصالح مجموعة من الأشخاص، ومع موجة الاستعمار الاقتصادي أصبحت مذهب حكم من خلال أنظمة تتحكم فيها القلة مستغلة بكثرة مستضعفة وأضحى رأس المال المستغل هو السيد، كما أن الماركسية لم تعد نظاما اشتراكيا بقدر ما هي نظام رأسمالية الدولة، وهي صاحبة رأس المال وأداة الحكم من خلال الحزب الواحد الذي يعد قلة حزبية تحكم وتتحكم، وأمام هذا الواقع ظل الفرد مستبعدا في واقعه الاجتماعي والحياتي ومقيدا بقوانين.

لقد خلصت التجارب الإنسانية أمام الواقع القائم، إلى إيجاد نظرية جديدة تشكل حلا نهائيا لكافة المشكلات التي يعاني منها الفرد والمجتمع، وتعطي حلا نهائيا لمشكلة الديمقراطية ومشكلة الحرية وللمشكلة الاقتصادية وبناء قواعد ثابتة للحياة الاجتماعية، وتشكل طريق الخلاص للجماهير الإنسانية، ولقد واجهت "**النظرية العالمية الثالثة**" المشاكل الإنسانية التي تعرضت لها المجتمعات الإنسانية معتبرة أن مشكلة الديمقراطية ومشكلة الحرية لا يمكن أن تعالج إلا من خلال المساواة الحقيقية والواقعية، لا تجزئتها أمام القانون أو حقوق الاقتراع، بل تكريسها في الحياة الاجتماعية.

وقد أوضحت أنه خلافا لكافة النظريات، أنه لا يمكن أن تكون هناك مساواة بين صاحب المعمل والأجير من الناحية السياسية مثلا، لأن حاجة هذا الأجير محكومة فعلا لمزاجية رب العمل مهما كانت القوانين التي يمكن تصور ضمان حمايتها للأجير، فأرست النظرية العالمية الثالثة أسس المساواة عندما وضعت حلا جذريا لنظام الأجرة معتبرة أن " الأجراء مهما تحسنت أجورهم هم نوع من العبيد " ودعت إلى قيام مجتمع الشركاء وبتحويل العمال من أجراء إلى منتجين ويصبحون أيضا شركاء في ملكية المؤسسات الإنتاجية إلا في إدارتها فحسب.

أولا – مفهوم النظرية العالمية الثالثة

تشكل مبادئ ثورة الفاتح من سبتمبر 1969م، نظاما سياسيا واجتماعيا واقتصاديا متكاملا، يقوم على التراث الليبي الإسلامي، وهذا بعد رفض الليبيون النظامين الرأسمالي والشيوعي في شؤونهم الداخلية والدولية، اعتقادا منهم بأنهما فشل في تحقيق العدالة والمساواة، حيث أن الأول أهتم بالفرد على الجماعة والثاني أهتم بالجماعة على الفرد وللتخلص من قصور هاذين النظامين توصل الليبيون إلى نظرية جديدة، أطلقوا عليها النظرية العالمية الثالثة ليست لأنها ثالثة بل لوجود نظريتين أخريين، هي أطروحة سياسية قدمها العقيد معمر القذافي في أوائل السبعينيات والتي اعتمدت عليها رسميا الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية والقومية العربية الإسلامية وجزئيا من مبادئ الديمقراطية المباشرة، فهي تعد نظاما متكامل نابع من الشريعة الإسلامية ومحيط بكل الجوانب الفلسفية والتاريخية والسياسية والاقتصادية.

ثانيا – المبادئ والأسس: تنتسب نظرية التنظيم السياسي في الإيديولوجية الليبية إلى المفاهيم والأسس التي أرستها النظرية العالمية الثالثة، وتظهر تلك العلاقة بين الإيديولجيا والنظرية في جانبي نظرية السلطة، وتتمثل في:

أ – الأساس السياسي والقانوني للتنظيم السياسي في النظرية العالمية الثالثة:

– **نظرية الديمقراطية:** تهدف النظرية العالمية الثالثة في السعي من أجل إقامة شكل من التنظيم السياسي، يتيح لأصحاب الحق والمصلحة في الثورة، قيادة النضال في سبيل انجاز مصالحها التاريخية وإقامة السلطة الشعبية وبناء مجتمع الكفاية والعدل على هدى مبادئ الشريعة الاسلامية بناء مجتمع بدون طبقات[1].

الطابع المميز للديمقراطية هي تبني دعوة كل الجماهير لمباشرة السلطة بنفسها وقد ضمنت دعوتها تلك في الإعلان عن قيام سلطة الشعب الصادر عن مؤتمر الشعب العام في دورته الاستثنائية في القاهرة بمدينة سبها ما بين العاشر والثاني عشر من ربيع الأول 1397هـ الموافق ل 28فبراير و03 مارس1977م، لبلورة قرارات وتوصيات المؤتمرات الشعبية في شأن الإعلان عن قيام سلطة الشعب، وقد جاء في المادة الثالثة منه، "أن السلطة الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية، فالسلطة للشعب ولا

[1] عبد الفتاح شحادة، المرجع السابق، ص117.

سلطة لسواه، ويمارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية"[1].

النظرية العالمية الثالثة تتضمن نظرة شاملة للإنسان والمجتمع في جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعقائدية، فهي ليست مجرد منهج سياسي فحسب أو حل لمشكل اقتصادي، إنما هي نظرة شاملة للإنسان والطبيعة ولله، ففي جانبها السياسي تنظر إلى الدولة التي تتجسد في مواجهة الجماهير: "**إن** كافة الأنظمة السياسية في العالم .....، ونتيجة دوما فوز أداة الحكم: فردا أو جماعة...وهزيمة الشعب ..أي هزيمة الديمقراطية الحقيقية ".

فالنظرية العالمية الثالثة ترى أن الدولة الرئيسية، الحكومة، محكوما عليها بالزوال خلافا للنظرية التقليدية التي تعتبرها ظاهرة حتمية أبدية، ويقوم هذا الاعتقاد على تصورها بحل المشكل الديمقراطي بالشكل والأسلوب المباشر.

ويقول معمر القذافي أن: "الأحزاب والحركات السياسية أو الشخصيات في العالم همها الوصول إلى خلق أداة للحكم، ويعتقد أصحابها أن أداة الحكم هذه إذا تكونت فتستحل مشكل الحرية والمشكل الاقتصادي، ولكي تحل المشكلة لابد أن يصل صاحب الحل إلى سلطة الحكم، وهذا يعني أن الصراع كله يدور حول أداة الحكم "، ومنه تظهر حكومة الدولة ذلك الكائن المعنوي المجرد الحائز لسلطة الحكم باعتبارها ظاهرة زائلة تعكس حالة القوى الاجتماعية المتصارعة[2].

وفي حوار أجراه العقيد معمر القذافي مع أعضاء الدورة التأسيسية الأولى حول مشكل الديمقراطية في 18 شعبان 1395 هـ الموافق 25 أغسطس 1975م، فبعد انتقاده لأسلوب المشكل الديمقراطي استنادا إلى كثرة الحزبية في الغرب أو حكم طبقة أو الحزب الواحد في المشرق وبعد تساؤله عن الحل لمشكل الصراع على السلطة، يقرر الأتي: "....الحل من وجهة نظرنا في أن يكون الشعب هو أداة الحكم، ليس الفرد، وليس الحزب، وليست الطبقة وليست الجماعة، وليس المجلس وإنما أداة الحكم يجب أن تكون الشعب كله، وإذا أصبحت أداة الحكم هي الشعب وتحقق عمليا فإنه بالضرورة ينتهي الصراع حول السلطة "، وترى

[1] أحمد عبد الحميد خالدي، المرجع السابق ، ص ص312،310.

[2] معمر القذافي، الكتاب الأخضر الفصل الأول (حل مشكل الديمقراطية سلطة الشعب)الركن السياسي للنظرية العالمية الثالثة أداة الحكم، ص44.

النظرية أن الحل ليس بالنصوص والقوانين لا بمشاركة العاملين في الحكم بل أن يصبح الشعب كله هو أداة الحكم وهو صاحب السلطة والسيادة والثروة والسلاح ولا يشارك أحد ولا يشاركه أحد، ويقول معمر القذافي: "إذا أمكن تحويل .....إلى الشعب تكون ....، أصبح هو السلطة ".[1]

ومن هنا نستنتج أن كل الأنظمة السياسية في العالم نتناج صراع أدوات الحكم على السلطة، وفشلها في حل مشكلة الديمقراطية وأسباب الصراع، والملاحظ أن النظرية العالمية الثالثة تتبع للوصول إلى تحقيق أسسها من خلال التدرج في الانتقال إلى الجماهيرية، وهذا بإيمان قادة الثورة بسياسة التدرج وتمر بمراحل الانتقالية وتتمثل في الإيديولوجية الثورية الليبية هي إقامة أسس الديمقراطية الشعبية في صورة المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، باعتبارها الشكل النهائي للديمقراطية في صورتها الجماهيرية وتختفي الحكومة وتقوم سلطة الشعب.

والحريات في النظرية العالمية الثالثة ليست مجرد نصوص تصدرها الدولة وتلتزم باحترامها وعدم المساس بها، إنما تستند إلى قاعدة اقتصادية مادية تعطي للفرد القدرة على ممارستها، وعلى أن تكون الممارسة في المرحلة الانتقالية وحتى تحقيق النظام الجماهيري الاشتراكي وتمارس في اطار المضمون السياسي والاقتصادي الذي حددته النظرية العالمية الثالثة لحل مشكل تطبيق الديمقراطية وتحقيق الجماهيرية.

نظرية السيادة: أستحدث مؤسس النظرية العالمية الثالثة مفهوما جديدا للديمقراطية، حيث يتفق مع النظريتين السابقتين (الرأسمالية التقليدية والماركسية) في تقرير مبدأ "سيادة الشعب" لكنها إمتازت عنها في تحديدها لمفهوم الشعب السيد مع الاتفاق على المبادئ والأسس التي تستند إليها، في حين أخذ الشعب في النظرية التقليدية للسيادة معنى مجبرا حسب التيار السياسي السائد (وفقا مصالح البرجوازية المالكة للقوى الاقتصادية)، وفي النظرية الماركسية أخذ مفهوم ناتج عن الصراع الطبقي يستند على قاعدة الماركسية المادية الجدلية، وفي النظرية العالمية الثالثة أخذ مفهوم أكثر شمولا، حيث كل الليبيين أعضاء في المؤتمرات الشعبية باعتبارها القاعدة الأساسية لتحقيق الديمقراطية المباشرة، التي تسمح لأفراد الشعب ممارسة السيادة.

[1] أحمد عبد الحميد خالدي، المرجع السابق، ص316.

تتميز السيادة في النظرية العالمية الثالثة بطابع "إجتماعي"، بمعنى أنها ترفض الكثرة الحزبية كأداة للحكم، وتقرر النظرية أن الشعب هو الذي يراقب جميع اللجان الشعبية ويمارس دكتاتوريته عليها، حيث يقول مؤسس النظرية موضحا طبيعة هذه السيادة التي تمارسها المؤتمرات الشعبية: "هذه الديكتاتورية للشعب وليست لطبقة ".

ومنه نستنتج أن السيادة في الديمقراطية الجديدة لدى مؤسس النظرية العالمية الثالثة، تعطي لكل عنصر من عناصر الإنتاج قيمته وفي مقدمتها العنصر الإنساني، وتهدم العلاقات القائمة على الاستغلال الطبقي، والتحكم في حاجات الآخرين، وتتصهر جميع الطبقات في بوتقة المجتمع الإشتراكي الجديد.

ب- الأساس الاقتصادي للتنظيم السياسي في النظرية العالمية الثالثة :

يتمثل الأساس الاقتصادي في الإيديولوجية الليبية قبل ظهور الركن الثاني للنظرية العالمية الثالثة (حل المشكل الاقتصادي)، ومن خلال لإعلان الدستوري الصادر عام 1969م والذي حدد الإطار المعلن عنه منذ البدء للقاعدة الاقتصادية للتنظيم السياسي الليبي، والذي جاء في مقدمته: "بإسم الإرادة الشعبية التي عبرت عنها القوات المسلحة في الفاتح من سبتمبر 1969م...، وحماية لثورته وتدعيمها لها حتى تسير نحو تحقيق أهدافها في الحرية والاشتراكية والوحدة"، وكذلك جاء في المادة السادسة من الاعلان الدستوري، المذكور معلنة عزم قيادة الثورة في إقامة قاعدة اقتصادية للتنظيم السياسي تستند إلى الاشتراكية حسب المادة بقوله: "تهدف الدولة إلى تحقيق الاشتراكية وذلك بتطبيق العدالة الاجتماعية التي تحظر أي شكل من أشكال الاستغلال".

وقد نصت المادة الثامنة من أن :" الملكية العامة للشعب أساس تطوير المجتمع وتنميته وتحقيق كفاية في الإنتاج، والملكية الخاصة الغير مستغلة مصونة، ولا تنزع إلا وفقا للقانون[1] "

ومنه نستنتج أن القاعدة الاقتصادية للتنظيم السياسي في المرحلة الأولى قبل ظهور (حل المشكل الاقتصادي)، ارتكزت على الملكية العامة للشعب والملكية الغير مستغلة على أساس من التعاون تضع الدولة نظاما للتخطيط القومي الشامل اقتصاديا واجتماعياً وثقافياً،

[1] أحمد عبد الحميد خالدي، المرجع السابق، ص ص316 .333.

يسعى إلى توجيه الاقتصاد الوطني بالتعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية.

أما القاعدة الاقتصادية في النظرية العالمية الثالثة تتمثل فيما يلي:

انطلقت النظرية العالمية الثالثة من نقد الاشتراكية التقليدية ووسائلها باعتبارها لا تخلص الإنسان من ضغوط الحاجة، حيث لا تحديد للملكية ولا تحديد للدخل ولا مشاركة للعمال في الأرباح أو الإدارة ولا ملكية للدولة لوسائل الإنتاج الرئيسية يمكن أن يحل المشكل الاقتصادي[1].

يقول الكتاب الأخضر في ذلك:" إن المحاولة التي أنصت على الأجور ليست حلا على الإطلاق، وإنما هي محاولة تلفيقيه وإصلاحية أقرب إلى الإحسان منها إلى الاعتراف بحق العاملين، لماذا يعطى العاملون أجرة: لأنهم قاموا بعملية الإنتاج لصالح الغير الذي استأجرهم لينتجوا له إنتاجا؛ إذن هم لم يستهلكوا إنتاجهم بل اضطروا للتنازل عنه مقابل أجرة".[2]

فالنظرية العالمية الثالثة لم تكتفي في حلها للمشكل الاقتصادي بمعالجتها الملكية، والعمل والأجر، كأحد عناصر الإنتاج وحصة هذا الإنتاج، أي أن العامل الإنساني أحد العناصر الرئيسية لعملية الإنتاج، وإنه يجب أن يأخذ كامل حصته لا جزء منها، حتى يتحرر العامل من العبودية، واستكمالا لجوانب التحرر للعامل تعتقد النظرية العالمية الثالثة أن:"في الحاجة تكمن الحرية"، وتنادي النظرية بكفالة التنظيم السياسي لجمع الحاجات الأساسية للفرد وإشباعها، وتعتبر المسكن والمعاش والمركوب والأرض (بالنسبة للمزارع)، كلها حاجات أساسية، ذلك أن غاية المجتمع الاشتراكي الجديد هو تكوين مجتمع سعيد، لأنه حر، وإشباع الحاجات المادية والمعنوية للإنسان، وهذا بتحريره من سيطرة الغير وتحكمه فيها.

ومن خلال ذلك نرى أن الهدف العام للقاعدة الاقتصادية في النظرية العالمية الثالثة يمكن تمييزها وشرحها بين شكلين للملكية: ملكية اشتراكية، وملكية فردية.

---

[1] أحمد عبد الحميد خالدي، المرجع السابق، ص ص333 ،335.

[2] معمر القذافي، المصدر السابق، ص78.

الملكية الاشتراكية: يقول الكتاب الأخضر:" إن غاية المجتمع الاشتراكي الجديد هو تكوين مجتمع سعيد، لأنه حر وهذا لا يتحقق إلا بإشباع الحاجات المادية والمعنوية للإنسان بتحرير هذه الحاجات من سيطرة الغير وتحكمه "، ومن خلالها ربطت النظرية بين حرية الفرد والمجموع وبين إشباع الحاجات كالمسكن والمأكل والمشرب والمركوب، وذلك أن إشباع الحاجات يتم دون إستغلال واستعباد الغير، ومنه نرى أن النشاط الاقتصادي هو نشاط إنتاجي من إشباع الحاجات المادية والمعنوية وليس من أجل الربح للادخار وهذا النشاط يتمثل في مؤسسة اشتراكية وهي في المرحلة الانتقالية تأخذ إحدى الصورتين: ملكية الشعب، والملكية التعاونية[1].

ويقول معمر القذافي موضحا الطبيعة الجديدة لهذه الملكية:" الملكية بتعود للشعب الليبي، حتى تتحقق مقولة الثروة بيد الشعب، ولما تصبحوا متساوين، وما فيش واحد منكم يخدم عن واحد، وما فيه واحد عبد عند واحد أخر، وما فيه واحد محتاج لأخر، في ذلك الوقت تصبحون أحرار وتصبحون متساوين في المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية".

الملكية الفردية: وهي أقل حجما من الأولى وتنقسم بدورها إلى شكلين ملكية شخصية وملكية خاصة، النوع الأول يحمل طابعا استهلاكيا، أما النوع الثاني يعد مصدرا للدخل بالنسبة لمن يعمل لحسابه، أي أن شرعية هذه الملكية الفردية محكوم بالمبدأ الوارد في الفصل الثاني من الكتاب الأخضر:" إن الغاية المشروعة للنشاط الإقتصادي، هو إشباع حاجاتهم فقط "، و"إن إشباع الحاجات ينبغي أن يتم دون استغلال أو استعباد الغير"[2].

ج – الأسلوب السياسي للنظرية العالمية الثالثة:

يرتكز المفهوم الليبي الجديد في النظرية العالمية الثالثة للديمقراطية، فضلا عن القاعدة الاقتصادية الاشتراكية الجديدة، إلى قاعدة سياسية يرى فيها مؤسس النظرية المفكر معمر القذافي خير وسيلة لقيام الجماهير بممارسة السلطة، وهذا من خلال مادونه المفكر في الفصل الأول من الكتاب الأخضر (حل مشكل الديمقراطية) سلطة الشعب الركن السياسي للنظرية العالمية الثالثة، حيث لم يقتنع المؤسس بمجرد تحقيق المساواة في المراكز

[1] أحمد عبد الحميد خالدي، المرجع السابق، ص 341.

[2] معمر القذافي، المصدر السابق ، ص 93.

الاقتصادية بين الأفراد بل أضاف إلى ضرورة إزالة الوساطة بين الحاكم و المحكومين و تعميق ممارسة الجماهير للسلطة مباشرة.

وفي تبني أسلوب الديمقراطية المباشرة، يقول الكتاب الأخضر "ليس للديمقراطية إلا أسلوب واحد...ليس لسلطة الشعب إلا وجه واحد، ولا يمكن تحقيق السلطة الشعبية إلا بكيفية واحدة...وهي المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية (فلا ديمقراطية دون مؤتمرات شعبية) واللجان في كل مكان"، في حين يصف المفكر المجالس النيابية أنها أنظمة دكتاتورية القلة وتزييف للديمقراطية الحقيقية، ومن الأسس التي تقوم عليها الديمقراطية في النظرية الجديدة أنه، "لا نيابة عن الشعب، والتمثيل تدجيل" وأن "النظم النيابية حل تلفيقي لمشكل الديمقراطية، والمجلس النيابي يقوم أساسا نيابة عن الشعب، وهذا الأساس ذاته غير ديمقراطي، لأن الديمقراطية تعني سلطة الشعب لا سلطة نائبة عنه"، وهكذا يقدم الكتاب الأخضر الحل لمشكل تطبيق الديمقراطية كنظام للحكم في النظرية الجديدة لتطبيق الأسلوب المباشر للديمقراطية، يقوم على سلطة الشعب نفسه، لا سلطة نائبة عنه، وتتمثل هاته الوسيلة في المؤتمرات الشعبية كأسلوب وحيد للديمقراطية الشعبية للعمل السياسي، حيث يقوم الشعب من خلالها باتخاذ القرارات و الإشراف على تنفيذها وتوجيه العمل السياسي، يقول الكتاب الأخضر موضحا الأسلوب السياسي لممارسة الديمقراطية: " يقسم الشعب إلى مؤتمرات شعبية أساسية و يختار كل مؤتمر لجنة لقيادته، ومن مجموع اللجان تتكون مؤتمرات شعبية غير الأساسية، كل منطقة..."[1]، وهذا فإن النظرية العالمية الثالثة تمكن الجماهير من السيطرة على مؤسسات الحكم، وتعمل على تعبئة كل طاقات العمل لفئات الشعب ضمن نقاباتها واتحاداتها، للدفاع عن حقوقها في إطار السلطة الشعبية، ومن خلالها ترفض النظرية الثالثة كل الوسائل وأدوات الحكم السابقة الفرد أو العائلة أو القبيلة أو الطبقة أو الحزب ..الخ، وتنادي بجعل الشعب نفسه هو أداة الحكم، أي يحكم نفسه بنفسه، أي الحكم المباشر للشعب[2] .

ويقول معمر القذافي: "هذه المرحلة الانتقالية، هي مرحلة بناء الديمقراطية الشعبية الجديدة للشعب الليبي وفق النظرية العالمية الثالثة وفق مبادئ ثورة الفاتح من سبتمبر

[1] معمر القذافي، المصدر السابق، ص ص 41،49.

[2] أحمد عبد الحميد خالدي، المرجع السابق، ص ص 347-348.

العظيمة ولا نسمح لأي جهة أن تستغل هذه الفترة الانتقالية لقيام دكتاتورية في البلاد الليبية ولا أن تحكم نيابة عن الشعب الليبي ..."، ويضيف "إلا إذا مارس أفراد الشعب الليبي التجارب الشعبية الديمقراطية من الآن".

إن المجتمع الديمقراطي الشعبي الذي لابد أن نصنعه بإرادتنا الحرة، لا يمكن تحقيقه والوصول إليه إلا مارس كل فرد التجربة الشعبية الديمقراطية ولأنه بمجرد نجاح التجربة الشعبية الديمقراطية تنتهي المرحلة الانتقالية ويستقر المجتمع على الأسس الديمقراطية الشعبية الجديدة "[1]

واستناداً إلى الأسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في النظرية العالمية الثالثة، فقد حدث تحول كبير في طبيعة ودور التنظيم الشعبي السياسي، والممثل في الاتحاد الاشتراكي العربي يضم مجموع الناخبين في البلاد فمن قوى الشعب تلك تستخدمها تنظيماته في ممارسة العمل السياسي بأسلوب الديمقراطية المباشرة، كلما تيسر ذلك؛ أي أن الأداة الشعبية "الاتحاد الاشتراكي" لم تكن تضم كل الشعب، بينما في المرحلة التالية التي أعلنت فيها النظرية العالمية الثالثة وفي التنظيم السياسي الشعبي الجديد، فإنه يشمل جميع أفراد الشعب والعضوية في المؤتمرات الشعبية الأساسية طبيعية، وليست محل إختيار، وفي الأسلوب السياسي المباشر للنظرية العالمية الثالثة تيسر للشعب القيام بالوظيفة التشريعية والتنفيذية على الوجه التالي:

د – **المؤتمرات الشعبية:** وتمثل الهيئة التشريعية التي تطرح المشروعات والقرارات والقوانين العامة، ويتولى مؤتمر الشعب العام أو المؤتمر القومي صياغتها ثم يطرحها على اللجان الشعبية لتنفيذها تحت رقابة المؤتمرات الشعبية الأساسية، كما جاء في الكتاب الأخضر: "المؤتمرات الشعبية هي الوسيلة الوحيدة للديمقراطية الشعبية" أي أن الديمقراطية المباشرة هي الأسلوب المثالي لتطبيق الحكم الشعبي .

هـ – **اللجان الشعبية:** بخصوص السلطة التنفيذية، حيث تقرر النظرية العالمية الثالثة أسلوب اللجان الشعبية، كوسيلة بيد الجماهير لتحقيق الإدارة الشعبية، فالمؤتمرات الشعبية

[1] من خطاب معمر القذافي، الدورة التأسيسة السادسة لعيد الثورة، من السجل القومي، المجلد السادس، ص201 .

هي التي تقرر السياسة العامة للحكم الشعبي ثم تحيله عن طريق مؤتمر الشعب العام إلى اللجان الشعبية للتنفيذ[1].

وهذا ما جاء من مؤسس النظرية في الكتاب الأخضر، الجزء الأول: "إن ما يتناوله مؤتمر الشعب العام الذي يجتمع سنويا، يطرح بالتالي على المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات ليبدأ التنفيذ من قبل اللجان الشعبية والنقابات والاتحادات ليبدأ التنفيذ من قبل اللجان الشعبية المسؤولة أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية"[2].

ويتم تكوين ذلك الأسلوب للإدارة الشعبية " اللجان الشعبية " وأنه في كل منشأة أو مؤسسة أو مصلحة أو قرية أو مدينة تتكون لجنة شعبية لإدارتها، تحل محل رئيس المنشأة أو مدير المؤسسة أو المصلحة ومحل الحاكم المحلي المعين من قبل السلطة المركزية، وهذا ليتم الربط بين الأداة "اللجنة الشعبية" وبين صاحب القرار السياسي "المؤتمرات الشعبية الأساسية"، ويقول مؤسس النظرية المفكر معمر القذافي موضحا وظيفة اللجان الشعبية وعلاقتها بالمؤتمرات الشعبية: "القرار يصدر من المؤتمر الشعبي الأساسي، القرار يصدر من الجماهير، المواطن العادي هو صاحب القرار، وقيادة المؤتمر الشعبي الأساسي هي مجلس قيادة الثورة، هي التي تصدر القرار اللجنة الشعبية"[3].

ومما سبق وفقا للتعبير القانوني الدستوري، "فإن المؤتمرات الشعبية هي السلطة التشريعية تتخذ القرارات وتصوغها في قوانين تنظم أمورها العامة وتمليها على اللجان الشعبية كسلطة تنفيذية لتقوم بتنفيذها، وتأكيد السلطة للشعب وضماناً لاستمرارها تطرح النظرية العالمية الثانية الضمانات السياسية والاقتصادية والعسكرية بالإضافة إلى قاعدة السلطة بيد الشعب والثروة بيد الشعب، تطرح النظرية ضمانة قيام الشعب المسلح، أي السلطة في الجماهيرية لا تخاف على نفسها من انقلاب مسلح، لان السلطة في الجماهيرية هي سلطة الجماهير، والذي يجمعها سلطته بالسلاح هي الجماهير.

[1] أحمد عبد الحميد خالدي، المرجع السابق، ص ص 355- 359.

[2] معمر القذافي، المصدر السابق، ص ص 45،49.

[3] محاضرات القذافي، ص 841.

المبحث الثالث: مواقف النظرية العالمية الثالثة

أولا- موقف النظرية العالمية الثالثة من الديمقراطية:

ارتكزت النظرية العالمية الثالثة حول المفهوم المعروف للديمقراطية، بأنها حكم الشعب بالشعب و لمصلحة الشعب، وكما تناولنا سابقا أنها قدمت نقدا للنظرية التمثيلية، وكذلك للنظم البرلمانية كما انتقدت الاستفتاء واعتبرته أنه يستحيل قيام الديمقراطية بمفهومها الحقيقي إلا من خلال ممارسة الشعب بنفسه لحقوقه السياسية المضمونة من خلال المساواة الاجتماعية في مجتمع الشركاء، حيث يتمتع كافة المواطنين فيه بصورة فعلية وحقيقية للحرية بعد أن تحررت حاجاتهم وتحرروا من التبعية الاقتصادية، ونرى أن المرأة نالت حقوقها المساوية لحقوق الرجل باعتباره نصف المجتمع، وهذا ما يجعل النظرية العالمية الثالثة قد اتفقت مع النقد الموجه لكافة النظرية السابقة والمعروفة والتي ثبتتها فعليا، وعلى أرض الواقع، لأنها لا تعتمد ديمقراطية صحيحة.

لقد قضت النظرية العالمية الثالثة على المفهوم الحالي للدولة، باعتبارها أداة حكم وسلطة متميزة لا يمكن أن تكون هي سلطة الشعب، والتي تؤدي إلى وجود طبقة حاكمة وطبقة محكومة، أي بمعنى قلة حاكمة وتعتبر ديمقراطية الحاكم وحده، إذا كانت النظرية قد قضت على المفهوم الحالي للدولة فلا يمكن القول أنها تتفق مع الماركسية، إذ أن الماركسية تقول بزوال الدولة في فترة من الفترات وبعد قيام النظام الشيوعي الأممي، وهو ما لم يتفق مع النظرية العالمية الثالثة التي تنادي بوجوب زوال الدولة حالا، لا باعتبارها نتاجا برجوازيا ولكن تعتبر أداة سلطة متحكمة اغتصبت حق الشعب وقضت على الديمقراطية نفسها وسيطرت على ثروة الشعب وتحكمت به من خلال السلاح الذي ملكته نيابة عن الجماهير ومنعت هذه العناصر، السلاح والثروة عن أصحابها الشرعيين.[1]

إن زوال الدولة بشكلها الحالي وتملك الشعب السلطة والثروة والسلاح، ويصبح الشعب الكامل هو صاحب القرار والسيادة وهذا الضمان الأكيد لعدم ضرب الشعب والعودة به للخلف، وهذه المفاهيم لا تتفق مع مفاهيم الماركسية التي تعني استمرارية قيام النظام، الذي

[1] عبد الفتح شحادة، الديمقراطية بين النظرية العالمية الثالثة والمفاهيم المعاصرة، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،ط1 ،بنغازي 1986، ص ص 131-132

نراه في الدول التي تتبع الماركسية بحجة وجوب استمرارية قيام الدولة، وهذا ما عارضته النظرية هو المفهوم المتقدم على الماركسية أي ما بعد الشيوعية[1].

ولم تقتصر النظرية العالمية الثالثة على المناداة بضرورة تطبيق الديمقراطية المباشرة بشكل عام دون تحديد الأسلوب، وهذا ما قدمت النظرية منهجية لضمان استمرار السلطة بيد الشعب، خاصة وأنها حولت المجتمع جذريا مع التطبيق السياسي من مجتمع أجراء ومستغلين إلى مجتمع الشركاء المتساوين، حيث اعتمدت النظرية من الناحية العملية على المؤتمرات الشعبية، أي اجتماع كل المواطنين في أماكن تواجدهم في مؤتمرات شعبية الأولى هذه مؤتمرات أساسية، إذ أن القاعدة العريضة في هذه المؤتمرات اتخاذ كافة القرارات أي كانت خطورتها، وعلى الصعيد السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، وقرارات هاته المؤتمرات الأساسية هي الإلزام، أما اللجنة أو الأمانة التي يجري اختيارها في المؤتمر فعملها إداري بسيط كإدارة الجلسات وتنظيم وتحديد البطاقات، وصياغة قرارات المؤتمر تحت إشراف المؤتمر نفسه وأثناء جلساته ومن مجموع الأمانات التي اختارتها المؤتمرات الشعبية، تتكون المؤتمرات غير أساسية تتوزع حسب البلديات، وبحكم انتماء المواطنين إلى قطاعات أو مهن أو فئات كالفلاحين والطلاب، فهؤلاء يجتمعون في مؤتمرات شعبية خاصة بهم، والايجابية حسب النظرية هي أن المواطن أصبح له صفتان، صفة الأولى كمواطن عادي في منطقته وله الحق أن يكون عضواً في المؤتمر الشعبي الأساسي أو يتفرع عنه لجان وصفته من حيث المهنة أو عمله. ومن مجموع الأمانات المنبثقة عن المؤتمرات الشعبية الأساسية و المهنية وعن اللجان الشعبية النوعية، يتشكل مؤتمر الشعب العام، الذي ترفع له كافة القرارات المنبثقة عن القاعدة العريضة، ويجري وضع كافة القرارات ضمن أطر نهائية وقانونية، وتتحول إلى برامج تنفيذية وخطة عمل، أما الجهاز التنفيذي للقرارات المتخذة، فهو من اختصاص اللجان الشعبية تنبثق بدورها مباشرة عن المؤتمرات الشعبية الأساسية، وهي غير الأمانات التي وجدت لإدارة المؤتمر فتسمى باللجان الشعبية، وهي التي حلت محل الإدارة الحكومية المعروفة، وشروط عضويتها هي الالتزام الخلقي المؤهل والخبرة في مجال

[1] عبد الفتح شحادة، المرجع السابق، ص ص 135.

التخصص، وميدان عمل اللجان الشعبية هي داخل (منطقة) المؤتمر الشعبي الأساسي الذي انبثقت عنه[1].

من خلال ما سبق نرى أن النظرية فالديمقراطية حسب مفهومها هذا وجوهرها وجوب ممارسة الشعب نفسه بنفسه وبكليته سلطته واتخاذ قراراته بنفسه، وعلى الشعب تقع مسؤولية وضع كافة قوانينه على مستوى القاعدة ومناقشتها أو إلغاءها أو تعديلها مربوط بالمؤتمرات الشعبية الأساسية، وهذا المفهوم الصحيح للديمقراطية الحقيقية (أي حكم الشعب بالشعب)، وخلافا لما جاءت به النظريات السابقة أن الديمقراطية هي الرقابة الشعبية.

ثانيا – موقف النظرية العالمية الثالثة من الدساتير:

إن الهدف من وجود الدساتير، هو منع السلطة الحاكمة من الطغيان ورسم حدودها في تصرفاتها وفق أسس وضوابط، حتى لا تتسع هذه التصرفات على حساب حريات المواطنين لأن السلطة على حد تعبير الأستاذ هارولد لاسكي: "إذ لم تخضع للرقابة، فهي عدو طبيعي للحرية دائما"، وقد ارتبط إنشاء الدساتير ووضعها بتطور حياة الحياة السياسية، أي كلما كان نزاع بين المواطنون من السلطة القائمة تكرس هذا الحق بنص قانوني.

فالدساتير ضرورة من ضروريات الأنظمة التي اختلف فيها، وتميز الحاكم عن المحكوم لتؤدي دورها في رسم وضع حدود فاصلة بينهما، وتبين للحاكم وظائفه وصلاحياته وللمقاوم حقوقه والتزاماته من جهة، إذا أخذنا الديمقراطية مقياسا لوضع الدساتير، ونجد أن الهيئة مؤلفة من عدة أشخاص أي هيئة تأسيسية تكلف بوضع دستور بلد ما، فهل هذا الدستور فعلا ما يريده الشعب، حتى لو كانت الهيئة التي وضعته هيئة نيابية منتخبة لوضع الدستور فقط، كذلك لو جرى استفتاء حول الدستور، ومهما كانت النتيجة حتى لو أن أكثرية الناخبين المطلقة قد وافقت على الدستور، هل يعتبر هذا الدستور ممثلا لإرادة الشعب كل الشعب؟

عندما نرى أن الحاكم هو الذي يضع الدستور، وهو الذي يستطيع تعديله كبقية القوانين، وبالنظر إلى الغاية من الدستور كما قلنا هي وضع القيود على تصرفات السلطة، فمن هنا أن السلطة الحاكمة هي القائمة على إنشاء الدساتير وتعديلها، فإنها لن تضع قيود فعلية على نفسها والقيود التي تضعها نظرية لا أكثر.

[1] عبد الفتح شحادة، المرجع السابق، ص ص 133،135.

رغم ما ذكرنا، وبالمفهوم المخالفة "ما هي حاجة المجتمع لدستور؟"، إذا كان الشعب هو صاحب السلطة ويمارسها بشكل مباشر، وهنا تختفي الحاجة للدستور بمجرد اندماج الحاكم بالمحكوم، لأنه تزول كل القيود، ويسعى من خلالها إلى تحقيق سعادته الشخصية، وقد يتساءل البعض "ماهي شريعة المجتمع ولا دستور له ؟"، فالنظرية العالمية الثالثة عرضت لما قدمناه وردت على هذا التساؤل بأنه في ظل سلطة الشعب سيكون العرف والدين هو الدستور، لأنه لا مجال للتحديد في ظل سلطة الجماهير على حركة الجماهير نفسها.

إن الدستور البريطاني، ليس هو بالدستور المكتوب بشكل كامل، بل دستور مبني على العرف قبل كل شيء والأقسام المكتوبة منه لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من الدستور، فالنظرية العالمية الثالثة، تقول بأن شريعة المجتمع هي العرف والدين[1].

ثالثا- موقف النظرية العالمية الثالثة من الأحزاب:

لقد تطرقنا سابقا للديمقراطية والأحزاب، ودرسنا الأحزاب الجماهيرية والأحزاب الجماهيرية والأحزاب الإيديولوجيات، وبينا أن مفكري الديمقراطية التقليديين، لم تكن الأحزاب لديهم سمعة طيبة رغم ربطهم الديمقراطية بوجوب وجود الأحزاب، وتواصلنا إلى نتيجة مفادها أن الأحزاب، وتوصلنا إلى نتيجة مفادها أن الأحزاب بما فيها الموالاة أو المعارضة تشكل ركنا من أركان الأنظمة المتسلطة نفسها، وتسيطر عليها القلة للتحكم في غالبية المجتمع، كذلك رأينا في كل أنظمة العالم اليوم، يجد الإنسان نفسه وحيدا في مواجهة تحديات السلطة، ويجد أن صوته لا يسمع ولا قيمة له، ويشعر بأنه أضحى مهملا و معرضا من جميع الجهات في خضم الدكتاتوريات القائمة، ومع تولد القناعة بإنضواءه في صفوف حزب ما فلن تؤثر على كينونته السياسية أو على واقعه الاجتماعي والحياتي، وبهذا الانضواء ستحدد الجهة التي ستستغله بشكل مباشر، إذ أن الأحزاب كما رأينا هي قوى فعلية تتحكم فيها كذلك القلة، هي القيادة على الكثرة وهم المنخرطين المتحزبين، والإنسان في ظل الأنظمة القائمة وحسب حياته النفسية في هذه المجتمعات يستشعر بالراحة والطمأنينة، عند ربط مصيره وواقعه بمصير وواقع آخرين، ويعمل الحزب على تنميتها كشعور بين

[1] عبد الفتح شحادة، الديمقراطية بين النظرية العالمية الثالثة والمفاهيم المعاصرة، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،ط1 ،بنغازي 1986، ص ص 139،137.

المتحزبين...ومن هنا تصبح الأحزاب في ظل الأنظمة القائمة ضرورة قصوى للمواطنين بنظرهم.

إن النظرة الموضوعية على ممارسات الأحزاب وعلى شعاراتها، تظهر لنا بوضوح أنها كلها تعتنق وتنادي بمبادئ أقل ما يقال فيها أنها مثالية، لأنها تطالب بضرورة تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، وبمزيدا من الحريات للمواطنين ونرى أن الأحزاب خارج السلطة وداخل السلطة نفسها في الممارسات الفعلية عند استلام السلطة والوصول للحكم.

لقد نفت النظرية العالمية الثالثة وجود الأحزاب في ظل سلطة الشعب واعتبرت أن الحزبية هي إجهاض للديمقراطية، حيث أن الغاية من وجود الأحزاب في ظل الأنظمة القمعية هو أسلوب لتحسين الوضع السائد وأداة ووسيلة مطالبة لتحقيق مجال أوسع من الحرية والعدالة والمساواة، وتعتبر في ذهنيات المتحزبين أدوات للتغيير، حسب ذهنياتهم وعملا بشعاراتها.

وقد تكون الأحزاب في الأنظمة القائمة اليوم، ضرورة نفسية ووسيلة ضغط في مواجهة السلطات القمعية المتحكمة أو لتحقيق بعض الإصلاحات، لكن عند وصولها للسلطة تنقل معها تركيبتها وهيكلها الحزبي المبني على تحكم القلة القيادة في الكثرة المنخرطين والمتحزبين[1].

ومن زاوية أخرى وعلى سبيل التساؤل نقول: إذا أمنت العدالة الاجتماعية للمواطنين جميعا، وإذا أصبحت الحريات أمورا مسلما بها، والعدالة بكل معانيها و مضامينها مطبقة، وإذا امتلك الشعب بالكامل السلطة، وأصبح لكل مواطن الحق في المناقشة الجدية ولكل دوره دوره في صياغة القرارات والقوانين وتنفيذها ومراقبة التنفيذ، فهل تبقى هناك حاجة لوجود الأحزاب؟

لقد وضحت النظرية العالمية أنه إذا ما تحققت العدالة الاجتماعية، سياسياً واجتماعياً معا وفي نفس الوقت، وإذا أصبح الشعب فعلا هو السيد، فوجود الأحزاب هنا إلا لهدف ضرب وحدة الشعب من جهة أو محاولة للتسلط أو انتزاع السيادة الشعب منه لوضعها في يد قلة حزبية مهما كانت دعوة الحزب.

[1] عبد الفتح شحادة، الديمقراطية بين النظرية العالمية الثالثة والمفاهيم المعاصرة، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،ط1 ،بنغازي 1986، ص ص 141-142.

الذي ينشأ، ومن خلال مشاركة المواطن في المؤتمرات الشعبية، ولديه كامل الحقوق للمناقشة والعرض إلى الإقناع والاقتناع والإشراك في اتخاذ أي قرار، فإن انضواءه تحت لواء حزب في هذه الحالة ليس هدفه بناء وطنه بل يسعى لخراب هذا الوطن، وليس همه إيجاد الديمقراطية وترسيخها في الطريق الصحيح، بقدر ما هو الإطاحة بالديمقراطية لمصالحه الدكتاتورية الحزبية وبهذا يكون قد أرتكب خيانة عظمى في حق الشعب والوطن.

هكذا كان منظور النظرية العالمية الثالثة، عندما حددت بأن كل من تحزب خان، ولم تكن تعني الحزبي في ظل الأنظمة الدكتاتورية القائمة، وإنما كانت تعني المواطن في بلد تحكمه فعلا الديمقراطية الحقيقية المباشرة، حيث أن الشعب هو السيد لنفسه وسيد مصيره وباني مستقبله، وأن من ينتمي لحزب في ظل الأنظمة الديمقراطية المزيفة، قد يكون في حالة قناعة بوجوب تغيير ما هو سائد، ويرى الحزب أداة ووسيلة للتغيير نحو الأحسن والأفضل، ولو كان هذا الأفضل يراه قد أضحى نسبيا بعد ظهور النظرية العالمية الثالثة[1].

رابعا- موقف النظرية العالمية الثالثة من الحريات العامة والحرية الصحفية:

إن الحريات المعروفة في ظل الأنظمة القائمة اليوم في العالم، والتي تعددها الدساتير ومنها حرية الفكر والقول والعمل، وذلك أن الدساتير اليوم لم تعتمد في تأكيدها وتطبيقها فعليا، بقدر ما عملت على رسم حدود لها، في الوقت الذي أكدت فيها الكثير من الدساتير الحقوق المطلقة للهيئات وللأفراد والإيمان بما يحلو لهم، واشترطت هذه الدساتير وجوب أن لا يكون السلوك أو الممارسة في تغيير النظام أو القانون أو وقف استمرار العادات الاجتماعية الجارية وهذا ما نراه أن الحريات في ظل الانظمة القائمة حريات ذات اتجاه واحد.

لقد أصبحت حرية الصحافة وفي مختلف الأنظمة الراهنة اليوم، مطاطة بشكل يتسع للكثير من التأويلات، ولعل من أطلق عليها في ظل الأنظمة البرجوازية اسم السلطة الرابعة، وقد جرى تنظيم ملكيتها بشكل يجعل امتلاك صحيفة من الأمور الصعبة التي تتيح إلا لأصحاب رؤوس الأموال، وهم الطبقة المستفيدة من استمرارية النظام وسوى كانت ملكيتها حتى الأحزاب المتعارضة والمتناقضة والتي رأينها سابقا، تصب في واد واحد وركن من أركان النظام، حتى لو كانت في صفوف المعارضة، ونرى أن كل الصحف المملوكة تدور

[1] عبد الفتح شحادة، المرجع السابق، ص 143.

ضمن سياسية المؤسسات أو الأشخاص وتسير وفق الخطوط والعرائض التي رسموها لها ولأنفسهم، ومنه نرى أن الصحافة المملوكة أصبحت أداة طبيعية بيد مالكها وسلعة خاضعة للمساومات وتعبر عن مالكها.

إن دور الصحافة يقوم على نقد الأخطاء نقدا بناءا وإيجابيا، وتحليل السياسة العامة تحليلا موضوعيا وإعطاء للخبر أبعاده الحقيقية دون التحيز أو التأثر بأي جهة ما إلا مصلحة الشعب وتعبر عن الرأي العام، وفي ظل الأنظمة المعروفة اليوم نجد أن الصحافة يستحيل عليها أن تكون إلا معبرة عن مالكها فحسب، ويجعل منها بوق إعلاميا لتحقيق مكاسبه وحماية مصالحه ومصالح الجهات والقوى التي تؤمن له هذه المصالح.

ترى النظرية العالمية الثالثة أن الصحيفة يجب أن تكون ملكيتها للشعب، وهذا عندما قدمت حلا لمشكلة حرية الصحافة وإنما وضعته ضمن رؤية شاملة لعصر الجماهير حيث يمارس الشعب السلطة، ووجوب ملكية الشعب للصحافة واعتبارها ملكية خالصة له، ولا يصدرها موظفين إداريين أو رسميين، وإنما تشرف على إصدارها لجنة شعبية متكونة من جميع فئات المجتمع، وتعبر عن تطلعاته بشكل فعلي لا خيالي، وقد تركت النظرية كافة المؤتمرات المهنية والاتحادات حق إصدار الصحف لكن نظمتها بشكل يضمن سلامة التعبير واختصاصاته[1].

ولا يمكن قياس دور الصحافة في الأنظمة القائمة في العالم اليوم على دورها في ظل سلطة الشعب، وهذا ما تقره النظرية العالمية الثالثة، وتكون رقيبا على أعمال السلطة لمصلحة الشعب عندما يكون الحاكم غير الشعب، هذا في ظل الأنظمة الراهنة التي يكون فيها الشعب منفصلا عن الحكم والحاكم، فإن الصحافة تلعب دور النقد، لكن إذا كانت السلطة بيد الشعب، فمن ستمثل الصحافة؟ وهل ستدعي الصحافة هنا تمثيل الشعب؟ والشعب هنا صاحب السلطة وهل ستنتقد الحاكم لمصلحة الشعب والحاكم هو الشعب هنا...وإذا أقدمت على انتقاد الشعب، فمن المؤكد أنها في هذه الحالة لا تريد وتقصد البناء بقدر ما تعمل على التهديم وفي ذلك مصلحة لأعداء الشعب.

[1] عبد الفتح شحادة، الديمقراطية بين النظرية العالمية الثالثة والمفاهيم المعاصرة، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،ط1 ،بنغازي 1986، ص ص 145،149.

لقد تجاوزت النظرية العالمية الثالثة حرية التعبير ولم تعرض له وهنا لابد من التذكير بالمؤتمرات الشعبية، وبأن كل مواطن عضو في المؤتمر الشعبي أساسي ويطرح آراءه في كل شيء، من أخطر القرارات السياسية إلى أبسط القوانين، والفرد له الحق في المناقشة والاستماع، وله الحق في النقد اللجان الشعبية مباشرة وحتى محاسبتها من خلال المؤتمر لأن المؤتمرات الشعبية هي صاحبة السلطة .

ويمكن التساؤل عن ماهية دور الصحافة حسب النظرية العالمية وفي ظل نظام سلطة الشعب؟

توضح النظرية العالمية الثالثة أن رسالة الصحافة بأنها المنبر والمشعل لتوضيح النظرية وإنارة الطريق وتسليط الأضواء على السلوك الواجب إتباعه، وأن تكون أداة لتعليم المواطن كيفية ممارسة حقوقه وسلطته السياسية، وعليها أن تكون مدرسة أخلاقية ولن تفقد دورها في التحليل الاقتصادي أو السياسي لكافة قرارات المؤتمرات الشعبية ونشر الخبر وتنوير الرأي العام.[1]

[1] عبد الفتح شحادة، المرجع السابق، ص ص 149.150.

خلاصة الفصل:

إن المجتمعات البشرية تعيش صراعات مختلفة أشكالا ومتعددة، سواء كان الصراع داخلي في القبيلة على سلطة الزعامة، أو صراع خارجي بين القبائل الأخرى على المراعي أو المياه، وبتطور الزمان والمجتمعات تطور معه شكل الصراع، وفي العصور الوسطى كان الصراع بين طبقة محكومة وطبقة حاكمة وتنافست فيما بينها على السلطة، كما كان هناك تسابق الدول على السيطرة على ثروات وخيرات الشعوب واستعمارها، والصراع الداخلي أدى إلى تنازلات بعدما أدرك المحكوم حقوقه والحاكم لم يعد يستطيع التحكم فيه رغم كل الادعاءات التي كان يمارسها، وهذا ما جعله يقدم التنازلات من حيث الشكل، لكن بقي الجواهر والمضمون هو الاستبداد بالسلطة باسم الشعب.

ومع التطور العلمي وتقدم المجتمعات البشرية وما صاحبها من تطور في المشكلات السياسية والاجتماعية، وهو ما أدى إلى تطور أداة الحكم عبر مراحل تاريخية وزمنية متباعدة، فمنذ عصر الملكية المطلقة إلى عصر الملكية المقيدة إلى عصر الجمهوريات، نلاحظ أن الاتجاه الصحيح هو إعادة السلطة لأصحابها الشرعيين وهم الجماهير، وما نراه اليوم أن كل الأنظمة التمثيلية القائمة تتصارع من أجل البقاء مقدمة بعض التنازلات والتراجع في بعض القرارات أو التمثيل الشعبي أو الاستفتاء حول بعض الأمور، وإعطاءه أدوار أكثر واقعية كحق اقتراح القوانين Recall، وهذا كله نتيجة الضغوطات الشعبية بعد الوعي الجماهيري لحقوقه والمطالبة بها، وهذا عبر الثورات الشعبية التي تعد خطوة إلى طريق الحرية والديمقراطية والتغيير الهادف وصولا إلى النظرية التي تضمن للشعب حقوقه وتجعله سيد نفسه وسيد مصيره دون تزييف.

ومع انطلاق الثورة الفكرية في القرن 18م ومن طرف روسو وزملائه والقيام بمواجهة الأنظمة القائمة في عصرهم ومطالبتهم بالتغيير، فإن النظرية جاءت في ذلك القرن كحل وخاتمة مطاف للأوضاع السائدة، وجاءت الثورة الفعلية على الدكتاتوريات المتسترة وراء أقنعة بالية، ولم تأتي الثورة تدعو الجماهير لليقظة والوعي وللانتفاضة كي تحرر نفسها بنفسها، بل جاءت لتضع الأمور في نصابها الطبيعي محققة حلم وآمال الشعوب التي ضحت من أجله خلال مسيرة طويلة وشاقة للبحث عن السعادة.

والتجربة الجماهيرية العربية الليبية خير دليل لدحض الادعاءات وكل ما نادى به مفكري النظريات التمثيلية وهي الآن المرشد الأمثل للجماهير والشعوب للاقتداء به وممارسته، إن النظرية العالمية الثالثة لم تكن فكرة فقط، بل هي ممارسة فعلية على أرض الواقع وجد فيها الشعب أنه السيد لنفسه وحاضره ومصيره، وتمسك يده بعناصر القوة السلطة والثروة والسلاح والتي كانت سببا في استعباده، وهذا ضمانا لاستمرار مسيرته وهذا كنموذج للوصول للديمقراطية الحقيقية والمباشرة الفعلية في المجتمع الليبي الموجود.

الفصل الثالث

النظام الإداري في ليبيا (1969 -2011م)

المبحث الأول: مفهوم الإدارة الشعبية

المبحث الثاني: المؤتمرات الشعبية

المبحث الثالث: اللجان الشعبية

المبحث الرابع: مؤتمر الشعب العام

خلاصة الفصل

المبحث الأول: مفهوم الإدارة الشعبية

لابد من الإشارة كذلك إلى أن مفهوم الإدارة الشعبية المنبثق من النظرية العالمية الثالثة يختلف من مفهوم التسيير الذاتي الذي شاع أخيرا بالنسبة للمنشآت الإنتاجية في القطاع العام ببعض البلاد الاشتراكية. ويبدو الخلاف حسب الأصل في أن تطبيقات التسيير الذاتي المشار إليه لا ينفي سيطرة وتسلط الحزب والحكومة على هذه المنشآت من خلال الخطة المركزية التي ترسمها وتحددها الأجهزة الحكومية والحزبية.

كما يختلف مفهوم الإدارة الشعبية عما يسمى بالمركزية في بعض تطبيقات الأنظمة الرأس مالية في خصوصية إدارة بعض المرافق العامة وخضوعها دائما للسلطة الحكومية المركزية.

أولا- نظام الإدارة الاقتصادي:

لقد مرت الإدارة في ليبيا بثلاث مراحل رئيسية : المرحلة الأولى ما قبل الفاتح من سبتمبر 1969، حيث أن الإدارة في هذه المرحلة اتسمت بصفات الإدارة الحكومية التقليدية ذات الطابع الرأس مالي ويطبق عليها تماما مواصفات الإدارة الحكومية التقليدية في النظام الرأس مالي، فقد سادت قبل تاريخ اندلاع ثورة الفاتح من سبتمبر 1969 أوضاع رأس مالية بوجه عام وتميزت الفترة الواقعة بين عام 1951 وأول سبتمبر 1969 تاريخ قيام الثورة بسيادة الملكية المحلية الرأس مالية والأجنبية. وهذا الأمر ليس بخاف على أحد لوجود المصالح الأجنبية وتوجيهها لأجهزة الحكم في البلاد من الناحية السياسية والاقتصادية الأمر الذي أدى تدخل الرأس مالية الأجنبية في النشاط السياسي والاقتصادي الليبي للمحافظة على مصالحها وقواعد نشاطها وربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الاجنبي، ومن ثم رسم هيكل اقتصادي لأجل إطلاق العنان للرأس مال المحلي والأجنبي[1].

وقد نتج عن ذلك قصر وظيفة الدولة عند دورها التقليدي وهو القيام بالمرافق العامة ذات الطابع الإداري البحت، لأجل قيام الأفراد بإنشاء المشروعات الخاصة القائمة على مبدأ الملكية الخاصة وذات الطابع الغير إنتاجي وتتولى الدولة حراستها[2]. وكاستثناء من القاعدة العامة التي تجعل من الدولة القيام بمهمة الحراسة وإطلاق الحرية بدون قيود بالنشاط

[1] عبد السلام علي المزوغي، مفهوم الإدارة الشعبية وعلاقتها بالسلطة الشعبية، دار الكتب الوطنية، ط2، 1987، ص 2.

[2] محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 2014، ص 344.

الإقتصادي الرأس مالي، تولت الدولة إنشاء بعض المؤسسات العامة المحدودة وبعض المشروعات الحكومية التي كانت تتولى إدارتها شركات أجنبية، من ذلك مصنع التبغ الحكومي الذي أوكلت إدارته الى الشركة البريطانية الأمريكية المحدودة، وأنهيت هذه الإدارة في 11 نوفمبر 1969، كما تمت السيطرة للشركات الأجنبية على قطاعي النفط والمصارف مثلا وعليه لم يكن التصور وجود إدارة شعبية وحتى إدارة قطاع عام في دولة تابعة سياسيا واقتصاديا وترفض الاشتراكية وحتى سياسة التوجه الإقتصادي، وتؤمن بالمشاريع الخاصة. واقتصرت وظيفتها على القيام ببعض المشروعات الأساسية التي تمليها ضرورات معينة تجعل من المشروعات المذكورة تابعة ومستندة إلى النظام الرأس مالي السائد. كما أن المشروعات الآنفة الذكر والتي كانت تسيطر عليها الدولة شكليا لم تكن تمثل سوى جزء بسيط من الناتج القومي ولا تستخدم إلا نسبة محدودة من القوى العاملة الوطنية من ثم فقد كان الصراع محسوما لصالح القطاع الخاص، أما القطاع العام فقد كان تابعا للقطاع الخاص العريض[1]. وسائرا في نطاقه وفق للوجهة التي ترسمها له المصالح الخاصة [2].

أما الرحلة الثانية التي مرت بها الإدارة ليبيا فكانت ما بعد تفجير الثورة في الفاتح من سبتمبر 1969 وتميزت الإدارة في هذه الرحلة الانتقالية بالانتقال من الإدارة الحكومية التقليدية الى الإدارة الشعبية الموجهة. وقد تركزت جهود الثورة في هذه المرحلة على تطهير الإدارة التقليدية ووضعها على مسار الثورة الإدارية الشاملة. فقد استهدفت الثورة في هذه المرحلة القيام بتحقيق المجتمع الاشتراكي الإنتاجي وقد جاء في البيان الأول للثورة ما يلي: « منذ الآن تعتبر ليبيا جمهورية حرة ذات سيادة سائرة في طريق الحرية والوحدة والعدالة الاجتماعية كافلة لأبنائها حق المساواة فاتحة أمامه أبواب العمل الشريف، لا مهضوم ولا مغبون ولا مظلوم ولا سيد ولا مسود بل إخوة أحرار في ضل مجتمع ترفرف عليه إن شاء الله راية الإخاء والمساواة ».[3]

[1] عبد السلام علي المازوغي مفهوم الإدارة الشعبية، مرجع سابق ص27.

[2] محمد علي داهش المغرب العربي المعاصر، مرجع سابق ص 345.

[3] حسن يوسف اللموشي، دليل مركز دراسات و أبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس ص 11.

كما ورد في البيان أيضا الصادر على مجالس قيادة الثورة بشأن سقوط المؤسسات الدستورية ونظام الحكم في فقرته ما يلي: « ليبيا الاشتراكية النابعة من صميم وطننا البعيدة كل البعد عن التقوقع العقائدي والمؤمنة بحتمية التطور التاريخي الذي لا يرد ».

وقد جاء الإعلان الدستوري ليؤكد فيه اتجاه الثورة للفاتح سبتمبر في هذا الاتجاه إذ نصت المادة السادسة منه:

« تهدف الدولة الى تحقيق الاشتراكية، وذلك بتطبيق العدالة الاجتماعية التي تحضر أي شكل من أشكال الاستغلال وتعمل الدولة عن طريق إقامة علاقات اشتراكية في المجتمع، على تحقيق كفاية الإنتاج وعدالة في التوزيع[1] بهدف تذويب الفوارق سلميا بين الطبقات والوصول إلى مجتمع الرفاهية المستلهمة في تطبيقها الاشتراكية من التراث الإسلامي العربي وقيمته الإنسانية وظروف المجتمع الليبي ».

كما نصت المادة السابعة منه على أن:

« تعمل الدولة على تحرير الاقتصاد القومي من التباعية والنفوذ الأجنبيتين وتحويله الى إقتصاد وطني إنتاجي يعتمد على الملكية العامة للشعب الليبي والملكيات الخاصة ».

وأخيرا نصت المادة التاسعة على مايلي:

« تضع الدولة نظاما للتخطيط القومي الشامل اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ويراعى في توجيه الاقتصاد الوطني التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التنمية ».

وقد طبقت هذه النصوص على أرض الواقع بصدور قوانين اشتراكية تم بموجبها من جهة تأميم قطاعات كاملة في ميادين مهمة كان يقوم عليها النشاط الاقتصادي في الدولة خاصة على الصعيد المالي (تأميم المصارف). وعلى الصعيد النفطي (التأميم الكلي أو الجزئي لشركات النفط[2]).

---

[1] حبيب وادعه الحسناوي، من الجمهورية الى الجماهيرية، دار الجهاد دط 1982. ص 30.

[2] أحمد عبد الحميد الخالدي، أسس التنظيم السياسي في النظرية العالمية الثالثة دار النشأة للتوزيع ط1 1983. ص 239.

ثانيا- نظام الإدارة الشعبية الذاتية:

بعد المرحلة الثانية التي مرت بها الإدارة في ليبيا في عهد الجمهورية كما سبق بيانه، حيث تميزت الإدارة في تلك المرحلة بالطابع الحكومي. دخلت الإدارة مرحلة ثالثة رئيسية وهامة وهي مرحلة الإدارة الشعبية الذاتية.

ففي المرحلة الثالثة هذه، مرت الإدارة بنقلتين نوعيتين، الأولى اتسمت فيها الإدارة بالطابع الشعبي الموجه، والذي شكل أساسا الإدارة الشعبية الذاتية في النقلة النوعية الثانية والتي تميزت فيها الإدارة باستكمال بنيتها القانونية الشعبية الذاتية وفقا للمنظور الجماهيري.

يجب التنبيه أولا إلى أن الأساس السياسي والقانوني والعقائدي للإدارة الشعبية بوجه عام، يمكن في مبادئ الثورة الشعبية التي تسعى الى تحريض الجماهير الشعبية لاستلام السلطة ومباشرتها بطريق مباشر وفقا للديمقراطية المباشرة التي ترفض كل أساس تقليدي لممارسة السلطة نيابة عن الجماهير. ووفقا لهذا المنظوم تختفي صورة الحكومة التقليدية وتظهر صورة أنماط جديدة للحكم الشعبي حسب نظرية سلطة الشعب.

وقد بدأت الثورة الشعبية في ليبيا التي تستهدف الى أداة شعبية ذاتية تنقل الإدارة بوجه عام من سيطرة الحكومة لأنماطها التقليدية الى سيطرة الجماهير الشعبية حسب منظور الديمقراطية المباشر. وقد شكل أساسا سياسيا وقانونيا لهذه الثورة الخطابان الهامان للعقيد معمر القذافي قائد الثورة هما خطاب زواوة التاريخي يوم 15 أبريل 1973، وخطابه في الفاتح من سبتمبر من عام 1978 الذي حرض على القيام بثورة المنتجين، وكذلك إصدار وثيقة إعلان سلطة الشعب في مارس 1977[1].

ألقى قائد الثورة خطابا بمدينة زواوة يوم 15 ابريل 1973 كان أساسه التحول اللاحق من الإدارة الحكومية الى الإدارة الشعبية، وفي اليوم التالي دعا الى: « تشكيل لجان شعبية من كل قرية وفي كل مدينة وفي كل كلية وفي كل معهد وفي كل مدرسة وفي كل ميناء وفي كل مطار وكل مؤسسة جماهيرية.....». واثر ذلك قامت الجماهير الشعبية بالاستيلاء على الوحدات الإدارية وتشكيل لجان شعبية فيها، وكان من بينها شركات ومؤسسات عامة ووحدات[2] إنتاجية تابعة للقطاع العام، ومن ثم فقد تم إدارة المنشآت المذكورة شعبيا، ومن

[1] عبد السلام علي المازوغي مرجع سابق، ص 47.

[2] المرجع نفسه ص 48.

حيث الواقع تحقيقا للثورة الإدارية وتحقيقا لإرادة الجماهير في تحمل مسؤولية العمل الإداري للدولة وتطويعه لتنفيذ مطالب الجماهير والانطلاق نحو تحقيق أهداف الثورة الشعبية وتنفيذا لمبادئ المعلنة في خطاب زواوة التاريخي هدر قانون ممارسة اللجان الشعبية بنصها على أن « تقوم بممارسة الإدارة الثورية في الجهات والمرافق المشكلة فيها الوجه المبين في القانون وذلك دون إخلال بالمهام والمسؤوليات الأخرى المنوطة بها كأداة لتنفيذ مطالب الجماهير الشعبية في مختلف المجالات وتطهير الجهاز الإداري بصورة مستمرة ».

أما بالنسبة للوضع القانوني للمنشآت الإنتاجية وفقا للقانون الآنف الذكر فيلانه ما يلي: « الطريقة التي تمت ممارستها من حيث الواقع والتي أقرها القانون هي تصعيد الجماهير العاملة في الوحدات الاقتصادية العاملة لأعضاء اللجان الشعبية ويكون لكل رئيس لجنة تختاره من بين أعضائها أو من غيرهم يتولى ممارسة اختصاصات رؤساء مجالس الإدارة، وذلك كله على النحو المبين في القوانين و القرارات المنظمة للهيئات والمؤسسات والشركات، فإذا كان رئيس مجلس الإدارة هو المدير العام في ذات الوقت تولى رئيس اللجنة اختصاصاته ومدة عضوية اللجان الشعبية كانت ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ اعتماد مجلس قيادة الثورة تشكيل اللجنة، وتقوم الجماهير الشعبية بتشكيل لجان جديدة ورفعها إلى مجلس قيادة الثورة لاعتمادها قبل انتهاء مدة العضوية وللشعب الحرية في الإبقاء على نفس اللجان أو بعض أعضائها ».

إذ يجوز إنهاء عضوية أحد الأعضاء إذا اتضح أنه فقد الثقة أو الاعتبار الذين تتطلبهما العضوية بقرار من اللجنة الشعبية بأغلبية ثلث الأعضاء[1]. ويجوز للجنه لأسباب قوية أن تقرر وفق أحد أعضاءها بناءا على قرار يصدر بالأغلبية ثلثي عدد الأعضاء الحاضرين الى أن تتخذ اللجنة قرارا في شأنه. كما يجوز للعضو تقديم استقالة من عضوية اللجنة الى رئيسها الذي يعرضها على اللجنة في أول جلسة تالية، وتعتبر الاستقالة مقبولة إذا وافقت عليها اللجنة أو لم يبت في أمرها خلال شهرين من تاريخ تقديمها، وعندئذ تقرر اللجنة خلو المحل، ويتعين شغل المحل خلال ثلاثين يوما من تاريخ خلو محل العضو، ويكمل العضو الجديد مدة سلفه.

[1] عبد السلام علي المازوغي مرجع سابق ، ص 49.

وأخيرا كان لمجلس قيادة الثورة إذا رأى ضرورة لذلك، أن يمارس رقابة جماعية أو فردية على اللجان الشعبية أن يحل أحد اللجان أو يسقط العضوية عن عضو أو أكثر من أعضائها أو يدعو الجماهير الشعبية لتشكيل لجنة جديدة أو شغل محل من سقطت عضوية بحسب الأحوال. وفي حالة حل اللجنة بالكيفية التي تم بها تشكيل اللجنة السابقة، وتكمل اللجنة الجديدة مدة سلفها.

وهكذا اتسمت هذه الفترة بالطابع الانتقالي حيث تميزت فيها الإدارة بطابع للإدارة الشعبية الموجهة حيث أن مجلس قيادة الثورة يقرر ويشرع ومجلس الوزراء كأعلى جهاز تنفيذي عام واللجان الشعبية الجديدة تنفذ.

ثالثا: ارتباط الإدارة الشعبية بالسلطة الشعبية:

لقد حصلت نقلة نوعية جديدة على طريق إرساء دعائم الإدارة الشعبية فقد انتقلت الإدارة بالكامل ليد الجماهير ولم تعد للسلطة الحكومية المتمثلة في مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء من أثر كما رأيناه في مرحلة الإدارة الشعبية الموجهة، وسند هذه النقلة النوعية الجديدة هو وثيقة إعلان سلطة الشعب التي صيغت بواسطة مؤتمر الشعب العام في 12 ربيع الأول عام1397هـ، الموافق 2 مارس 1977م بالقاهرة بمدينة سبها[1].

وبموجب هذه الوثيقة تقرر نقل السلطة للشعب بالكامل حيث يقرر في مؤتمراته الشعبية الأساسية وينفذ بواسطة لجانه الشعبية ومن ثم فقد ألغت الوثيقة الأداة الرئيسية للسلطة في المرحلة الانتقالية للثورة المتمثلة في مجلس قيادة الثورة.

وعليه فالشعب بدأ يمارس السلطة في المؤتمرات الشعبية السياسية التي تجمع كل الجماهير لتناقش مصيرها وتخطط والسياسات المختلفة بواسطة اللجان الشعبية المختلفة، وعلى وجه الخصوص العامة منها والنوعية المتخصصة.

وقد أرست وثيقة إعلان سلطة الشعب أهدافا رئيسية للإدارة الشعبية الذاتية وبتحقيقها يمكن الوصول للمجتمع الجماهيري الحر السعيد [2] وهي:

- ممارسة السلطة الشعبية بإرادة حرة لإرساء دعائم مجتمع عربي.
- تجسيد الحكم الشعبي وصولا لمجتمع الشعب القائد والسيد الذي بيده السلطة.

[1] محمد علي داهش، مرجع سابق ص 348.

[2] هنري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، ترجمة محمود شاكر، المنشأة للنشر والتوزيع، ط1 1981، ص 193.

- تجسيد مجتمع الحرية وحماية هذه الحرية والاستعداد للدفاع عنها فوق الأرض العربية الليبية.
- التمسك بالإشتراكية تحقيقا لملكية الشعب.
- الإلتزام بوحدة الشعب من المحيط الى الخليج.

كما تقوم الإدارة الشعبية بتحقيق أهداف اقتصادية أهمها:

- توفير الإنتاج وزيادته ورفع القدرة الإنتاجية لكل فرد من اجل سد الحاجيات.
- الحرص على الثروة الشعبية وتنميتها والمحافظة على الثروة المادية والبشرية.
- المحافظة على أدوات الإنتاج والخدمات وصيانتها والانتفاع بها على أكمل وجه.
- إدارة الإنتاج والخدمات إدارة جماعية يباشر فيها كل المنتجين والمكلفين بالخدمة العامة ما يختص به كل منهم بالتعاون مع غيره من المنتجين.
- تسيير حصول كل الناس على حاجاتها وتحقيق الخدمة العامة لهم بكفاءة وسرعة.
- عدم السماح بأي صورة من صور التسلط أو السيطرة.
- القضاء على أسباب ومسببات الفساد الإداري من غش ورشوة ومحسوبية[1].

[1] فرحات صالح شرننه، الحاجة إلى النظام الإشتراكي الجماهيري، المنشأة العامة للتوزيع طرابلس، ط1 1982، ص84.

المبحث الثاني: المؤتمرات الشعبية:

ومنذ عام 1970 بدأ العقيد معمر القذافي سياسة داخلية جديدة مبنية على المؤتمرات الشعبية المنظمة الموزعة على أنحاء البلاد في المدن والقرى والأحياء أو في قاعات الأنشطة الإقتصادية. وكان ذلك بالعمل على انخراط الليبيين الذين بلغو 18 عاما في منضمات محلية ومؤتمرات شعبية لكل فئات الشعب وهؤلاء يقومون بانتخاب أعلى منظمة تشريعية وهي مؤتمر الشعب العام[1].

أولا- مفهوم المؤتمرات الشعبية:

المؤتمرات الشعبية الأساسية هي أداة الحكم الجديدة التي تطرح مشروعات القرارات والقوانين العامة التي يتولى مؤتمر الشعب العام صياغتها ثم تقوم اللجان الشعبية بتنفيذها تحت رقابة المؤتمرات الشعبية الأساسية[2]. ويوضح معمر القذافي في كتابه الأخضر هذا المفهوم بأن المؤتمرات الشعبية هي الوسيلة الوحيدة للديمقراطية الشعبية المباشرة. أي أن نظام الحكم خلافا لهذا الأسلوب، أسلوب المؤتمرات الشعبية، هو نظام حكم غير ديمقراطي. إن كافة حكم الأنظمة السائدة في العالم الآن ليست ديمقراطية، ما لم تهتدي لهذا الأسلوب المؤتمرات الشعبية لهذا المطاف لحركة الشعوب نحو الديمقراطية[3]. وذلك استنادا إلى أن الديمقراطية المباشرة هي الأسلوب المثالي لتطبيق الحكم الشعبي[4].

وحيث أن الشعب أي شعب، مهما كان صغر حجمه، يستعمل جمعه دفعة واحدة ليناقش شؤونه العامة ويقرر سياسته العامة التي تحكم حياته اليومية فإن الحل سيكون بتقسيم الشعب الى مؤتمرات شعبية أساسية ويختار كل مؤتمرات لجنة لقيادته، لتسهيل الأمر الإداري، ومن مجموع اللجان تتكون مؤتمرات شعبية غير أساسية لكل منطقة.

---

[1] هنري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، ترجمة محمود شاكر، مرجع سابق، ص 193.

[2] طارق صالح المغري ،النظام السياسي الليبي طبيعته ومكوناته،(1969 . 1999)، المكتب العربي الجديد، دط ، 2008، ص239.

[3] معمر القذافي، الكتاب الأخضر، المركز العالمي للأبحاث والدراسات، ط25، 1999، ص37.

[4] أحمد عبد الحميد الخالدي، أسس التنظيم السياسي في النظرية العالمية الثالثة، المنشأة للتوزيع، ط1، 1983، ص 239.

بمعنى آخر فإن المؤتمرات الشعبية الأساسية هي وسيلة سلطة الشعب ليتم من خلاله مناقشة الآراء كافة وصولا إلى اتخاذ القرارات السليمة المتعلقة بالسياسة العامة الداخلية والخارجية[1].

هذا وقد نظمت المؤتمرات الشعبية بليبيا منذ تطبيق السلطة الشعبية في 2 مارس 1977 وحتى الآن بموجب مجموعة من القوانين هي:

1- القانون رقم 09 سنة 1984م الصادر في أفريل 1984م.

2- القانون رقم 16 سنة 1992م الصادر في 24 أكتوبر 1992م.

3- القانون رقم 02 سنة 1994م الصادر في 29 يناير عام 1994م.

4- القانون رقم 01 سنة 1996م الصادر في 13 فبراير عام 1996م.

وتجدر الإشارة إلى جانب هذه القوانين التي نظمت المؤتمرات الشعبية هناك عدة قرارات بخصوص اللائحة العامة التي تنظم عمل المؤتمرات الشعبية. مع ملاحظة أن اللائحة التنفيذية للقوانين الخاصة بالمؤتمرات الشعبية تصدر عن مؤتمر الشعب العام واللائحة التنفيذية الخاصة باللجان الشعبية العامة وهي:

1- القرار رقم 07 سنة 1980م بشأن لائحة المؤتمرات الشعبية.

2- قرارا مؤتمر الشعب العام رقم 08 لسنة 1984م بتعديل لائحة بعض أحكام المؤتمرات الشعبية.

3- قرارات مؤتمر الشعب العام رقم 06 لسنة 1996م بشأن إصدار اللائحة العامة للقانون رقم 01 سنة 1996م.

4- قرار مؤتمر الشعب العام رقم 01 سنة 1430هـ بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للعام رقم 01 سنة 1934هـ.

[1] المعجم الجماهيري، مصطلحات النظرية العالمية الثالثة، المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، طرابلس، ط2، 1996، ص383.

ثانيا: طبيعة المؤتمرات الشعبية.

تمارس المؤتمرات الشعبية الأساسية العديدة من الأعمال ذات الطابع السياسي التشريعي، كما تمارس الأعمال الإدارية والرقابية والتي من أهمها*:

1- الطابع السياسي:

المؤتمرات الشعبية الأساسية هي هيئات شعبية تجمع كافة المؤتمر الشعبي الأساسي، وتمارس وظيفة سياسية تشريعية تتمثل في اتخاذ القرارات السياسية في العديد من المجالات، فهي تتولى إصدار القوانين. كما تتولى اتخاذ القرارات العامة والتقارير العامة والسياسية الخارجية، كما تصدر القرارات المتعلقة بمتابعة الميزانية العامة للدولة، وكذلك مراجعة القرارات الصادرة عن المؤتمرات الشعبية في الدورة السابقة. وفي هذا الشأن يقول العقيد معمر القذافي :« تمارس السلطة بالكامل عن طريق المؤتمرات الشعبية وهي صاحبة السلطة في كل الجماهير، ولا سلطة لسواه ولها القرار ولها وحدها حق إصدار القوانين، ولها وحدها سلطة تشكيل اللجان الشعبية في كل مكان من الجماهيرية، من لجان المحلات ت اللجنة الشعبية العامة[1]».

2- الطابع الإداري:

تتولى المؤتمرات الشعبية أعمال تنظيمية إدارية تتعلق بتصعيد اللجان الشعبية وكذلك القيام في بعض الأعمال بإعداد المؤتمر قبل الانعقاد من قبل بعض أعضاء المؤتمر، وكذلك المشاركة الشعبية فيما يتخذه المؤتمر من قرارات، كأعمال تطوعية، وأعمال الحراسة الذاتية، وذلك من اجل تنفيذ القرارات التي اتخذتها المبادئ التي اعتنقتها من أجل خلق مجتمع نموذجي مثل المدرسة يخدمها طلابها، والجامعة يخدمها طلابها، والمؤسسة يحرسها المنتجون بها والبيت يخدمه أهله، كل ذلك في إطار العمل الجماعي المنظم[2].

---

* إن الديمقراطية المباشرة في النظام السياسي الليبي ليست مقتصرة على الاعمال السياسية بمفهومها الضيق، وإنما تقتصر إلى الاعمال الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والرقابية .

[1] صبيح مسكوني، في مفهوم الإدارة الشعبية، مجلة دراسات قانونية، كلية القانون جامعة قاريونس، بنغازي المجلد الثامن، السنة التاسعة، عدد خاص، 1979م، ص136.

[2] محمد الفلاح، الإدارة الذاتية بين النظرية والتطبيق، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام مصراتة، 1992م، ص97-98.

3- الطابع الرقابي:

تشكل المؤتمرات الشعبية ركيزة أساسية فيما يتعلق بالرقابة، والرقابة الشعبية تختلف عن الرقابة في الأنظمة النيابية والتي تعرف بأنها رقابة الشعب عن الحكومة. وإنما يقصد بالرقابة الشعبية هنا هي رقابة الشعب عن الشعب نفسه. فالرقابة الشعبية هي الرقابة الأساسية في مفهوم الديمقراطية المباشرة فكرة الكتاب الأخضر بقوله: السؤال من يراقب المجتمع لينبه عن الانحراف عن المجتمع إذا وقع؟ ديمقراطيا ليست ثمة جهة تدعى حق الرقابة النيابية عن المجتمع، من ذلك إذا المجتمع

هو الرقيب على نفسه، إن أي ادعاء فرد أو جماعة بأنها مسؤولة عن الشريعة هي ديكتاتورية.

ثالثا: تكوين المؤتمرات الشعبية.

حددت المادة الأولى من القانون رقم 09 لعام 1984م وكذلك المادة الثانية من القانون رقم 01 سنة 1996م والمادة الأولى من اللائحة العامة للمؤتمرات الأساسية للقانون السالف الذكر والمادة الاولى والثانية من القانون رقم 01 لسنة 1430هـ ولائحته التنفيذية الكيفية التي تتكون بها المؤتمرات الشعبية وعلى النحو الآتي:

- يتكون المؤتمر الشعبي الأساسي من المواطنين ذكورا وإناثا ممن بلغو السن 18 ميلادي المقيمين إقامة اعتيادية والحاملين لبطاقة العضوية ومؤتمر الشعب.

- يجوز للعرب الغير ليبيين أن يكون يكونوا أعضاء في المؤتمرات الشعبية وفقا للشروط والضوابط[1]

ومن هذا المنظور فإن مفهوم الشعب الذي يمارس السلطة والسيادة في ليبيا أعم وأشمل من مفهوم الشعب في ظل ديمقراطية آثينا التي لا تعترف حق ممارسة السلطة بالنسبة للنساء والأطفال والشيوخ والعبيد التي تكسبهم حق المواطنة في المدينة[2].

[1] المادة الثانية من القانون رقم 01 لسنة 1430 هـ بشأن نظام عمل المؤتمرات الشعبية واللجان.

[2] بكر مصباح تنيره ، تطور الفكر السياسي فبي العصور الوسطى والقديمة، منشورات جامعة قاريونس بن غازي ، 1994، ص 152.

رابعا: الشروط اللازمة لتكوين مؤتمر.

كما هو مشار سابقا بأن القوانين السابقة حددت عمل المؤتمرات وذلك على النحو التالي:

1- حجم المؤتمر الشعبي الأساسي:

حددت المادة الأولى من القانون رقم 9 لعام 1984م وجميع القوانين التي صدرت بعده عن أمانة مؤتمر الشعب بشأن تنظيم عمل المؤتمرات، بأن ينتظم الشعب الليبي في المؤتمرات ويراعى في ذلك التنظيم تحديد النطاق الجغرافي لكل مؤتمر شعبي أساسي، وأن يكون عدد السكان فيه يتراوح بين الحدين الأدنى والأعلى المقررين، وذلك باستثناء المؤتمرات الشعبية الأساسية الواقعة في المناطق النائية[1].

ويكون تحديد النطاق الجغرافي لكل مؤتمر شعبي وحدين أدنى وأعلى لعدد السكان بقرار من المؤتمرات الشعبية بناءا على دراسة سكانية وجغرافية تقدمها الجهات المختصة بالإحصاء وتعداد السكان.

وقبل صدور هذا القانون كان الإطار المكاني لهذا المؤتمر يتحدد وفقا لتقسيمات إدارية، وهو الفرع البلدي، حيث تنقسم البلدية إلى عدد من الفروع لكل فرع بلدي مؤتمر شعبي يتكون من مجموع ذكور وإناث مقيمين في نطاق إقامة اعتيادية[2].

وعلى العموم يمكن القول بأن كل النصوص لهذه المواد تسير في الاتجاه الذي طرحته النظرية العالمية الثالثة في أن تكون المؤتمرات الشعبية " كل الشعب منتظم في المؤتمرات يمارس من خلال السلطة[3].

وهذا ما يؤكد عليه الدكتور رجب ابو دبوس في كتابه محاضرات في النظرية العالمية الثالثة حيث قال:" تضم المؤتمرات الشعبية كل أفراد المجتمع بحيث أن كل عضوية لا يصبح لها أي مدلول. فهنا لا نستطيع القول أن فلانا يمارس حقه في هذا المؤتمر إلا تجاوزا، وهنا يصبح يمارس حقه في هذا المؤتمر بحكم السن أو الإقامة وليس أكثر من هذا[4].

---

[1] الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى، الجريدة الرسمية، طرابلس، العدد 18، 1984م.

[2] محمد مختار عثمان، المبادئ والأحكام القانونية للإدارة الشعبية بالجماهرية، منشورات جامعة قاريونس، بنغاي، (د. ن)، ص 284.

[3] الجماهرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى، السجل القومي، المجلد 13، ص 699.

[4] رجب أبو دبوس، محاضرات في النظرية العالمية الثالثة، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع، طرابلس، 1980، ص 60.

وقد حددت الحالات التي لا يقبل فيها المواطن عضوا في المؤتمر الشعبي الأساسي وهم:

أ. المحجور عليهم طيلة مدة الحجر.

ب . من يفقد الثقة والاعتبار، ويقرر المؤتمر فصله مالم يرد إليه المؤتمر.

ج . المريض عقليا إلى أن يتقرر شفاؤه.

وما يتمتع به أعضاء هذه المجالس من حصانات وامتيازات ينفرد بها أشخاص معينين دون سواهم من عامة المواطنين في النظم الديمقراطية التقليدية[1].

خامسا: اختصاص المؤتمرات الشعبية:

تعتبر المؤتمرات الشعبية هي صاحبة السلطة في البلاد، فإن اختصاصاتها تشمل كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع ومن أهم الاختصاصات:

1. إقرار القوانين في مختلف المجالات بالجماهيرية الليبية.
2. وضع اقرار الخطط الإقتصادية والميزانيات العامة.
3. التصديق على المعاهدات والاتفاقيات المبرمة بين الجماهيرية والدول الأخرى.
4. تحديد علاقات الجماهيرية بغيرها من الدول.
5. وضع السياسات العامة في مختلف المجالات.
6. البث في شؤون السلم والحرب.

سادسا: المؤتمرات الشعبية الغير أساسية:

بالرغم من أن القانون رقم 16 لعام 1992م، والقانون رقم 2 لعام 1994م، والقانون رقم 1 سنة 1430هـ، قد ألغت المؤتمرات المهنية الغير أساسية، فإن هذه المؤتمرات كانت تشكل جزءا مهم من هيكلة النظام السياسي ولعبت دورا بارزا في تجسيد الكثير من القرارات الشعبية أو في تجسيد السلطة الشعبية.

1 . المؤتمرات الشعبية البلدية:

أ. تكوينها:

يعتبر المؤتمر الشعبي للبلدية أو ما في حكمها هو ملتقى المؤتمرات الشعبية الواقعة في نطاق البلدية مجموعة من أعضاء أمانات هذه المؤتمرات[2]. بعد تصعيد أمانات المؤتمرات

[1] سليمان صالح الغويل، حق الأفراد في المشاركة في الشؤون العامة، رسالة دكتوراه غير منشورة، ص 72.

[2] المادة السابعة من القانون رقم 9 لعام 1984م.

الشعبية، ومن مجموع هذه الأمانات في نطاق كل بلدية يشكل مؤتمر شعبي لكل بلدية ومن ثم تختار جماهير المؤتمر من بينها أمينا وأمينا مساعدا وعددا من الأعضاء.

ب – مهمة المؤتمر الشعبي للبلدية:

تتلخص مهمة المؤتمر في أنه لجنة صياغة القرارات والتوصيات للجماهير على مستوى البلدية أو متابعة تنفيذ هذه القرارات والتوصيات مع اللجنة الشعبية الفرعية واللجنة الشعبية العامة للبلدية التي تظم اللجان الشعبية النوعية[1].

ج– اختصاصات المؤتمر الشعبي للبلدية:

يختص المؤتمر الشعبي للبلدية بمجموعة من المهام منها:

– تشكيل اللجنة الشعبية للبلدية من بين المصعدين من المؤتمرات.

– متابعة اللجنة الشعبية للبلدية أو ما في جكمها ومحاسبتها.

– قبول استقالة وإقالة أمين وأعضاء اللجنة الشعبية للبلدية.

– تجمع القرارات للمؤتمرات الشعبية في دائرة البلدية والتنسيق بين القرارات ذات الطابع المحلي.

– تصنيف القرارات المختلفة وتوضيح الأسس التي يستند إليها كل قرار وفقا لما تقرره المؤتمرات[2].

– متابعة اجتماعات المؤتمرات الشعبية التي تقع في دائرة اختصاصها.

– التنسيق مع أمانة مؤتمر الشعب العام في المسائل التنظيمية المتعلقة بالمؤتمرات الشعبية بدائرة البلدية[3].

---

[1] اعداد الفرق العلمية، شعبة مناهج والتعميمات، النظام الجماهيري، الجامعة المفتوحة، ط2، 1996، ص 88.

[2] تنص على اختصاص المؤتمر الشعبي للبلدية بصياغة القرارات وتوصيات الجماهير على مستوى البلدية ومتابعة تنفيذ هذه القرارات على اللجان.

[3] المادة الثامنة من القانون رقم 4 لعام 1984م.

المبحث الثالث: اللجان الشعبية

يرتبط النظام الإداري لأي دولة بفلسفة نظام سياسي فيها وهذا الارتباط ينعكس على الوحدات الإدارية، ويقوم النظام الإداري في ليبيا على فلسفة السلطة الشعبية المتمثلة في ممارسة السلطة كمفهوم سياسي يقوم على ممارسة الديمقراطية (سلطة الشعب)[1]. ويعتبر اللقاء الجماهيري الذي تم بين قائد الثورة و الشعب في 15/04/ 1973م بمدينة زوارة نقطة تحول في ممارسة الوظيفية التنفيذية، إذ دعا القائد إلى تشكيل لجان شعبية في كل قرية ومدينة وكلية ومعهد ومدرسة. وبذلك كانت البداية في انتقال الإدارة الحكومية الشعبية[2].

وبتاريخ 15م 10/ 1973م، صدر قانون ممارسة سلطة اللجان الشعبية لمسؤولياتها الإدارية حيث بين طريقة تشكيلها واختصاصاتها وصلاحياتها. فقد نصت المادة الثانية من هذا القانون على أن تقوم اللجان الشعبية في المحافظات والبلديات في السابق بممارسة السلطات والصلاحيات المقررة في القوانين لمجالس المحافظات والمجالس البلدية والمديريات والمحلات الاختصاصات المخولة لرؤساء الفرع والمديرين ومختارى المحلات حسب الأحوال[3].

واللجان الشعبية لها مفهوم يختلف عن المفهوم التقليدي للسلطة التنفيذية فليس لها تلك الصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها الحكومة في ظل مبدأ الفصل بين السلطات، وإنما هي أداة تنفيذية للمؤتمرات الشعبية، تقوم باتخاذ الإجراءات الفنية التنفيذية لوضع قرارات المؤتمرات الشعبية موضع التنفيذ[4].

أولا: مفهوم اللجان الشعبية:

اللجان الشعبية هي أداة المؤتمرات الشعبية الأساسية في تنفيذ قراراتها وتمارس مهامها وفقا لأحكام القانون وغيره من التشريعات الأخرى النافذة التي لا تتعارض مع أحكامه، وتعتبر مسؤولة أمام المؤتمر الشعبي المختص عن تنفيذ ما يوكله عليها القانون من

[1]. الهيئة العامة للقوة العاملة، دليل الاختصاصات والإجراءات التنفيذية للجان الشعبية، منشورات الهيئة العامة، سرت، ط1، 1997م، ص13.

[2] محمد فرح الزائدي، مذكرات في النظم السياسية، مرجع سبق ذكره، ص 452.

[3] المرجع السابق، ص452.

[4] محمد مختار عثمان، المبادئ والأحكام القانونية للإدارة الشعبية بالجماهرية، مرجع سبق ذكره، ص298.

اختصاصات وصلاحيات[1]. فهي لجان مكونة من أفراد يتم تصعيدهم بالأسلوب المباشر من قبل المؤتمرات الشعبية وهي تخضع لإشراف هذه المؤتمرات ورقابتها.

فهي أداة تنفيذية وليست سلطة منفصلة عن الشعب، فهو الذي صنع هذه الأداة التنفيذية لتنفيذ سياسته تحت رقابة من دون أن تشكل هذه الأداة سلطة منافسة لسلطة الشعب من خلال المؤتمرات الشعبية الأساسية[2].

إن سلطة الشعب قد ألغت أي تحكم في الجماهير، حيث أصبحت الجماهير هي أداة الحكم، لذلك أصبح من الطبيعي اختفاء الإدارة التقليدية المعينة من قبل أداة الحكم، لتحل محلها الإدارة الشعبية تنسجم مع أسس وأهداف المجتمع الليبي الذي تكون في السلطة والثورة والسلاح بيد الشعب.

فاللجان الشعبية تختلف إذن في طبيعتها ومهامها من الأجهزة التنفيذية فهي ليست حكومة تتولى تنفيذ رغبات الفئة التي تحتكر السلطة وسياستها كما أنها ليست أجهزة تحتكر سلطة القرار وسلطة تنفيذه لصالح طبقة أو طائفة أو حزب دون غيرهم، وإنما هي أداة مصدرة عن المؤتمرات الشعبية لتحل محل كافة الأجهزة الإدارية التنفيذية التقليدية وتتولى إدارة جميع المرافق.

ثانيا: الطبيعة الخاصة لعمل اللجان الشعبية:

1. اللجان الشعبية ذات الطابع الإداري:

الأصل إن طبيعة اللجان الشعبية يتصل بالعمل الإداري فحسب إنها ادارة تنفيذية لما تصدره المؤتمرات الشعبية من قرارات يتمثل الطابع الإداري في اتخاذ كافة الإجراءات والقرارات الإدارية التي تكفل تنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمرات الشعبية الأساسية بالإضافة إلى قيامها بأعمال إدارية التي تناط بها بموجب القوانين والقرارات واللوائح المتعلقة بالوظيفية العامة. إلا أن الضرورة أملت على اللجان الشعبية قيامها ببعض الصلاحيات واختصاصات الأخرى والتي لا تخرج عن تنفيذها عن سلطة المؤتمرات الشعبية[3].

[1] راجع الباب الثاني، المادة التاسعة من القانون رقم 1 سنة 1996م، الصادر عن أمانة مؤتمر الشعب.

[2] المعجم الجماهيري، مصطلحات النظرية العالمية الثالثة، مرجع سبق ذكره، ص 318. 319.

[3] محمد عبد الله الحرارى، أصول القانون افداري الليبي، جامعة ناصر طرابلس، ج1، 1992م، ص210.

2. اللجان الشعبية ذات الطابع السياسي:

تكتسب اللجان الشعبية ذات الطابع السياسي وذلك لكون أعضاء تلك اللجان هم أصلا أعضاء في المؤتمرات الشعبية الأساسية، وبناءا على ذلك يشاركون في رسم السياسة العامة للدولة.

- تشارك اللجان الشعبية في المؤتمرات والندوات والدولية وذلك حسب اختصاص كل لجنة كما للجان الشعبية التوقيع على الاتفاقيات المنعقدة مع دولة او مجموعة من الدول.
- تساهم اللجان الشعبية في إعداد القرارات ذات الصبغة السياسية متى طلب منها ذلك بما لها خبرة في مجال التخصص.

3. اللجان الشعبية ذات الطابع القانوني:

يشارك أعضاء اللجان الشعبية في صياغة القوانين باعتبارهم أعضاء في المؤتمرات الشعبية الأساسية. وتحكم اللجان الشعبية جملة من القواعد الأساسية والتي تجعلها تختلف عن غيرها في الأنظمة الأخرى كمجلس الوزراء أو المحافظة أو المجلس البلدي وهي:

- تخضع اللجان الشعبية للتصعيد المباشر وذلك وفقا للقوانين الصادرة بالخصوص.
- عدم الجمع بين عضوية اللجان الشعبية أو عضوية أي أمانة أو نقابة.
- حددت مدة ممارسة اللجان الشعبية لاختصاصاتها بأربعة سنوات وذلك يعني عدم ديمومة الوظيفة لعضو او أمين فالطابع المؤقت هو الأساس في تولي مثل هذه الأعمال.

واللجان الشعبية هي أداة المؤتمرات الشعبية الأساسية في تنفيذ القرارات وتمارس مهاما وفقا لأحكام القانون وتعتبر مسؤولة أمام المؤتمر الشعبي المختص عن تنفيذ ما يوكله إليها[1].

ثالثا: تكوين اللجان الشعبية:

تتكون اللجنة من أمين وعدد من الأعضاء المصعدين من مختلف القطاعات المختلفة ويصدر بإنشاء المحلات وبيان حدودها الإدارية قرار من المؤتمر الشعب العام، ويتحدد نطاق المؤتمر الشعبي الأساسي بالحدود الإدارية وهذا يتم اختيار اللجنة من قبل جماهير المؤتمر الشعبي الأساسي. وتمارس اللجنة الشعبية مهامها بصورة جماعية وتعتبر مسؤولة

[1] محمد عبد الله الحرارى، المرجع السابق، ض212

أمام المؤتمر عما تتخذه من قرارات أو إجراءات وما تقوم به من أعمال ولا يجو لأمينها أو أي عضو من أعضائها اتخاذ القرارات بصورة منفرد إلا فيما تخوله التشريعات النافذة[1].

رابعا: اختصاصات اللجنة الشعبية:

تتمع اللجان الشعبية بهامش واسع من الحرية في ايجاد بعض المهام ومجال واسع من الاختصاصات اهمها:

- الإشراف على الجهاز الإداري للجنة وتنظيمه وتطويره، وضبط شؤون العاملين.
- الإشراف والرقابة على أعمال أعضاء اللجنة طبقا للتشريعات النافذة.
- إصدار قرارات تعيين ونقل وندب وإعادة العاملين ومباشرة سائر شؤونهم الوظيفية وذلك في حدود المبالغ المعتمدة بالميزانية العامة.
- دراسة الصعوبات التي تعترض تنفيذ المشروعات أو أداء الخدمات
- اقتراح الرسوم المحلية والتسهيلات المصرفية من المصارف للمؤسسات الوظيفية.
- عقد القروض مقابل الخدمات وعرضها على الجهة المختصة.
- استثمار الموارد الذاتية وتنميتها وتطويرها لتحسين مستوى الخدمات.
- التعاقد مع الشركات والتشاركيات في حدود الميزانية.
- إصدار التراخيص لمزاولة الأنشطة الاقتصادية.
- تخصيص العقارات المملوكة للدولة لمختلف الأغراض.

خلاصة لما تقدم سواء كانت قوانين الذي نظمت المؤتمرات الشعبية او اللجان الشعبية، يسمح لنا بأن نقول ما عينة به بالدرجة الأساسية هو وضع سلطة التي نص عليها اعلان "سلطة الشعب" موضع العمل، فأفصحت عن الأدوات التي بموجبها يتم ذلك وهي تتمثل بالمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، مثلما تتمثل بالعلاقات القائمة بينها من خلال الترابط القائم ما بين المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية.

[1] المادة 1 اللائحة التنفيذية لأحكام الباب الثاني من القانون رقم 1 سنة 1996م، في شأن نظام عمل المؤتمرات الشعبية واللجان.

المبحث الرابع: مؤتمر الشعب العام:

تمهيد:

يرتكز النظام السياسي الليبي على فكرة كسر احتكار ممارسة السلطة في جميع مظاهرها من قبل فرد أو طبقة أو حزب وتسليمها بالكامل إلى الجماهير. فالسلطة للشعب ولا سلطة سواه، يمارسها بنفسه في جانبها التشريعي من خلال مؤتمراته الشعبية الأساسية ومؤتمر الشعب العام وفي جانبها التنفيذي عن طريق لجان فنية يختارها الشعب بنفسه وتخضع لرقابة إشرافه.

أولا: مفهوم مؤتمر الشعب العام:

حددت المادة رقم 22 من القانون رقم 9 لعام 1984م، وكذلك المادة 10 من القانون رقم 2 لعام 1994م، والمادة 6 فقرة امن قانون رقم 1 سنة 1996م، في شأن نظام عمل المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية : " مؤتمر الشعب العام هو ملتقى أمناء المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية[1].

وعلى هذا الأساس فمؤتمر الشعب العام يختلف عن أي نظام سياسي آخر فهو على سبيل المثال لا يشبه نظام الجمعية المطبقة في سويسرا أو في يوغسلافيا.

وفي هذا الشأن يقول الدكتور" صبيح المسكوني" عن مؤتمر الشعب العام: " هو أشبه بالهيئة القاعدية التي يرسم فيها الصورة النهائية لما تتخذه الوحدات الأساسية للمجتمع من قرارات وتوصيات أساسية تحدد أهداف المجتمع أو تبلورها، وعلى أساس من التعبير عن المصالح السياسية الخاصة، فيكون بالتالي أداة اقتصادية لتحقيق الاشتراكية[2]."

على هذا فإن مؤتمر الشعب العام جاء لمهمة محددة، جزئية فرضتها الضرورة العملية القائمة نتيجة لتعدد المؤتمرات الشعبية وانتشارها على رقعة الدولة[3].

لذا فإن مؤتمر الشعب العام عبارة عن لجنة صياغة عليا لقرارات وتوصيات المؤتمرات الشعبية، وهكذا نرى أن مؤتمر الشعب العام يستمد وجوده من وجود مؤتمرات شعبية أساسية واللجان الشعبية بالإضافة إلى النقابات والاتحادات والروابط المهنية. وبهذا الشكل يؤيده

[1] مراجعة القانون رقم 1 لعام 1996م، الصادر عن أمانة مؤتمر الشعب.

[2] صبيح المسكوني، في مفهوم الإدارة الشعبية، مرجع سبق ذكره، ص 138.

[3] محمد عبد الله الفلاح، المشاركة الشعبية في أعمال السلطة التنفيذية، مرجع سبق ذكره، ص 348.

الكتاب الأخضر حيث نص على الأتي:" إن مؤتمر الشعب العام ليس مجرد أعضاء أو أشخاص طبيعيين كالمجالس النيابية والنقابات ومكانة الروابط المهنية[1].

ووفقا لذلك فإن مؤتمر الشعب العام لا يخرج عن كونه مجرد ملتقى عام للمؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية وكافة النقابات والاتحادات والروابط المهنية فرضته تلك التعددية.

وفي هذا الصدد يقول معمر القذافي:" والذي أمامنا الآن يقصد مؤتمر الشعب العام، هو ملتقى المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية وكافة النقابات والاتحادات المهنية، وليسوا ممثلين عن احد. وكيف لا يكون هذا الذي أمامنا تمثيلا؟. لأن جدول أعمال المكون من سبع نقاط أمامنا لانستطيع نحن المتواجدين في القاعة أن نخرج عنه، أو نظيف عنه شيئا ومهمتنا نحن هنا هي إحضار ما قالته الجماهير وناقشته في مؤتمرات نحن في النهاية عبارة عن لجنة صياغة عليا لما درس في المؤتمرات الشعبية التي هي جماهير الشعب الليبي بالكامل[2].

فإذن فإن قيام مؤتمر الشعب العام بهذه المهمة لا يضفى عليه جانب الشرعية في ممارسة السيادة النيابية عن المؤتمرات الشعبية، فإن قام بذلك فإنه سينقل من خانة مؤتمر عام لصياغة قرارات المؤتمرات المنتشر أفقيا على ساحة البلاد إلى خانة مجلس نيابي. وهو المر المرفوض في ظل الديمقراطية المباشرة[3].

وبهذا نجد المؤتمر الشعبي العام لسببين وهما:

1. يمكن بالضرورة لوجود هيئة عامة تعمل على تعيين كافة القرارات.

2. لا يمكن إبراز الإرادة الشعبية الصادرة عن المؤتمرات إلا من خلال هيئة فنية تتولى مهمة الصياغة النهائية لتلك القرارات[4].

---

[1] معمر القذافي، الكتاب الأخضر، مصدر سابق، ص 50.

[2] السجل القومي، المجلد السنوي الثامن، ص 239.

[3] محمد عبد الله الفلاح، ص 350

[4] الصديق الشيباني، تطور الفكر السياسي والدستوري في ليبيا، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة عين الشمس، طرابلس، 1997م، ص 375. 376.

ثانيا: تكوين مؤتمر الشعب العام:

حددت القوانين السالفة الذكر، العناصر التكوينية لمؤتمر الشعب العام التي تبين المكونات السياسية لمؤتمر الشعب العام لخصت في النقاط التالية:

- أمناء المؤتمرات الشعبية
- أمناء اللجان الشعبية.
- أمناء النقابات والاتحادات والروابط المهنية.
- أمناء اللجان الشعبية وأمانة مؤتمر الشعب.

ثالثا: اختصاصات مؤتمر الشعب العام:

تتضمن اختصاصات مؤتمر الشعب العام جملة من المهام منها:

- صياغة قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية التي تتخذها في دوراتها.
- يتولى مؤتمر الشعب اختيار أمين وأعضاء اللجنة الشعبية العامة.
- يتولى مؤتمر الشعب محاسبة أمين وأعضاء اللجنة الشعبية العامة.
- يتولى مؤتمر الشعب اختيار رئيس المحكمة العليا ومستشاريها وغيرهم.
- يضع مؤتمر الشعب لائحته الداخلية وتشمل نظام الإدارة للجلسات وصياغة قرارات المؤتمر والإجراءات النظامية.

رابعا: طبيعة مؤتمر الشعب:

إن طبيعة مؤتمر الشعب العام تقوم أساسا على رفض فكرة التمثيل السياسي، ووفقا لهذه القاعدة فإنه لا يمكن لمؤتمر الشعب القيام بأية مهمة سياسية نيابة عن الشعب، وإذا حدث ذلك فإنه في هذه الحالة لا يختلف عن المجالس النيابية[1].

فالمؤتمرات الشعبية الأساسية هي وحدها صاحبة السلطة وأداة التشريع ولا تملك أي جهة بما في ذلك مؤتمر الشعب العام ان تشرع نيابة عن الجماهير.

فالسلطة موزعة على كل فرد م أفراد ليبيا، ولا يختص بها فرد أو جماعة وعليه فغن الخلاف في المجالس النيابية ومؤتمر الشعب العام حيث تتفق بعض الكتابات في هذا الموضوع على أن أعضاء مؤتمر الشعب يتميزون ب:

- أعضاء مؤتمر الشعب لا ينوبون عن الشعب.

[1] الصديق الشيباني، مرجع سابق، ص 364.

- لا يملكون سلطة إصدار القرار أو تعديله أو إضافة إليه أو تبديله أو إلغائه.
- دورهم في الصياغة ينحصر في القدر المشترك بين توصيات مؤتمراتهم .

وبهذا فإن طبيعة مؤتمر الشعب العام تكتسي الجانب الإداري التنظيمي أي انه أداة تنفيذية إدارية، ليست سلطة تشريعية أو قضائية. أي أن مؤتمر الشعب العام ليس مصدرا للسلطة أو السيادة، إذا يجب أن تثبت السيادة في النظام الليبي للشعب وحده[1].

[1] عبد السلام المزوغي، مفهوم الإدارة الشعبية وعلاقتها بالسلطة، مرجع سابق، ص 78. 79.

خلاصة الفصل:

من خلال حديثنا عن أسس التنظيم الإداري في ليبيا خلال الفترة حكم العقيد معمر القذافي الممتدة من (1969. 2011م). تباينت فيها الرؤى المستقبلية للقيام والنهوض بالدولة من منطلق ومفهوم فكري واستراتيجي بأفكار ومنطلقات شعبية لتجسيدها على ارض الواقع بهياكل وقواعد ومنطلقات تتماشى مع الهيكلة والبنية البيئية للمجتمع الليبي القبلي بزعامة من ملكية إلى جمهورية إلى جماهيرية شعبية يعني السلطة من وإلى الشعب في تحديد مهامه وقراراته ومبدأ توزيع الملكيات على الجميع بدون تفريق بين طبقات المجتمع. والتي تحددها المؤتمرات الشعبية والتي تحدثنا عنها من مفهومها إلى مراحل تكوينها وأعضائها، والتي يمارسها أعضاء مختارون من طرف الشعب لممارسة مهامهم بكل شفافية وموضوعية تحددها قوانين ومراسيم مدروسة ذات صبغة سياسية بحته تدرسها من مختلف الجوانب الإدارية من النواة إلى الهياكل والبنى التحتية والتي تمثلت في عمل الهيئات والبلديات وكيفية تسييرها بكل شفافية وعقلانية.

دون أن ننسى عمل اللجان الشعبية والتي تقوم بالدور التنفيذي لمختلف القرارات التي تتضمنها خطط واستراتيجيات ومهام المؤتمرات الشعبية، المخولة لها هذه الأعمال، والتي تدرسها من مختلف الجوانب بصورة اعتيادية وفقا للبنود والقوانين المرسومة سابقا. التي توكل لها مهام متابعة ودراسة كل الجوانب المتعلقة بالقضايا السياسية والإدارية والاقتصادية.

أيضا لا يخفى دور مؤتمر الشعب العام وبهذا فإنه يكتسي الجانب الإداري التنظيمي أي انه أداة تنفيذية إدارية، ليست سلطة تشريعية أو قضائية. أي أن مؤتمر الشعب العام ليس مصدرا للسلطة أو السيادة، إذا يجب أن تثبت السيادة في النظام الليبي للشعب وحده دون غيره.

خاتمة

من خلال ما سبق ومما ذكرناه في بحثنا الذي يتناول فترة "العقيد معمر القذافي" في كيفية وصوله للحكم من خلال قيامه مع مجموعة الضباط الأحرار بالانقلاب العسكري على الملك "إدريس السنوسي" الذي كان خارج البلاد في اليونان مما سهل على العقيد وقيادته على فك زمام السلطة على عدة اعتبارات كانت تحمل في طياتها وبوادرها غليان داخلي مجره عدة أسباب منها:

- شهدت فترة إدريس تقهقر في مختلف الجوانب والميادين.
- كبر سن إدريس وعدم تحكمه في زمام الأمور.
- دخول عدة أطراف محاولة منها التغلغل في الدولة.

هذا كله ساعد "العقيد معمر القذافي" ومجموعة ضباطه الأحرار على استغلال الفرصة السانحة لقلب موازين القوى والتغيير من الديناميكية السائدة. وهو ما حدث فعلا من خلال ما سمي بثورة الفاتح من سبتمبر 1969م.

والتي تمخضت عن اعتلاء هذا الأخير كرسي الزعامة بمرافقة مساعديه وهم الضباط الأحرار في ظل خطة مدروسة ومحكمة بمختلف الجوانب المحيطة. والتي استغلت أحسن استغلال.

وهو ما تحدثنا عنه في الفصل الأول من هذا الموضوع من خلال التطرق إلى حيثيات الانقلاب أسبابه ودوافعه المختلفة، دون أن ننسى التعريف بالشخصيات التي كان لها صدى في هذا الجانب على غرار الملك إدريس السنوسي إلى العقيد معمر القذافي وصولا إلى الضباط الأحرار، التي كانت لهم مساهمة في الانقلاب.

كان لهذا الانقلاب تبعات وظروف داخلية وخارجية ساهمت من قريب أو من بعيد في قلب موازين القوى وخاصة على الصعيد الداخلي من حيث التغيرات المختلفة.

التي قد تحدثنا عنها في الفصل الثاني الذي يتحدث عن الجانب السياسي من خلال النظرية العالمية الثالثة والتي أحدثت تغييرا شاملا في نظام الحكم من الجانب الإقتصادي والاجتماعي على غرار الطرح الذي تقدم به العقيد معمر القذافي المسمى " بالكتاب الأخضر"

الذي يطرح فيه النظرية العالمية الثالثة والتي تعكس وجهة النظر الشاملة لحكم سيادة الشعب من خلال الديمقراطية الشمولية التي تقوم على أساس العدل والمساواة في الحكم.

على غرار النظام الرأس مالي الليبرالي والاشتراكي. على حد طرح العقيد اللذين لا يحققان عدالة اجتماعية من كل النواحي والجوانب السياسية والاجتماعية والإدارية.

بخصوص الحديث عن الجانب الإداري الذي يحتويه الفصل الثالث من الدراسة والذي يتضمن

ثلاث مباحث رئيسية وهي المؤتمرات الشعبية والتي تتكفل بها مجموعة الأعيان عن كل منطقة تجتمع وتحدد مختلف القضايا العالقة بداية من مفهوم المؤتمرات إلى تكوينها وصولا على طبيعتها من جانب سياسي وإداري واقتصادي وإداري.

أيضا اللجان الشعبية بداية من مفهومها وتطورها مع ذكر طبيعتها. والتي تعتبر السلطة التنفيذية في اتخاذ القرارات ودراسة الأوضاع المختلفة، وهي المحرك الأساسي لمختلف القرارات.

أخيرا مؤتمر الشعب العام وهي السلطة العليا لمختلف الإصدارات حيث تحدثنا عن مكوناته وطبيعته واختصاصاته في مختلف المجالات العامة والتي تهدف إلى بعث روح المساواة والعدالة لتحقيق بوادر رموز النظرية العالمية الثالثة من خلال شقها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

ملاحق

الملحق رقم 01: صورة للملك ادريس السنوسي[1]

[1] مجيد خدوري، ليبيا الحديثة دراسة في تطورها السياسي، دار الثقافة، بيروت، 1966، ص1

الملحق رقم 02: صورة للعقيد معمر القذافي[1]

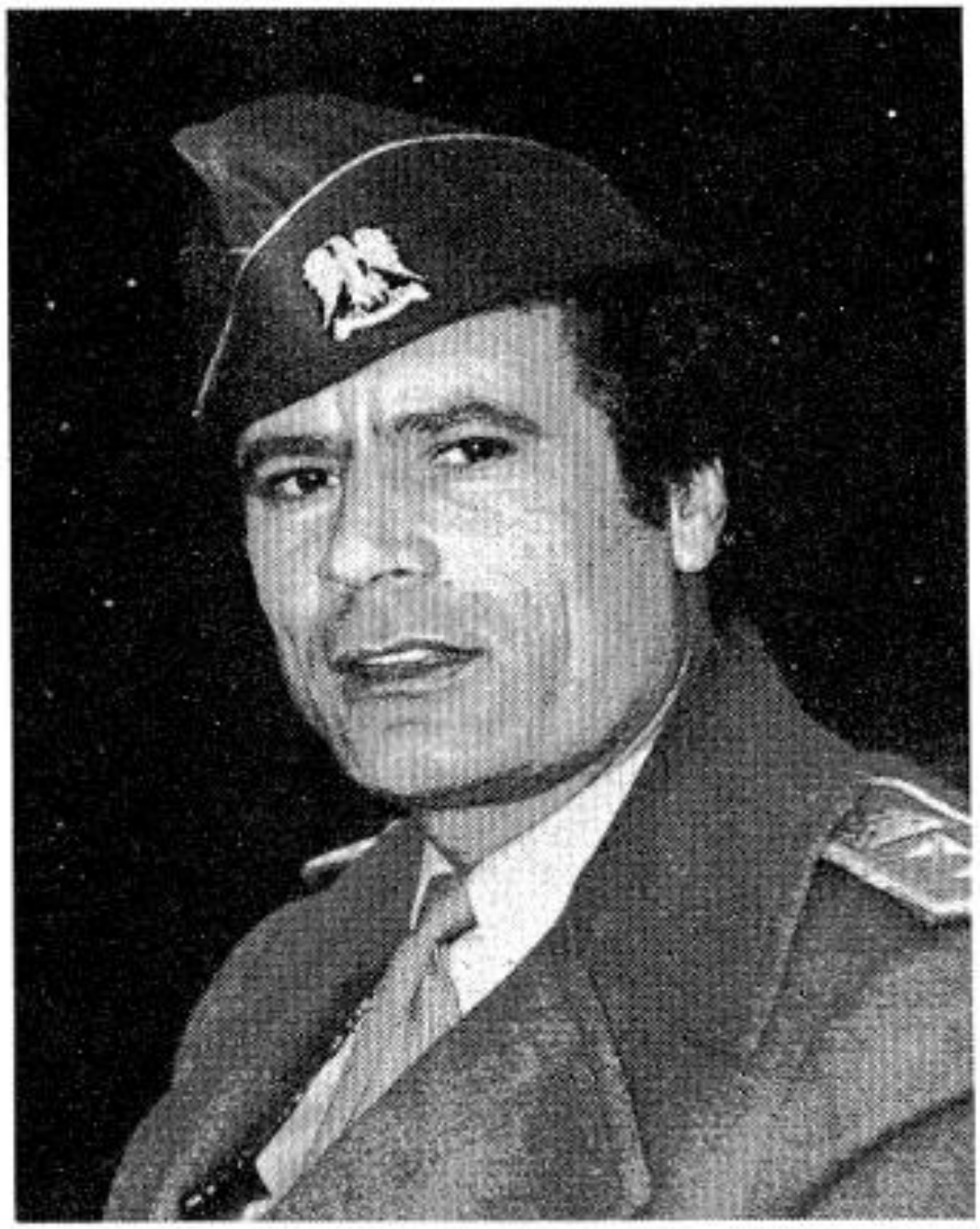

العقيد معمر القذافي

[1] أوراسيو كالديرون، القذافي وعملية القدس، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، ط1، 1982، ص3

الملحق رقم 03: البلاغ الأول لانقلاب[1]

" أيها الشعب الليبي العظيم.

تنفيذاً لإرادتك الحرة، وتحقيقاً لأمانيك الغالية، واستجابة صادقة لندائك المتكرر، الذي يطالب بالتغيير و التطهير وبحث على مبادرة ويحرْص على الثورة والانقضاض، قانت قواتك المسلحة بالإطاحة بالنظام الرجعي المتخلف المتعفن الذي أزكمت رائحته النتنة الأنوف واقشعرت من رؤية معالمه الأبدان، وبضربة واحدة من جيشك البطل تهاوت الأصنام وتحطمت الأوثان فانقشع في لحظة واحدة من لحظات القدر الرهيبة ظلال العصور، من حكم الأتراك إلى جور الطليان إلى عهد الرجعية و الرشوة والوساطة والمحسوبية والخيانة والغدر، وهكذا منذ الآن تعتبر ليبيا جمهورية حرة ذات سيادة تحت إسم الجماهيرية العربية الليبية صاعدة بعون الله للعمل إلى العلا، سائرة في طريق الحريق والوحدة والعدالة الاجتماعية، كافلة لأبناء ها حق المساواة فاتحة أمامهم أبواب العمل الشريف، لا مهضوم ولا مغبون ولا مظلوم ولا سيد ولامسود بل إخوة أحرار في ظل مجتمع ترفرف عليه إن شاء الله راية الرخاء والمساواة فهاتوا أيديكم وافتحوا قلوبكم وانسوا أحقادكم وقفوا صفا واحدا ضد عدو الإسلام عدو الإنسانية الذي أحرق مقدساتنا و حطم شرفنا، وهكذا سنبني مجداً ونحي تراثاً ونثأر لكرامة جرحت وحق إغتصب، يا من شهدتم لعمر المختار جهاداً مقدساً من اجل ليبيا والعروبة والإسلام ويا من قاتلتم مع احمد الشريف قتلا حقا، يا أبناء القرى، قرانا الجميلة الحبيبة، ها قد دقت ساعة العمل .

وإنه يسرنا في هذه اللحظة أن نطمئن إخواننا الأجانب بأن ممتلكاتهم وأرواحهم سوف تكون في حماية القوات المسلحة، وإنها بالفعل غير موجهة ضد أي دولة أجنبية أو معاهدة دولية أو قانون دولي معترف به، وإنما هو عمل داخلي بحت يخص ليبيا ومشاكلها المزمنة وإلى الأمام والسلام عليكم ورحمة الله".

[1] ميريلا بيانكو، القذافي رسول الصحراء، دار الشورى، ط1، بيروت، د ت ن، ص ص 109-110.

الملحق رقم 04: خريطة ليبيا[1]

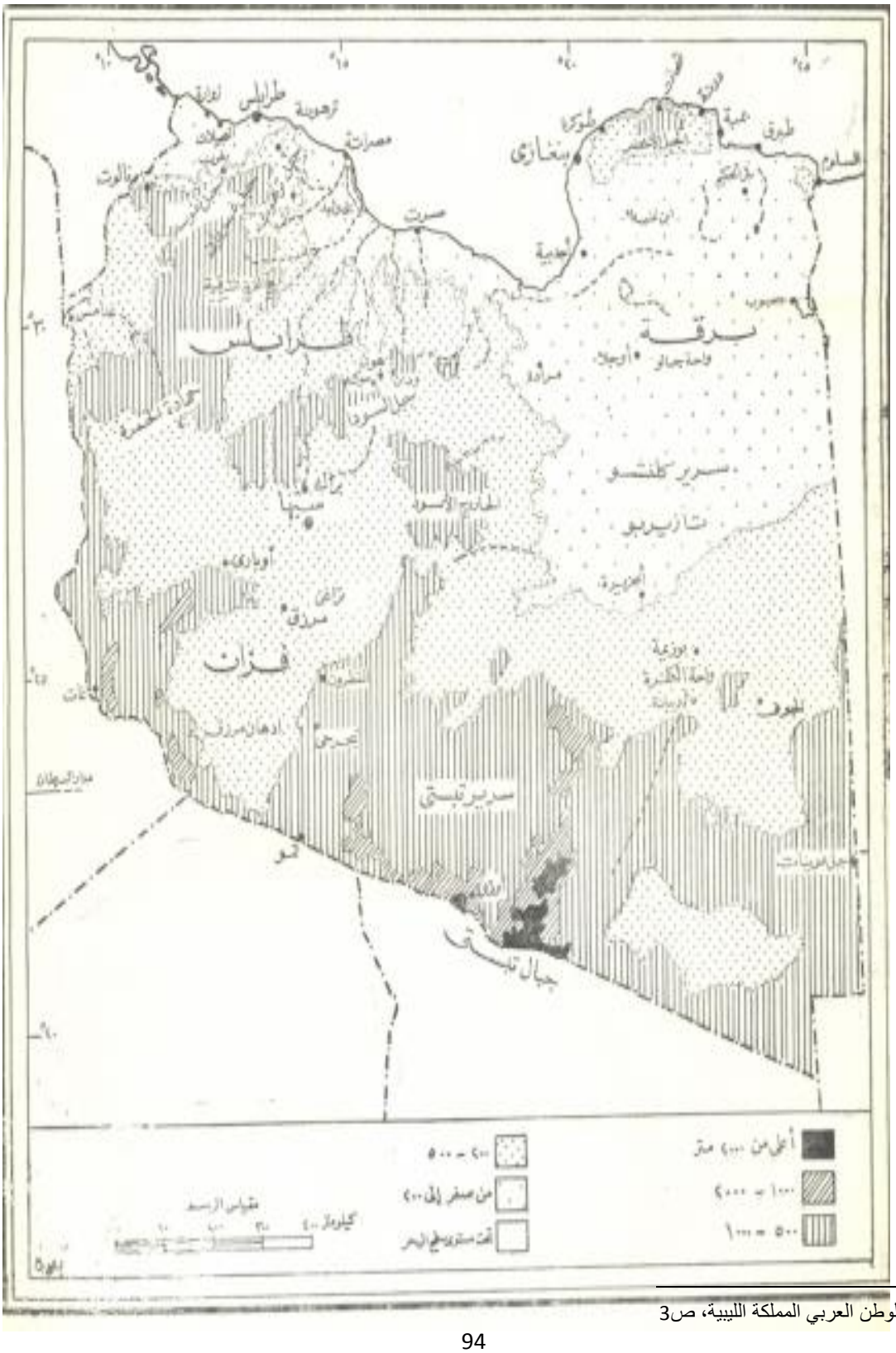

[1] جغرافيا الوطن العربي المملكة الليبية، ص3

الملحق رقم 05: مخطط التقسيم السياسي والإداري في ليبيا[1]

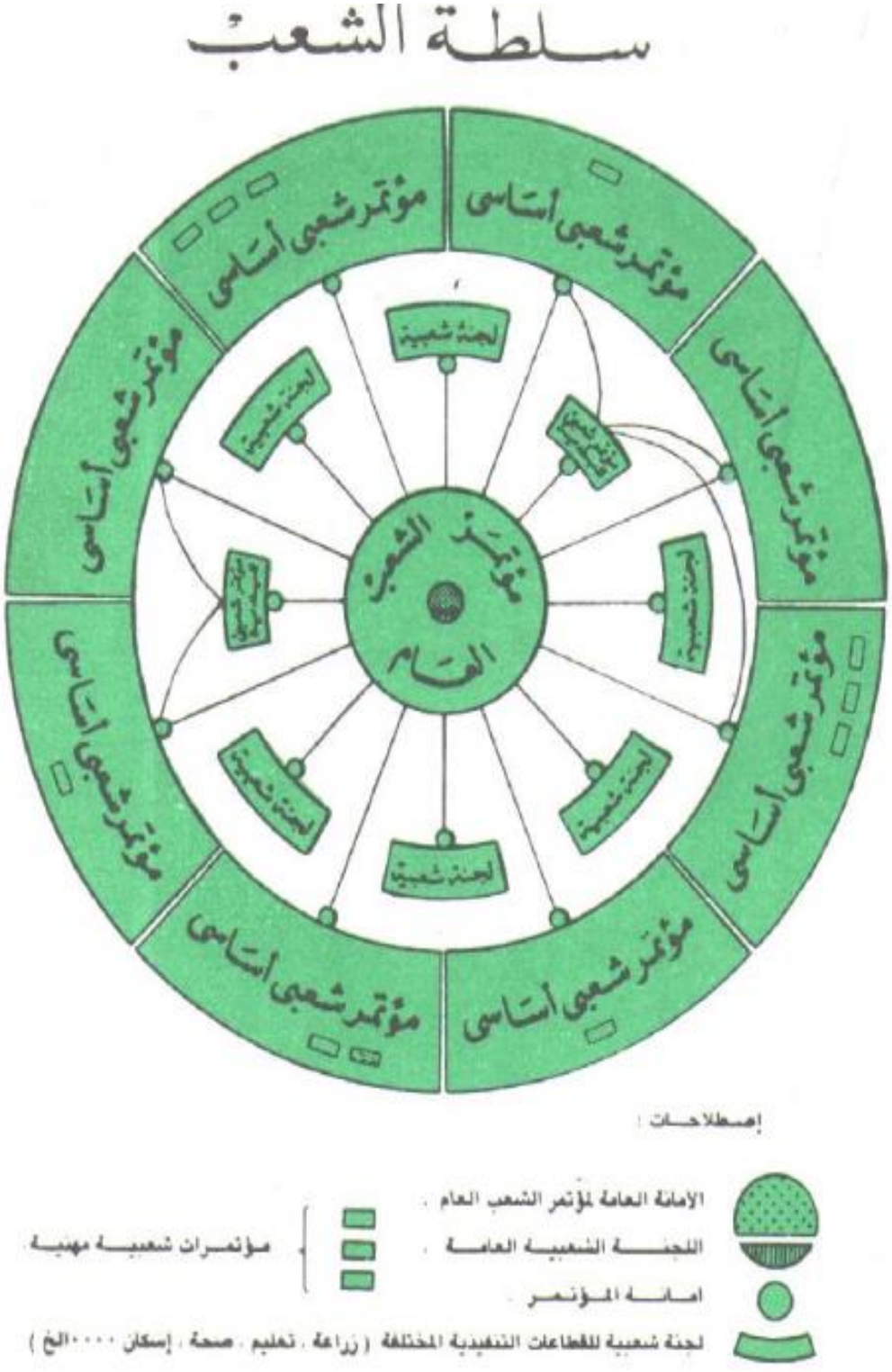

[1] معمر القذافي، الكتاب الاخضر، ص53

بيبليوغرافية البحث

قائمة المصادر:

1.أحمد شلبي، مصر في حربين 1967 و 1973، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1973م.

2.أحمد عبد الحميد الخالدي، أسس التنظيم السياسي في النظرية العالمية الثالثة، المنشأة للتوزيع، ط1، 1983، عباس رشدى العمارى، الثورة الليبية جذورها وحاضرها، مطبعة أكاديمية ناصر العليا العسكرية، ط1، د م ط، د ت ط

3.أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 1978م.

4.الجماهرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى، السجل القومي، المجلد 13

5.الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى، الجريدة الرسمية، طرابلس، العدد 18

6.حبيب وادعه الحسناوي، من الجمهورية الى الجماهيرية، دار الجهاد دط 1982.

7.حسن يوسف اللموشي، دليل مركز دراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس

8.دي كاندول، الملك إدريس عاهل ليبيا حياته وعصره، د ن، د ر ط، لندن، 1988

9.فرحات صالح شرننه، الحاجة إلى النظام الاشتراكي الجماهيري، المنشأة العامة للتوزيع طرابلس، ط1 1982

10. معمر القذافي، الكتاب الأخضر، المركز العالمي للأبحاث والدراسات، ط25، 1999.

11. ميريلا بيانكو، القذافي رسول الصحراء، تر دار الشورى، ط1، بيروت، 1974،

12. نيكولا إيلتشين بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى 1969، تر، عماد حاتم، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط 2، بيروت،2001

13. هنري الحبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، ترشاكر إبراهيم، المنشاة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع ، ط1، د م ط،1981

قائمة المراجع:

1. أحمد إسماعيل راشد، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث و المعاصر ليبيا، تونس، المغرب، موريتانيا، دار النهضة العربية، بيروت، ط1.

2. أحمد سليم البرصان، إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران / يونيو 1967، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، ط1، ج4 ، 2000

3. أحمد شلبي، مصر في حربين 1967 و 1973، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1973م

4. أحمد عبد الرحيم مصطفى: الولايات المتحدة والمشرق العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 1978م،

5. رجب أبو دبوس، محاضرات في النظرية العالمية الثالثة، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع، طرابلس، 1980،

6. رياض سليمان عواد، ثورة الفاتح و التجربة الجماهيرية، شعبة التثقيف والتعبئة الإعلام، ط1، طرابلس، 1992، ص 14.

7. طارق صالح المغري، النظام السياسي الليبي طبيعته ومكوناته،(1969 . 1999)، المكتب العربي الجديد، دط، 2008.

8. طارق صالح المغري، النظام السياسي الليبي طبيعته ومكوناته،(1969 . 1999)، المكتب العربي الجديد، دط، 2008

9. عاطف السيد، عبد الناصر وأزمة الديمقراطية " سطوة الزعامة وجنون السلطة "، فلمنج للطباعة، الإسكندرية، 2002.

10. عباس الرشدى العمارى، الثورة الليبية جذورها وحاضرها، مطبعة أكاديمية ناصر العليا العسكرية ، ط1 ، د م ن، د ت ن

11. عبد السلام علي المزوغي، مفهوم الإدارة الشعبية وعلاقتها بالسلطة الشعبية، دار الكتب الوطنية، ط2، 1987

12. عبد الفتاح شحادة، الديمقراطية بين النظرية العالمية الثالثة و المفاهيم المعاصرة، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ط1، بنغازي، 1986

13. عمر رمضان حموده، التيار القومي في ليبيا وأثره في الحركة الوطنية 1943.1969، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، د.ر.ط، القاهرة، د.ت.ط

14. محمد البحيري، حروب مصر في الوثائق الإسرائيلية، تق السفير حسن عيسى، الهيئة المصرية العامة الكتاب القاهرة، 2011

15. محمد الفلاح، الإدارة الذاتية بين النظرية والتطبيق، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام مصراتة، 1992م

16. محمد عبد الله الحرارى، أصول القانون افداري الليبي، جامعة ناصر طرابلس، ج1، 1992

17. محمود شاكر، ليبية. دار لبنان لطباعة والنشر، بيروت، 1972

الرسائل الجامعية:

1. بوخشبة علي وعبادي محمد، الحروب العربية الإسرائيلية " حرب حزيران 1967م أنموذجاً"، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم تاريخ، 2014.2015

2. سليمان صالح الغويل، حق الأفراد في المشاركة في الشؤون العامة، رسالة دكتوراه غير منشورة

3. الصديق الشيباني، تطور الفكر السياسي والدستوري في ليبيا، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة عين الشمس، طرابلس، 1997م

4. كريمة حشاشنية وحمادي راضية: ليبيا في ظل حكم إدريس السنوسي 1951-1969م. مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة 8ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2018-2019م

المقالات المنشورة:

1.بكر مصباح تتيره ، تطور الفكر السياسي فبي العصور الوسطى والقديمة، منشورات جامعة قاريونس بن غازي، 1994،

2.رجب أبو دبوس، محاضرات في النظرية العالمية الثالثة، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع، طرابلس، 1980

3.صبيح مسكوني، في مفهوم الإدارة الشعبية، مجلة دراسات قانونية، كلية القانون جامعة قارينوس، بنغازي المجلد الثامن، السنة التاسعة، عدد خاص، 1979م،

4.عبد الوهاب الكيالي وآخرون: الموسوعة السياسية. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج5

المواقع الإلكترونية:

1. انهيار الاتحاد السوفيتي، موقع موسوعة المقاتل، تم الاطلاع يوم 2022/03/25 على الساعة 22:27 مساء، الرابط:

2. http://wwwmoqatelcom /openshare/Behoth/saisai21

3. اكتشف قائمة مجلس قيادة الثورة الليبية، موقع بوابة إفريقيا الإخبارية- ليبيا، نشر يوم الجمعة 29 ذو الحجة 1440هـ 30-08-2019م، وتم الاطلاع عليه يوم السبت 07 ماي 2022 على الساعة 12:22 صباحاً، الرابط: https://www.afrigatenews.net/a/229194

4. مجلس قيادة الثورة الليبية، موقع العريق موسوعة العريق، د ت ن، تم الاطلاع يوم السبت 07 ماي 2022على الساعة 14:56صباحاً، الرابط: http://areq.net/m/D9 .

فهرس الموضوعات

شكر وعرفان

الإهداءات

مقدمة.....1

الفصل الأول: انقلاب الفاتح سبتمبر 1969م

المبحث الأول: حيثيات الانقلاب.....7

أولا- تحضيرات الانقلاب:.....7

ثانيا- مجريات وقوع الانقلاب.....9

ثالثا- قادة الانقلاب.....11

رابعا - مبادئ وشعارات الانقلاب.....14

المبحث الثاني: أسباب الانقلاب.....16

أولا- أسباب تاريخية:.....16

ثانيا. أسباب اجتماعية اقتصادية:.....16

ثالثا- أسباب سياسية:.....17

المبحث الثالث: ظروف وقوع الانقلاب.....19

أولا-الظروف الداخلية:.....19

ثانيا - الظروف الإقليمية:.....20

ثالثا - الظروف الدولية:.....24

المبحث الرابع: نتائج الانقلاب.....25

أولا -على المستوى الداخلي:.....25

ثانيا -على المستوى الخارجي:.....26

خلاصة الفصل:.....28

الفصل الثاني: النظم السياسية العالمية والنظرية العالمية الثالثة

تمهيد.....30

المبحث الأول: النظم السياسية العالمية.....31

أولا–النظام الليبرالي الحر.....31
ثانيا– النظرية الماركسية.....35
ثالثاً– سلبيات النظامين الليبرالي الحر والماركسي.....39
المبحث الثاني: النظرية العالمية الثالثة.....43

أولا– مفهوم النظرية العالمية الثالثة.....44
ثانيا– المبادئ والأسس.....44

المبحث الثالث: مواقف النظرية العالمية الثالثة.....53

أولا– موقف النظرية العالمية الثالثة من الديمقراطية.....53
ثانيا – موقف النظرية العالمية الثالثة من الدساتير.....55
ثالثا– موقف النظرية العالمية الثالثة من الأحزاب.....56
رابعا– موقف النظرية العالمية الثالثة من الحريات العامة والحرية الصحفية.....58
خلاصة الفصل.....61

الفصل الثالث: النظام الإداري في ليبيا (1969 –2011م)

المبحث الأول: مفهوم الإدارة الشعبية.....64

أولا– نظام الإدارة الاقتصادي:.....64
ثانيا– نظام الإدارة الشعبية الذاتية:.....67
ثالثا– إرتباط الإدارة الشعبية بالسلطة الشعبية: 69
المبحث الثاني: المؤتمرات الشعبية.....71

أولا– مفهوم المؤتمرات الشعبية:.....71
ثانيا– طبيعة المؤتمرات الشعبية:.....73

ثالثا– تكوين المؤتمرات الشعبية.....74
رابعا – الشروط اللازمة لتكوين مؤتمر.....75
خامسا– اختصاص المؤتمرات الشعبية:.....76
سادسا– المؤتمرات الشعبية الغير أساسية:.....76
المبحث الثالث: اللجان الشعبية.....78
أولا– مفهوم اللجان الشعبية.....78
ثانيا– الطبيعة الخاصة لعمل اللجان الشعبية.....79
ثالثا– تكوين اللجان الشعبية.....80
رابعا– اختصاصات اللجنة الشعبية:.....81
المبحث الرابع: مؤتمر الشعب العام.....82
أولا– مفهوم مؤتمر الشعب العام:.....82
ثانيا– تكوين مؤتمر الشعب العام:.....84
ثالثا– اختصاصات مؤتمر الشعب العام:.....84
رابعا– طبيعة مؤتمر الشعب:.....84
خلاصة الفصل.....86
خاتمة.....88
الملاحق.....91
قائمة المصادر والمراجع.....97
فهرس الموضوعات.....102

الملخص:

مما سبق نستنتج أن الانقلاب الذي قاده العقيد معمر القذافي في الفاتح من سبتمبر عام 1969م، مستغلاً حالة الضعف التي كانت تعيشها ليبيا آنذاك، قام بحركة انقلاب رفقة الضباط الأحرار وتمكنوا من إزاحة الملك إدريس السنوسي من الحكم وعلى إثرها تغير النظام من النظام الملكي القيد إلى النظام الجمهوري المطلق " مبدأ سيادة الشعب"، فقد أعاب العقيد معمر القذافي الأنظمة التقليدية العالمية رغم مناداة هاته الأنظمة بشعارات الحرية والعدل والمساواة وعدم تطبيقها على أرض الواقع في ظل احتكار السلطة والسيادة في الطبقة القلة أو الدولة وعدم مشاركة الشعب الفعلية في اقتراح أو صنع و القرارات و القوانين المصيرية سواء كانت سياسية أو اقتصادية ، وهذا ما جعل العقيد معمر القذافي يطرح نظرية جديدة شاملة تعطي حلاً جوهرياً لمشكل الديمقراطية وتكرس "مبدأ السيادة الشعب" سميت بالنظرية العالمية الثالثة.

أيضا طرأ التغيير في الجانب الإداري الذي يعتبر الركيزة التي تبنى عليها المؤسسات الحكومية التي من بينها المؤتمرات الشعبية، أيضا لا يخفى دور اللجان الشعبية التي تعتبر السلطة التنفيذية لمختلف القوانين التي تصدر من المؤتمرات الشعبية نهاية بمؤتمر الشعب العام الذي يعتبر السند الأعلى للدولة وماله من ضرورة للروع والبت في القضايا.

الكلمات المفتاحية: النظام السياسي– النظام الإداري – ليبيا.

Résumé:

De ce qui précède, nous concluons que le coup d'État mené par le colonel Mouammar al-Kadhafi dans le Fatih de septembre 1969 après JC, profitant de l'état de faiblesse que connaissait la Libye à cette époque, a mené un mouvement de coup d'État, accompagné de la Officiers libres, et ils ont pu chasser le roi Idris al-Senussi du pouvoir, et en conséquence, le régime a changé de la monarchie. La restriction au système républicain absolu "le principe de la souveraineté du peuple". les systèmes mondiaux traditionnels malgré ces régimes réclamant les mots d'ordre de liberté, de justice et d'égalité et leur incapacité à les appliquer sur le terrain à la lumière du monopole du pouvoir et de la souveraineté dans les quelques classes de l'État et de la non-participation du peuple à la des personnes réelles à suggérer ou à prendre des décisions et des lois fatidiques, qu'elles soient politiques ou économiques, et c'est ce qui a poussé le colonel Mouammar Kadhafi à proposer une nouvelle théorie globale qui donne une solution fondamentale au problème de la démocratie et consacre le "principe de la souveraineté du peuple" dite la Troisième Théorie Globale. Parmi eux se trouvent les Congrès Populaires, le rôle des Comités Populaires, qui est l'autorité exécutive pour les différentes lois émises par les Congrès, n'est pas non plus caché La popularité se termine avec le Congrès général du peuple, qui est considéré comme le lien suprême de l'État et son argent est une nécessité pour la crainte et une décision sur les questions. Mots-clés : indépendance, Royaume de Libye, traités, pays occidentaux, bases militaires.

Mots-clés : Système politique - Système administratif - Libye.

تم بحمد الله